مؤشرات الثقافة 2030

أهداف التنمية المستدامة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

1 النفقات على التراث
2 الإدارة المستدامة للتراث ♂
3 التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها ♂
4 المراكز الثقافية ♂
5 المكان المفتوح للثقافة ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2003 2001 1972 1970 1954

الازدهار وسبل الرزق

6 مساهمة الثقافة من الناتج المحلي الإجمالي
7 فرص العمل في قطاع الثقافة ♂
8 المؤسسات التجارية الثقافية ♂
9 نفقات الأسر
10 التجارة في السلع والخدمات الثقافية
11 الأموال العامة المخصصة للثقافة ♂
12 إدارة الثقافة ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2005 2003 2001 1972 1970 1954

المعارف والمهارات

13 التعليم لأغراض التنمية المستدامة ♂
14 المعارف الثقافية ♂
15 التعليم المتعدد اللغات ♂
16 التعليم الثقافي والفني ♂
17 التدريب في مجال الثقافة ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2005 2003 1972 1970

الاندماج والمشاركة

18 الثقافة في سبيل التماسك الاجتماعي ♂
19 الحرية الفنية ♂
20 إمكانية الإفادة من قطاع الثقافة ♂
21 المشاركة في قطاع الثقافة ♂
22 العمليات التشاركية ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2005 2003 1972 1970

SDG & TARGETS

4-2 النظم الغذائية المستدامة والزراعة
6-6 النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه
1-9 البنى التحتية الجيدة النوعية
4-11 التراث الثقافي والطبيعي
7-11 الأماكن العامة الشاملة للجميع
12-ب إدارة السياحة المستدامة
1-13 القدرة على الصمود في وجه الأخطار المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية
5-14 حفظ المناطق البحرية
1-15 النظم الإيكولوجية البرية المستدامة
4-16 استرداد الأصول المسروقة

3-8 السياسات والأعمال الحرة والابتكار
9-8 السياسات المتعلقة بالسياحة المستدامة
أ-8 زيادة دعم المعونة من أجل التجارة
أ-10 المعاملة التفضيلية في مجال التجارة
4-11 التراث الثقافي والطبيعي

4-4 المهارات اللازمة للعمل
7-4 المهارات من أجل التنمية المستدامة
3-8 الأعمال والأعمال الحرة والابتكار
ج-9 فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
أ-12 الاستهلاك المستدام
3-13 تعليم التكيف مع تغير المناخ

1-9 البنى التحتية الجيدة النوعية/استفادة الجميع منها
ج-9 فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات
2-10 الاندماج الاجتماعي
7-11 الأماكن العامة الشاملة للجميع
7-16 اتخاذ القرارات على نحو تشاركي
10-16 الحريات الأساسية
أ-16 منع العنف
ب-16 السياسات غير التمييزية

الثقافة | مؤشرات 2030

تساهم أيضاً على نحو مستعرِض في:

5-5 مشاركة المرأة ومنحها فرص القيادة
ج-5 السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

9-17 بناء القدرات
16-17 الشراكة العالمية
17-17 الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني
19-17 قياس الاستدامة

معهد اليونسكو للإحصاء

نوع الجنس ♂

مؤشرات الثقافة 2030

أهداف
التنمية المستدامة

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

صدر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو 2020

الرقم الدولي: ISBN 978-92-3-600097-8

الانتفاع الحر بهذا المنشور متاح بـموجب ترخيص نسبة المصنَّف إلى صاحبه – غير تجاري – منع الاشتقاق 3.0 منظمة دولية حكومية (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo) (CC-BY-NC-ND 3.0 IGO/). ويوافق المنتفعون بـمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbynd-ar/).

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ولا تعبّر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي كاتبها، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

العنوان الأصلي: *Culture|2030 Indicators*
صدر في عام 2019 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

هذا المنشور طبعة أولى مخصصة للتوزيع في المرحلة التجريبية للتنفيذ. يتوقع إجراء مراجعة لاحقة بعد انتهاء المرحلة التجريبية للتنفيذ. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع Culture 2030 على الرابط التالي: https://whc.unesco.org/en/culture2030indicators أو الاتصال بنا على العنوان: Culture2030Indicators@unesco.org

مديرة المشروع ورئيسة تحريره: Jyoti Hosagrahar، نائبة مديرة مركز اليونسكو للتراث العالمي

الخبراء الرئيسيون: Simon Ellis, Naima Bourgaut
فريق مشروع اليونسكو: Emmanuelle Robert, Lateefah Alwazzan, Aimie Bara, George Joseph
المساهمون في معهد اليونسكو للإحصاء: Silvia Montoya, Roberto De Pinho, José Pessoa, Lydia Deloumeaux
تصميم الغلاف والتصميم البياني: Anna Mortreux
الأشكال والرسوم التوضيحية: Recto Verso / Grace Andraos Hodeir
الترجمة: اليونسكو
التنضيد الطباعي: اليونسكو

صورة الغلاف: © Getty Images / Orbon Alija*

لا تندرج الصور التي تحمل علامة النجمة (*) تحت رخصة CC-BY-SA ولا يجوز استخدامها أو استنساخها دون إذن مسبق من أصحاب حقوق الطبع والنشر.

أعد هذا المنشور بفضل مساهمة سخية قدمتها شركة Yong Xin Hua Yun ومدينة نانجينغ بجمهورية الصين الشعبية.

الطباعة: اليونسكو
طُبع في فرنسا

المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

جدول المحتويات

تصدير // 6
شكر وتقدير // 7
الرسوم والجداول // 9

لمحة موجزة // 10
المقدمة // 10

الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 // 12
الثقافة والتنمية المستدامة: المفاهيم والنُهج الرئيسية // 12
اتفاقيات اليونسكو وبرامجها المتعلقة بالثقافة تصب باتجاه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 // 13

الغرض والمبادئ // 16
الغرض العام // 16
المبادئ التوجيهية // 18

مقاربة منهجية // 20
مراجعة الأطر والمنهجيات والمعارف الحالية // 20
إعداد مؤشرات الثقافة 2030 ومدى تقدمه // 23
موجز المشاورات التي أُجريت مع الدول الأعضاء في اليونسكو // 24

الأبعاد المواضيعية الأربعة // 26
الأبعاد // 26
أنواع البيانات ومصادرها // 28
نهج مستعرِض للشراكات والمساواة بين الجنسين // 29
إطار المؤشِرات // 31

وصف المؤشرات // 33
البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ // 35
الازدهار وسبل الرزق // 51
المعارف والمهارات // 69
الاندماج والمشاركة // 79

الاستنتاجات والتوصيات // 94
المراجع // 99
المسرد // 100
الحواشي // 108

تصدير

أسفرت دعوة اليونسكو أثناء العقد المنصرم إلى اتباع نهج متمحور حول الثقافة من أجل التنمية عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة تعترف بدور الثقافة كعنصر تمكين ومحرك للتنمية المستدامة. وتُوجت هذه الدعوة بإدراج بند الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها في عام 2015 البلدان الـ 193 الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وما برحت اليونسكو على تعهدها بضمان احتفاظ الثقافة بقدرتها على التغيير عبر تحقيق التنمية المستدامة، إذ إنها وضعت المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (مؤشرات الثقافة|2030). وهذه المبادرة هي كناية عن جهد مبتكر لإعداد منهجية تُظهر دور الثقافة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة. والغرض منها مساعدة صناع القرار من خلال تزويدهم بإطار سردي متماسك ومتين عن دور الثقافة في التنمية المستدامة يقوم على الأدلة.

ويشكل وضع إطار جديد لقياس البيانات المتعلقة بالثقافة وجمعها أمراً أساسياً للدفاع عن دور الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإدماج الثقافة في خطط وسياسات التنمية على الصعيدين الوطني والحضري وداخل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وترتكز مؤشرات الثقافة|2030 على الصكوك والبيانات الحالية وتعززها، ولا سيما في إطار الإحصاءات الثقافية لمعهد اليونسكو للإحصاء، ومجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية المستدامة، وآليات إعداد التقارير الدورية عن مدى تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة وآليات ومنهجيات الرصد الأخرى المشمولة بالسياق المحدد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونأمل أن تساهم البيانات التي جُمعت استناداً إلى مؤشرات الثقافة|2030 في تكوين نظرة عامة عن مدى تقدم مساهمة الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن توفر معلومات وقائعية وتحليلية لمساندة مشاركة اليونسكو في آليات رفع تقارير البلدان والمدن على نطاق الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وترمي مؤشرات الثقافة|2030 إلى استثمار خبرة اليونسكو الفريدة في رصد البيانات الكمية والنوعية عن الثقافة وجمعها وتحليلها، لإلقاء المزيد من الضوء على أهمية الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والغرض من وضع المنهجية هو مساعدة البلدان والمدن التي تتفاوت قدراتها تفاوتاً حاداً في مجال جمع الإحصاءات الثقافية والبيانات. والبيانات التي تُجمع ستوجه السياسات والقرارات بالإضافة إلى الأنشطة التنفيذية، الأمر الذي يفتح الباب أمام مزيد من الاستثمارات في الثقافة كقطاع من الأنشطة ويعرّف على نحو أفضل بدورها المستعرض في قطاعات أخرى. ويشكل ذلك خطوة حيوية إلى الأمام في سياق الجهود التي تبذلها اليونسكو لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – مع الحرص على عدم استبعاد أحد.

© UNESCO / Natalia Espina López

إرنستو أوتوني راميريس
مساعد المديرة العامة لليونسكو لشؤون الثقافة

شكر وتقدير

جاء إعداد المسودة الأولى لإطار المؤشرات والوثائق الفنية المشفوعة به المتعلقة *بالمؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030* (Thematic Indicators for Culture in the 2030 Agenda) ثمرة لتعاون عدد واسع من المؤسسات والمتخصصين الذين عملوا معاً على مدى سنتين (2017–2019).

ونعرب عن امتناننا الشديد لمدينة نانجينغ وشركة Yong Xin Hua Yun Company (الصين) اللتين قدمتا الدعم المالي السخي الذي غطى تكاليف المراحل الأولى من هذه المبادرة بما فيها تنظيم حلقات عمل الخبراء واستحداث منهجية إعداد المؤشرات.

وهذا العمل الذي قاده بشكل عام مساعد المديرة العامة لليونسكو لشؤون الثقافة، .Ernesto Ottone R، أشرفت عليه نائبة مديرة مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو، Jyoti Hosagrahar، التي ترأست الفريق المعني بالمشروع الذي ضم Emmanuelle Robert وLateefah Alwazzan وAimie Bara وChristine Delsol وGeorge Joseph، مع التشاور عن كثب مع معهد اليونسكو للإحصاء ومع زملاء عاملين في قطاع الثقافة مسؤولين عن أمانات مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة، ومن ضمنهم Mechtild Rossler وLazare Eloundou–Assomo وTim Curtis وDanielle Cliche.

ونود الإعراب عن شكرنا لجميع الخبراء الذين شاركوا في إعداد منهجية العمل وبلورتها. ونشكر على الأخص المستشارَين العلميين البارزين Simon Ellis وNaima Bourgaut، والخبيرين Robert Ndugwa (موئل الأمم المتحدة) وMarta Beck Domzalska (مكتب الإحصاء للجماعات الأوروبية (يوروستات)) الذين كانوا غاية في التفاني عبر تكريس وقتهم وخبراتهم ليبصر هذا المشروع النور. وثمة خبراء ومؤسسات ومتخصصون آخرون قدموا إلى هذا المشروع مساهماتهم القيّمة التي شملت المشاركة في حلقتي عمل لخبراء وفي المشاورات التي أُجريت عبر الإنترنت، وهم: José Manuel Argilés Marín (الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي) وRomina Boarini (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وAlfonso Castellanos وYvonne Donders وAhmed A. R. Eiweida (البنك الدولي) وAntony Firth وSharon Gil (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وXavier Greffe وChrister Gustafsson (المجلس الدولي للآثار والمواقع) وAlison Heritage (المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية) وDesdmond Hui وOmar Lopez Olarte وValentina Montalto (المفوضية الأوروبية)، وPablo Montes وAlma Mrgan–Slipicevic وDésiré Ouedraogo وAlejandro Hector Palma Cerna (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وJordi Pascual (المؤتمر العالمي لمنظمة المدن والإدارات المحلية المتحدة)، وGiovanna Segre وCecilie Smith–Christensen (المجلس الدولي للآثار والمواقع)، وMario Suárez Mendoza (مدينة بوغوتا، كولومبيا)، وDavid Throsby وNamaro Yago (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) وMarta Zimolag (يوروستات).

ومن بداية المشروع، ثابر معهد اليونسكو للإحصاء على إسداء المشورة الفنية لإعداد إطار المؤشرات والوثائق الفنية. والمعهد، تمشياً مع ولايته، يتولى تنسيق عمليات إعداد مؤشرات إحصائية على الصعيد العالمي وجمع ما يتصل بها من بيانات، وأسدى في إطار هذا المشروع المشورة العلمية لوضع المؤشرات والقوائم المرجعية على الصعيدين الوطني والمحلي. ونود أن نشكر بشكل خاص Sylvia Montoya وRoberto De Pinho وJosé Pessoa وLydia Deloumeaux.

واستفاد المشروع أيضاً من الخبرة الواسعة التي يمتلكها عدد من الزملاء في اليونسكو العاملين في المكاتب الميدانية والذين وفروا ما لديهم من خبرات خاصة في مجال البيانات والإحصاءات المتعلقة بالثقافة وقدموا مشورتهم وملاحظاتهم التي لا تقدَّر بثمن طيلة عملية إعداد المؤشرات، وأبرزهم Guiomar Alonso Cano وSinisa Sesum وDamir Dijakovic وHanh Duong Bic. وكان لهذا الدعم الذي قدمته المكاتب الميدانية دور هام لضمان توافق المنهجية مع الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في إطار تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومنذ البداية، حظي تطوير العمل لتنفيذ في هذا المشروع بالدعم المستمر من جانب العديد من الزملاء العاملين في قطاع الثقافة في اليونسكو الذين كرسوا وقتهم وخبراتهم له من خلال المشاركة في المشاورات واجتماعات الخبراء والبناء على مفاهيم وآليات رصد كل من الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة، بالإضافة إلى توفير معلومات تقنية وآراء مستفيضة بشأن وضع الخطوط التوجيهية التقنية المعروضة في هذه الوثيقة. وساعد هذا التعاون على ضمان الاتساق بين المنهجية الحالية وأطر الرصد الحالية المشمولة بالاتفاقيات. ونشكر Nada Al Hassan وFrancesco Bandarin وDenise Bax وGiovanni Boccardi وGuy Debonnet وPeter Debrine وFanny Douvere وDorine Dubois وOthilie Du Souich وYonca Erkan وAndriana Gilroy وMaria Gropa وFlorisse Hendschel وJan Hladik وSuzanna Kari وSara García de Ugarte وOlivia Burns وPaola Leoncini Bartoli وFrançois Langlois وMelika Medici Caucino وLynne Patchett وMarissa Potasiak وGiovanni Scepi وLeng Srong وPetya Totcharova و Richard Veillon وTharmila Vigneswaranathan وAlicia Zarb.

وأخيراً، نتوجه بالشكر الخاص إلى Emily Hamilton وGrace Hodeir وYiline Zhao الذين ساعدوا على مراجعة التقرير وتصميم إطار المؤشرات.

وارتكز هذا المشروع أيضاً وإلى حد بعيد على العمل النظري والتحليلي الذي تم الاضطلاع به في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في مجال استحداث إطار الإحصاءات الثقافية لمعهد اليونسكو للإحصاء ومجموعة مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية (CDIS).

الرسوم والجداول

الشكل 1 الدافع وراء إعداد مؤشرات الثقافة 2030 // **17**

الشكل 2 الجدول الزمني للمشروع // **22**

الشكل 3 مصادر البيانات // **29**

الشكل 4 المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 // **32**

الجدول 1 المقارنة بين الجنسين // **31**

الجدول 2 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيدان الوطني والحضري // **38**

الجدول 2 (باء) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيد الحضري فقط // **41**

الجدول 3 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها - الصعيد الوطني فقط // **44**

الجدول 3 (باء) القائمة المرجعية المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها - الصعيد الحضري فقط // **45**

الجدول 4 قائمة المؤشرات المتعلقة بالمرافق الثقافية // **47**

الجدول 5 مكونات العمل في قطاع الثقافة // **54**

الجدول 6 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة - الصعيد الوطني فقط // **62**

الجدول 6 (باء). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة -الصعيدان الوطني والحضري // **64**

الجدول 7 القائمة المرجعية المتعلقة بالمعارف الثقافية // **71**

الجدول 8 التعليم المتعدد اللغات // **74**

الجدول 9 القائمة المرجعية المتعلقة بالحرية الفنية // **84**

الجدول 10 القائمة المرجعية المتعلقة بالإدارة والحوكمة على أساس تشاركي // **92**

الجدول 11 مشاركة محترفي الثقافة والفئات المحرومة (اتفاقية عام 2005/الغاية 1-4) // **93**

المقدمة

إن الجهود التي بذلتها اليونسكو أثناء العقد المنصرم للدفاع عن دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة أثمرت عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة قرارات بارزة (2010 و2011 و2013) تعترف بدور الثقافة كعنصر تمكين ومحرك للتنمية المستدامة. وتُوجت هذه العملية بإدماج الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمدة في عام 2015. وأشير إلى الثقافة إشارة واضحة في الغاية 4 من هدف التنمية المستدامة 11، المعنونة "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي"، والتي سيتولى معهد اليونسكو للإحصاء صياغة وتقديم المؤشر 11-4-1 المتعلق بها والمتفق عليه دولياً. وإلى جانب الغاية 11-4، تساهم الثقافة في التنمية كقطاع نشاط وبشكل مستعرِض في قطاعات أخرى. ويُعترف أيضاً وعلى نحو واضح بمساهمة الثقافة في التنمية المستدامة في أطر دولية بارزة أخرى، من بينها الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو (إكوادور) في تشرين الأول/أكتوبر 2016.

وتشكل مؤشرات اليونسكو المواضيعية للثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (مؤشرات الثقافة|2030) إطاراً من المؤشرات المواضيعية التي تهدف إلى قياس ورصد مدى تقدم مساهمة الثقافة في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيقيّم هذا الإطار دور الثقافة كقطاع نشاط ومساهمتها المستعرِضة في تحقيق أهداف شتى من أهداف التنمية المستدامة وفي مجالات أخرى. والغرض من مجموعة المؤشرات المواضيعية هذه هو دعم وتكملة المؤشرات العالمية المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإقامة صلات بين مختلف الأهداف والغايات الواردة فيها. وتوفر مؤشرات الثقافة|2030 إطاراً مفاهيمياً وأدوات منهجية للبلدان والمدن لكي تقيّم مستوى مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من الآليات المعتمدة حالياً لتنفيذ هذه الخطة على الصعيد الوطني أو المحلي. والأدلة التي تُجمَع ستوجه السياسات والقرارات والأنشطة التنفيذية. والمبادرة هي عبارة عن جهد مبتكر لوضع منهجية تُظهر وتُبرز ما تخلفه الثقافة من تأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تساعد صناع القرار.

ومؤشرات الثقافة|2030، المتوخى أن تعتمدها بلدان ومدن على أساس طوعي والمستندة إلى تحليل متعمق للطرق المتعددة التي تساهم بها الثقافة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، تشهد على دور الثقافة كقوة تغيير عبر جعل مساهمتها بارزة وملموسة أكثر من ذي قبل. ووضع إطار جديد لقياس البيانات المتعلقة بالثقافة وجمعها أمر لا بد منه للدفاع عن أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من خطط وسياسات التنمية على الصعيدين الوطني والحضري وداخل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والوثائق ذات الصلة. وفي هذا الوقت حيث البيانات المتعلقة بالثقافة مبعثرة وتعدّها مؤسسات وهيئات مختلفة، يأتي الإطار ليجمعها معاً ويسلط الضوء على الصلات ونقاط التقاطع بين الثقافة ومجالات أخرى. ومؤشرات الثقافة|2030، بدلاً من التحقق من مستوى مساهمة الثقافة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وكل مؤشر مقبول عالمياً، تبحث مستوى مساهمة الثقافة في تحقيق العديد من الأهداف والغايات بهدف الربط بينها. ويتيح إطار المؤشرات محورة البيانات المتعلقة بمختلف الأهداف والغايات حول مواضيع مستعرِضة تنسجم مع برامج اليونسكو وأنشطتها وسياساتها. ومؤشرات الثقافة|2030، عبر تعزيزها المكانة المستعرِضة للثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ستساعد في إعداد سرد متماسك ومتين عن الثقافة والتنمية يقوم على الأدلة.

واعتمد إطار مؤشرات الثقافة|2030 المفاهيمي والمنهجية المتبعة لإعداده وآليات تنفيذه قدر الإمكان على مصادر البيانات المتوفرة حالياً، باستخدام بيانات نوعية وكمية لتقييم مساهمة الثقافة، وإدراج بيانات مستمدة من التقارير التي تتناول اتفاقيات وبرامج اليونسكو المتعلقة بالثقافة، واستحداث أدوات على الصعيدين الوطني والحضري، ومنح الأولوية لبناء قدرات الهيئات المعنية، وتسهيل التعاون بين المؤسسات، واقتراح إطار يتكيف مع مختلف القدرات الإحصائية، وتوفير أداة طموحة للتحسين. وتهدف هذه المؤشرات إلى الاستفادة من خبرة اليونسكو الفريدة على صعيد جمع البيانات الكمية والنوعية عن الثقافة وتحليلها.

وبعد وضع مدينة أو بلد ما هذا الإطار موضع التطبيق، ستساعد المواد التحليلية وأفضل الممارسات على رفع مستوى فهم وضع الثقافة بغرض إنشاء قاعدة معرفية تشتمل على بنك بيانات رقمية عن دورها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والمعلومات التي تُجمع في سياق تنفيذ مؤشرات الثقافة|2030 في المدن والبلدان التي تتطوع لتجريب هذه المؤشرات توفر أساساً قيّماً يمكن استخدامه لقياس التقدم المحرز في تنفيذها فضلاً عن توجيه الأعمال ذات الصلة على الصعيدين المحلي والوطني. ويمكن أن تساهم هذه المعلومات أيضاً في تكوين نظرة عامة شاملة عن مدى تقدم مساهمة الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن توفر معلومات تقوم على الأدلة ومواد تحليلية لدعم مشاركة اليونسكو في آليات رفع التقارير على نطاق الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالثقافة والتنمية.

وبدأ استحداث إطار مؤشرات الثقافة|2030 في أوائل عام 2017 ببحث المنهجيات المتبعة حالياً لقياس تأثير الثقافة في التنمية بشكل عام. وشمل هذا البحث أيضاً المنهجيات التي وضعتها ونفذتها اليونسكو وشركاء آخرون في العالم في السنوات القليلة الماضية لقياس الثقافة، بغية تسهيل تركيزها على أهداف التنمية المستدامة، وتحسين الأدوات والبيانات الحالية، ولا سيما إطار الإحصاءات الثقافية الذي أعده معهد اليونسكو للإحصاءات، ومجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية، وآليات رفع التقارير الدورية بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة وسائر آليات الرصد والمنهجيات في السياق المحدد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونُظمت حلقتا عمل للخبراء (أيلول/سبتمبر 2017 وكانون الثاني/يناير 2018) لبحث إطار المؤشرات ومنهجية جمع البيانات. وشارك فيهما موظفون في اليونسكو (أعضاء أمانات مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة، وموظفون من المكاتب الميدانية ممن لديهم خبرة سابقة في تنفيذ مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية، ومن معهد اليونسكو للإحصاء) وممثلون عن موئل الأمم المتحدة ويوروستات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز البحوث المشترك للاتحاد الأوروبي وبعض هيئات الإحصاء الوطنية والمحلية التي تمتلك خبرة في مجال الإحصاءات الثقافية؛ وممثلون من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (إسبانيا) ساعدوا سابقاً في إعداد مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية، وخبراء دوليون من مناطق شتى.

وبناء على نتائج عملية البحث هذه، وُضع إطار من 22 مؤشراً قُسمت وفقاً لأربعة أبعاد مواضيعية: تتعلق على التوالي بأركان التنمية المستدامة الثلاثة، أي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بينما يتعلق البعد الرابع بالتعليم والمعارف والمهارات في المجالات الثقافية. ولكل من هذه الأبعاد مؤشرات محددة في الخطوط التوجيهية التقنية التي تتضمن وصفاً للغرض المنشود من كل مؤشر ومصادر البيانات المتعلقة به وطرق حسابه. ووُضعت هذه الخطوط التوجيهية استناداً إلى معلومات استُمدت من معهد اليونسكو للإحصاء والأفرقة المعنية باتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة ومن عدد من الخبراء الخارجيين الذين لم يبخلوا قط بوقتهم وخبرتهم لإنجاز هذه الخطوط. ويعكس هذا الإطار أيضاً الأبعاد الخمسة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكات) حيث السلام مستعرض بالكامل ويعززه التركيز المحوري على تحقيق التنوع الثقافي. ومبدأ المساواة بين الجنسين ليس بمؤشر واحد قائم بذاته، بل عُمم على مجمل مكونات الإطار مع الحرص على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس لكل من الأبعاد. والمؤشرات ال 22، الكمية والنوعية على حد سواء، تعطي فكرة عن حالة بلد أو مدينة ما من حيث استخدام مواردها الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، وتساعد في تبيان الثغرات والتوجهات الاستراتيجية.

الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الثقافة والتنمية المستدامة: المفاهيم والنُهج الرئيسية

رؤية جديدة للتنمية المستدامة

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 برنامج عمل لأجل الناس والكوكب والازدهار اعتمده المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر 2015 ويعرض رؤية لمستقبل أكثر استدامة. وهي تدعو جميع البلدان إلى شحذ هممها لفترة خمسة عشر عاماً بغية القضاء على جميع أشكال الفقر ومكافحة أوجه عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ، مع الحرص على عدم استبعاد أحد.

وتتمحور هذه الخطة حول 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية متصلة بهذه الأهداف وتوفر إطاراً لتصميم السياسات وتنفيذها على الصعد المحلي والوطني والدولي. ووُزعت هذه الأهداف على خمسة أبعاد، الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكات، تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة (الناس والكوكب والازدهار)، بالإضافة إلى شرطين لا بد من تلبيتهما (السلام والشراكات). وبذلك، تصبح الخطة قائمة على نهج واسع النطاق وشامل للتنمية المستدامة يقيم صلات وأوجه تآزر بين مختلف السياسات العامة بمختلف مجالاتها. وتتطلب هذه الرؤية الطموحة مقاربات خلّاقة تتجاوز النُهج الخطية والقطاعية.

نهج واسع النطاق إزاء الثقافة والتنمية

إن المجتمع الدولي، باعتماده خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يقرّ وللمرة الأولى بدور الثقافة في التنمية المستدامة. وتشير هذه الخطة ضمنياً إلى الثقافة في العديد من أهدافها وغاياتها.

وهي تعكس نظرة واسعة عن الثقافة تشمل مساهمتها في التنمية المستدامة بعدة وسائل من بينها التراث الثقافي والصناعات الإبداعية والثقافة والمنتجات المحلية والإبداع والابتكار والمجتمعات المحلية والمواد المحلية والتنوع الثقافي. وفي الوقت نفسه، أثبتت تجربة المشاريع والأنشطة الإنمائية أهمية المعارف المحلية ومشاركة المجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة – بدءاً من الصحة وانتهاء بالتعليم.

مساهمة الثقافة بشكل مستعرِض ومتشابك في تحقيق أهداف التنمية المَستدامة

تساهم الثقافة في آن معاً كقطاع نشاط في حد ذاته وكعنصر يشكل جزءاً لا يتجزأ من قطاعات أخرى. والثقافة، إذا كان صونها وتعزيزها يمثلان غاية في حد ذاتها، تساهم أيضاً بشكل مستعرِض في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة – من بينها ما يتعلق بالمدن المستدامة والعمل اللائق والنمو الاقتصادي وتقليص أوجه عدم المساواة والبيئة وتحقيق المساواة بين الجنسين والابتكار وإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد. ويمكن بحث دور الثقافة في وقت واحد كمحرك يساهم بشكل مباشر في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، وكعامل تمكين يساهم في فعالية الأنشطة الإنمائية.

ويشدد هذا النهج أيضاً على أهمية الآليات المستدامة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف وعلى أهمية النُهج المتشابكة التي تربط بين القطاعات وتتجه في وقت واحد نحو تحقيق أهداف متعددة، بدلاً من النظر إلى الأهداف والغايات المتصلة بها في أطر ضيقة تقاس فقط عبر المؤشرات الإحصائية الخاصة بها. وتساهم الثقافة بشكل مستعرِض في كل من الأبعاد الحيوية الخمسة للتنمية المستدامة – الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، الشراكات. والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة تساهم بدورها في تعزيز صون التراث الثقافي وتشجيع الإبداع. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأهداف، مثل التعليم، أهداف تتعلق بالتنمية البشرية التي يمكن تحقيقها بشكل أكثر فعالية عبر الثقافة.

اتفاقيات اليونسكو وبرامجها المتعلقة بالثقافة تصب باتجاه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقع مفاهيم التنمية المستدامة في صلب اتفاقيات اليونسكو وبرامجها المتعلقة بالثقافة، وكل منها يأتي بمنظور أو تركيز بعينه يتماشى مع نطاقه وإطاره المفاهيمي. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أدرجت جميع الاتفاقيات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في آليات تنفيذها ورصدها وذلك عبر مواءمة مفاهيمها واختيار أهداف أو غايات محددة من أهداف وغايات التنمية المستدامة لإضافتها إلى إطار نتائجها. واتفاقيات اليونسكو الست المتعلقة بالثقافة، بصفتها صكوكاً معيارية دولية يعتمد تنفيذها بشدة على التعاون الدولي وبناء القدرات، تساهم كلها وبشكل مباشر في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالشراكات، وخصوصاً الغاية 17-9 (بناء القدرات) والغاية 17-16 (الشراكة العالمية). كما أنها تساهم بشكل مستعرض في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وخصوصا الغاية 5-5 المتعلقة بمشاركة المرأة ومنحها فرصة القيادة.

1954

إن اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نزاع مسلح وبروتوكوليها (1954 و1999) التي، لئن لم تشر على نحو مباشر في الوثائق القانونية الخاصة بها إلى مبادئ التنمية المستدامة، عرضت الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية المتقاطعة للتنمية، التي أصبحت الآن معترفاً بها على نطاق واسع ويشار إليها في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذه الاتفاقية، بهدفها ونطاقها الأساسي، تساهم بشكل مباشر في بلوغ الغاية 11-4 المتعلقة بالتراث الثقافي، ولا سيما من خلال فرض عقوبات جنائية على المعتدين على التراث الثقافي. وتساهم أيضاً، من خلال أنشطة بناء القدرات المخصصة للقوات المسلحة أو موظفي الجمارك أو أفراد الشرطة والموظفين المسؤولين عن حماية الممتلكات الثقافية، في بناء المهارات من أجل التنمية المستدامة (الغاية 4-7).

1970

ويمثل الاتجار غير الشرعي بالممتلكات الثقافية مشكلة عالمية، ولا سيما في مناطق النزاع أو التي انتهى فيها النزاع، ويشتد لجوء العصابات الإجرامية إليه لتأمين المال. ***والاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة*** (1970) تشكل قوة مركزية لضمان تحقيق الأمن العالمي وبناء السلام اللذين يتمحور حولهما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد. والغاية 11-4 المتعلقة بالتراث الثقافي والغاية 16-4 المتعلقة باسترداد الأصول المسروقة كلتاهما مرتبطتان مباشرة بهدف الاتفاقية الأساسي. ومن خلال تنظيم حملات توعية تستهدف العموم أو السياح، تساعد الاتفاقية أيضاً على بلوغ الغاية 4-7 المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال حلقات العمل المخصصة لبناء القدرات وتبادل المعارف، تساهم أيضاً في منع العنف (الغاية 16-أ).

وتوصية عام 2015 الخاصة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع، تشكل إطاراً يحرص على أن تكون المتاحف أماكن لنقل الثقافات والحوار بين الثقافات والتعلم والنقاش والتدريب، وبالتالي تساهم بشكل خاص في الاندماج الاجتماعي (الغاية 10-2) واكتساب مهارات التنمية المستدامة (الغاية 4-7).

1972

واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، التي تشكل الصك المعياري الوحيد المكرس لحماية التراث الثقافي والطبيعي، توفر منذ وضعها إطاراً لاستحداث وتجريب نُهج جديدة تبرهن أهمية التراث الثقافي والطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة. ويشكل هدف الاتفاقية محور الغاية 11-4 الرامية إلى صون التراث الثقافي والطبيعي. وتبنّي ***السياسة المتعلقة بالتراث العالمي والتنمية المستدامة***، التي تدعو إلى إدراج بُعد التنمية المستدامة في صلب الآليات العالمية لتنفيذ اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اعتمدتها لجنة التراث العالمي في عام 2015 يمثل منعطفاً هاماً إذ إنها أدرجت مفاهيم التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في صلب الأطر الأساسية للاتفاقية. وترمي هذه السياسة إلى توفير إرشادات بشأن كيفية استثمار مقومات التراث لتحقيق التنمية المستدامة وإدماج مبدأ صون التراث في الأنشطة والسياسات الوطنية والمحلية المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولتنفيذ الاتفاقية دور في الاستدامة البيئية - من خلال حماية الموارد الطبيعية مثل المياه والتنوع البيولوجي (الغايات 6-6 و14-5 و15-1) والمساعدة على صون التراث (الغايتان 2-4 و11-4). وهو يحقق التنمية الاجتماعية الشاملة

للجميع التي تساهم في تحقيق الرفاهية والإنصاف (الغاية 10-2)، واحترام الحقوق الأساسية (الغاية 16-10)، ومشاركة المجتمعات المحلية (الغاية 16-7)، والمساواة بين الجنسين (الغاية 5-5). وتساهم الاتفاقية كذلك في التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع عبر تحفيز النمو المنصف وتوليد فرص العمل اللائق (الغاية 8-3) والسياحة المستدامة (الغايتان 8-9 و12-ب). وهي تدعم أيضاً التدريب على المهارات والابتكار (الغايتان 4-4 و4-7)؛ وأخيراً، هي تساهم في إحلال السلم والأمن عبر تسهيل منع النزاعات وحلها (الغاية 16-أ). والاستبيان المتعلق بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ الاتفاقية خضع مؤخراً للتحديث لتضمينه مسألة التنمية المستدامة والمفاهيم والخطوط التوجيهية المشمولة بالسياسة المتعلقة بالتراث العالمي والتنمية المستدامة، ليتم على مستوى المواقع جمع وتقييم المعلومات عن كيفية مساهمة الأنشطة التي تنفذها الدول الأطراف في سياق مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة وصكوك أخرى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ودور اتفاقية عام 1972 فيما يتعلق بالمدن ومساهمتها في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة يتعزز من خلال ***توصية عام 2011 الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية***، التي تقترح نهجاً شاملاً لحفظ التراث الحضري يجمع الجوانب المكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتواءم أيضاً مع الخطة الحضرية الجديدة من حيث تحقيقه.

وتركيز ***اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه*** (2001) على التراث الثقافي المغمور بالمياه يشمل رُكني التنمية المستدامة البيئي والاجتماعي. وهي تدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة (الغاية 4-7) عبر التعريف بالمحيطات والتوعية بتراث المحيطات، وتساعد على جعل المجتمعات الساحلية مستدامة وعلى حماية هويتها الثقافية. ويمكن للتراث الثقافي المغمور بالمياه أن يقدم أدلة حيوية على كيفية تكيف البشر مع تغيّر المناخ أو تأثرهم به في الماضي، وبالتالي الإسهام في التوعية بكيفية التكيف مع آثار تغيّر المناخ (الغاية 13-3). وكذلك الأمر، فإن التراث الثقافي المغمور بالمياه يشكل عاملاً مهم لفهم العلاقة التاريخية القائمة بين البشر والبحار والبحيرات والأنهار. وتساهم أنشطة البحث والحماية في زيادة الحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية للأجيال القادمة، ورفع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها السياحة المستدامة، وبالتالي التشجيع على صون الموارد المائية واستخدامها بشكل مستدام (الغايتان 14-5 و14-7).

واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (2003) تعترف بأهمية التراث الثقافي غير المادي كقوة دافعة للتنوع الثقافي ومحرك للتنمية المستدامة. وصون التراث الثقافي غير المادي يمكن أن يساهم بشكل فاعل في التنمية المستدامة في إطار كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع المساهمة في إشاعة السلام والأمن. علاوة على ذلك، يقدم الفصل 6 من التوجيهات العملية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (المعتمدة في عام 2016) إرشادات إلى الدول الأطراف بشأن كيفية تعزيز دور التراث الثقافي غير المادي كمحرك وضامن للتنمية المستدامة، وكيفية دمج مسألة صون التراث الحي بشكل كامل في صلب خططها وسياساتها وبرامجها الإنمائية. وأُدمجت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أيضاً في آليات التحقق من تطبيق الاتفاقية، وخصوصاً من خلال عملية تقديم التقارير الدورية وإطار النتائج. وتساهم المعارف والممارسات المنقولة من جيل إلى آخر بشأن مجالات متعددة مثل نُظم الزراعة والغذاء والطب التقليدي وإدارة الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي وإدارة الموارد البيئية، ضمن مجالات أخرى، في ضمان الأمن الغذائي (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، والرعاية الصحية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، والتعليم الجيد (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)، والعمل المنتج واللائق (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، والمدن المستدامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة)، وتغير المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). وفي هذه المرحلة وتبسيطاً للتأثير المحتمل أن تخلفه الاتفاقية على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اعتُبر الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) إحدى أولى الأولويات وذلك بما يتفق ومتن الاتفاقية (المادة 2). ويولَى تركيز خاص لتبيان دور التراث الثقافي غير المادي في توسيع نطاق التعليم من أجل التنمية المستدامة (الغاية 4-7).

واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005) واءمت آليات تنفيذها مع مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. وهي تشدد بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة 4 و5 و8 و10 و16 و17 التي أضيفت إلى إطار الرصد ضمن أهدافها الرئيسية الأربعة. وتعمل الاتفاقية في نطاق هدفها 1 المتعلق بدعم الإدارة المستدامة للثقافة على زيادة فرص العمل والمشاريع الحرة (الغاية 8–3) في المجالات الإبداعية، واكتساب المهارات المناسبة للعمل (الغايتان 8–3 و4–4) في المجالات الإبداعية، وتحفيز الإدارة الخاضعة للمساءلة والتشاركية (الغايتان 16–6 و16–7) في قطاعي الثقافة والإبداع. والاتفاقية، من خلال هدفها 2، ملتزمة بضمان حركة السلع والخدمات الثقافية بشكل متوازن (الغاية 10–أ) بالإضافة إلى مساعدة الفنانين ومحترفي الثقافة على التنقل (الغاية 10–7). ومن خلال هدفها 3 الداعي إلى دمج الثقافة في أطر التنمية المستدامة، تشجع الاتفاقية على الوفاء بالتزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى قطاع الثقافة (الغاية 17–2)، وتعزز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الغاية 17–14) وتشارك في بناء القدرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الغاية 17–9). والاتفاقية، عن طريق تشجيع السياسات التي تفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان الحرية الفنية – كما يتضح من هدفها 4 – تساهم أيضاً في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الغاية 16–10) والمساواة بين الجنسين (الغايتان 5–5 و5–ج). وينفَّذ إطار النتائج هذا بالاستناد إلى نظام التقارير الدورية الصادرة كل أربع سنوات الذي تم تحديثه ليتيح جمع البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والدول الأطراف مدعوَّة وبشكل خاص إلى عرض السياسات والتدابير الجديدة التي تعتمدها لتحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وبعدئذ تُنشر هذه الممارسات الجيدة على منصة رصد السياسات الخاصة بالاتفاقية. و***الصندوق الدولي للتنوع الثقافي*** الذي أنشئ كجزء من الاتفاقية (الغايتان 16–6 و16–7) يتولى حالياً مراجعة إطار النتائج الخاص به لمواءمته مع أهداف وغايات محددة من أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما يتماشى مع إطار رصد اتفاقية عام 2005.

وإن ***توصية عام 1980 بشأن أوضاع الفنان*** – التي أعيد التأكيد على ضرورة تنفيذها في اتفاقية عام 2005 – تساهم أيضاً في الاندماج الاجتماعي (الغاية 10–2) واحترام الحريات الأساسية (الغاية 16–10)، من خلال دعوة الدول الأعضاء إلى تحسين أوضاع الفنانين المهنية والاجتماعية والاقتصادية عبر تبنّي سياسات وتدابير ذات صلة ببرامج التدريب والضمان الاجتماعي وفرص العمل والدخل والشروط الضريبية والحركة وحرية التعبير.

الغرض والمبادئ

الغرض العام

تشكل مؤشرات اليونسكو المواضيعية للثقافة (مؤشرات الثقافة|2030) إطاراً من المؤشرات المواضيعية التي تهدف إلى قياس ورصد مدى تقدم مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيقيّم الإطار دور الثقافة كقطاع نشاط ومساهمتها بشكل مستعرِض في تحقيق أهداف شتى من أهداف التنمية المستدامة وفي مجالات أخرى. والغرض من مجموعة المؤشرات المواضيعية هذه هو دعم وتكملة المؤشرات العالمية المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتمتين الصلات القائمة بين مختلف الأهداف والغايات.

والأغراض المنشودة من إطار مؤشرات الثقافة|2030 هي التالية:

إبراز مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة

إن هذه المؤشرات، التي استندت إلى تحليل متعمق للطرق المتعددة التي تساهم بها الثقافة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، توفر أدلة على دور الثقافة في التغيير، مما يجعل مساهمتها بارزة وملموسة أكثر من ذي قبل. وفي هذا الوقت حيث البيانات المتعلقة بالثقافة مبعثرة وتعدّها مؤسسات وهيئات مختلفة، يأتي إطار المؤشرات ليجمعها معاً ويسلط الضوء على الروابط ونقاط التقاطع بين الثقافة ومجالات أخرى من السياسات، مما يرفع من مستوى فهم حجم الأعمال الثقافية ومساهمتها المباشرة وغير المباشرة في التنمية المستدامة. وبما أنه يصعب في كثير من الأحيان قياس دور الثقافة وتأثيرها ومساهمتها قياساً كمياً، يسعى إطار المؤشرات هذا إلى تحديد السلوكيات والأعمال المنبثقة من الثقافة تحديداً كمياً، أو توثيق كيفية صياغة القيم الثقافية في السياسات والبرامج والأعمال.

تقديم نظرة عامة مواضيعية ومستعرِضة لدور الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لا تتحقق مؤشرات الثقافة|2030 من مدى مساهمة الثقافة في بلوغ كل غاية ذات صلة من غايات أهداف التنمية المستدامة وكل مؤشر مقبول عالمياً، بل تركز على مدى مساهمتها في تحقيق أهداف وغايات عديدة بغية ربطها معاً. ويتيح إطار المؤشرات محورة البيانات المتعلقة بأهداف وغايات شتى حول مواضيع مستعرِضة تنسجم مع برامج اليونسكو وأنشطتها وسياساتها. وتستند هذه الأبعاد المواضيعية إلى الإطار المفاهيمي للأبعاد الخمسة التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز حملات الدفاع عن الثقافة

إن مؤشرات الثقافة|2030، من خلال تعزيزها الموقع البارز المستعرِض للثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ستساعد في بناء إطار سردي متماسك ومتين عن دور الثقافة في التنمية المستدامة يقوم على الأدلة وتدعمه معلومات رئيسية. وهذا السرد سيؤازر بشكل مباشر جهود مناصرة الثقافة على الصعيد العالمي أو الوطني أو المحلي، بهدف إقناع صناع القرار والشركاء بإدراجها في سياساتهم وبرامجهم الوطنية والحضرية ولتوجيه الموارد المالية العامة والخاصة بشكل أفضل نحو قطاع الثقافة.

توفير نتائج تقوم على الأدلة لإرشاد السياسات والأعمال

توفر مؤشرات الثقافة|2030 للبلدان والمدن إطاراً مفاهيمياً وأدوات منهجية لتقييم مدى مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من الآليات المعتمدة حالياً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني أو المحلي. والأدلة التي تُجمع سترشد السياسات والقرارات بالإضافة إلى الأعمال التنفيذية في قطاع الثقافة وبشكل مستعرض في قطاعات أخرى. وهذه المؤشرات، عبر استخدامها المتكرر لأدوات القياس هذه، ستسمح للبلدان والمدن بمتابعة التقدم الذي تحرزه من حيث نتائج سياساتها وفعالية أو صلابة السياسات نفسها.

بناء قاعدة معرفية كمنطلق للتحرك

بعد تنفيذ مدينة أو بلد ما لإطار المؤشرات، تصبح كل مجموعة من البيانات مصدراً قيّماً للمعلومات التي يمكن تحليلها لإعداد ملفات عن الحالة السائدة على الصعيدين المحلي والوطني، ولتبيان أبرز الاتجاهات التي تسلكها مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة في مدن أو مناطق أو دول شتى. وستساعد المواد التحليلية والممارسات الجيدة في تكوين فكرة أدق عن الثقافة بهدف تطوير قاعدة معرفية تشتمل على بنك بيانات رقمية عن دور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

رصد مدى تقدم مساهمة الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن المعلومات التي تُجمع في سياق تنفيذ مؤشرات الثقافة|2030 في المدن والبلدان التي تتطوع لتجريبها توفر قاعدة مرجعية قيّمة لقياس مدى تقدم الأعمال بالإضافة إلى توجيهها على الصعيدين المحلي والوطني. وتساهم البيانات أيضاً في تكوين نظرة عامة شاملة عن مستوى مساهمة الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتوفر مواد تقوم على الأدلة ومواد تحليلية لدعم مشاركة اليونسكو في آليات رفع التقارير الدورية على نطاق الأمم المتحدة التي تتناول هذه الخطة وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالثقافة والتنمية.

الشكل 1 – الدافع وراء إعداد مؤشرات الثقافة|2030

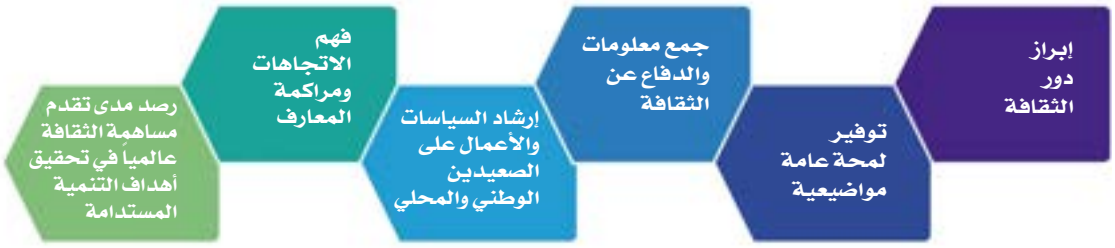

المبادئ التوجيهية

سيستند إطار مؤشرات الثقافة|2030 المفاهيمي والمنهجية التي اتُبعت لإعداده وآليات تنفيذه إلى المبادئ الأساسية التالية:

الاعتماد قدر الإمكان على مصادر البيانات المتوفرة حالياً

يشكل إنتاج البيانات وتحديثها عملية شاقة ومكلفة، خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها قدرات إحصائية محدودة. ولذلك، ستعتمد مؤشرات الثقافة|2030، قدر الإمكان، على مصادر البيانات المتوفرة حالياً على الصعيدين الوطني والمحلي، وعلى البيانات التي جمّعتها منظمات متعددة الأطراف. وبدلاً من إجراء استقصاءات جديدة لجمع معلومات إضافية، يتم حصر البيانات الموجودة ودمجها لقياس الأداء أو التقدم مقارنةً بهذه المؤشرات.

استخدام البيانات النوعية والكمية لتقييم مدى مساهمة الثقافة

ستستند مؤشرات الثقافة|2030 إلى بيانات كمية وبيانات نوعية على حد سواء لأن كلتيهما ضروريتان لتبيان خصائص نطاق الثقافة. ويمكن استخدام البيانات الكمية لتحديد طبيعة حالة ما أو وصفها، أو لتقييم النتائج قياساً بالأهداف المحددة. والبيانات النوعية على القدر نفسه من الأهمية من حيث زيادة فهم البيانات الكمية وبحثها في سياقها. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون البيانات الكمية إما عالمية، باتباع منهجية واحدة وتعريف واحد في جميع الدول الأعضاء، أو وطنية أو محلية.

دمج البيانات المستمدة من التقارير عن اتفاقيات اليونسكو وبرامجها المتعلقة بالثقافة

يستهدف نطاق مؤشرات الثقافة|2030 السياسات والبرامج والأنشطة التي تنفذها السلطات الوطنية أو المحلية التي تؤيد ولاية اليونسكو وأولوياتها المواضيعية وتتبنى أدواتها المعيارية في مجال الثقافة. وحيث يناسب الأمر، يستند إطار المؤشرات المفاهيمي هذا إلى اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة الرئيسية الست (والتوصيات الثلاث) ومفاهيمها وآليات متابعتها. وهو يسعى إلى دمج المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف في تقاريرها الوطنية في إطار عمليات تقديم التقارير الدورية المطلوبة في الاتفاقيات. وبالتالي، تضع المؤشرات الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة ضمن إطار الأنشطة الثقافية الواسع وتتيح إخضاع الأنشطة ذات الصلة إلى بعض التقييم مقارنة بالمعايير المرجعية.

استحداث أدوات لقياس الثقافة على الصعيدين الوطني والحضري

وُضعت مؤشرات الثقافة|2030 بغرض تنفيذها على الصعيدين الوطني والحضري من جانب دول ومدن تتطوع لذلك. ويُستخدم المصطلحان «حضري» و«محلي» كمترادفين يحل كل منهما محل الآخر في سياق هذه المؤشرات للإشارة إلى تنفيذها على مستوى المدن، على أساس أن يعرّف كل بلد مفهوم «الحضري» وفقاً لمعاييره المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب جمع البيانات المحلية درجة معيّنة من التنظيم الذي يجب أن توفره سلطات البلديات والمؤشرات الحضرية شديدة التواؤم مع المؤشرات المعتمدة على الصعيد الوطني، لكنها تكيَّف لتتناسب مع الجوانب التي تهم المناطق الحضرية، مما يتيح إجراء تقييم مستقل لدور الثقافة في المناطق الحضرية وفي التنمية الحضرية المستدامة. وفي بعض الحالات، قد ترغب المدن أيضاً في التموضع في الإطار الوطني العام. وهذه المؤشرات التي على مستوى المدينة ستشجع على المزيد من التآزر مع برامج وشبكات اليونسكو الحالية المتعلقة بالمدن، ولا سيما شبكة اليونسكو للمدن المبدعة وبرنامج مدن التراث العالمي.

منح الأولوية لبناء قدرات الهيئات المعنية

ستركز مؤشرات الثقافة|2030 على بناء قدرات الهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية على استخدام البيانات العالمية والوطنية والمحلية الموجودة لإعداد مؤشرات كمية ونوعية ذات صلة بالثقافة. والهدف من ذلك هو مساعدة هذه الهيئات على فهم خصائص الثقافة وعلى تحسين قدرتها على تحديد ودمج البيانات ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، سيكون لمشاركة الهيئات الإحصائية في المشروع والتزامها الدائم به منذ بدايته أهمية قصوى لنجاحه.

تسهيل التعاون بين المؤسسات

إن البيانات المتعلقة بالثقافة مبعثرة وتنتجها مؤسسات مختلفة بشأن مجالات سياسية مختلفة. ولذلك لا بد من توثيق التعاون بين المؤسسات المنتجة للبيانات. مما يعني أن مبادرة مؤشرات الثقافة|2030 تستدعي تنسيق المعلومات التي تنتجها مجموعة من المؤسسات الوطنية والمحلية المختلفة في قطاعات مختلفة (كالثقافة والعمل والتجارة والشباب والبيئة والتعليم، على سبيل المثال) والهيئات (بما يشمل مكاتب الإحصاء الوطنية والمحلية وجمعيات المحترفين ومؤسسات الفنون والتراث).

اقتراح إطار قابل للتعديل بغية التكيف مع القدرات الإحصائية المتفاوتة

وُضعت مؤشرات الثقافة|2030 بطريقة تلبي احتياجات كل الدول الأعضاء بصرف النظر عن قدراتها الإحصائية، وهي تراعي تفاوت مستويات القدرات الإحصائية وحجم البيانات في كل بلد. وعلى هذا الأساس، تتضمن المنهجية التي استُحدثت لكل مؤشر بدائل ممكن استخدامها في حال كانت البيانات الأساسية أو طرق الحساب غير قابلة للاستخدام، وذلك لبلوغ هدف مشترك. وسيمكن للفنيين، بمساعدة من خبراء إقليميين، تعديل المؤشرات في الميدان. ولذلك، تمثل هذه المؤشرات طريقة أكثر مرونة لتقييم الثقافة من منهجيات أكثر تطوراً من الناحية التقنية لكن جامدة (مثل الحسابات الفرعية للثقافة (Cultural Satellite Accounts) وهي أكثر تكيفاً مع ما لدى الدول الأعضاء في اليونسكو من قدرات شديدة الاختلاف في مجال الثقافة.

توفير أداة تطلعية للجميع لا تقييم معياري

يُتوقع أن تساعد مؤشرات الثقافة|2030 البلدان والمدن في تقييم تقدمها وقياس نتائج سياساتها. وتهدف هذه المؤشرات إلى تقديم أدلة على حدوث تغيير مع مرور الوقت في المكان نفسه، وليس إلى إجراء مقارنة عالمية بين مختلف البلدان أو المدن أو تحديد مرتبة كل منها إزاء الآخر. من هذا المنطلق، يصبح الغرض من الإطار تطلعياً أكثر منه معيارياً، إذ إنه يبين الفرص المتاحة للإنجاز والتحسين، بدلاً من التركيز على قياس الإنجازات أو الإخفاقات مقارنة بمعايير مرجعية مطلقة. وفي نهاية الأمر، قد تصبح هذه المؤشرات جزءاً دائماً من أطر رصد السياسات والبرامج والأنشطة الثقافية التي تنفذها المؤسسات الوطنية أو المحلية المعنية.

تجسيد الإطار المفاهيمي للإدارة القائمة على النتائج

تسعى مؤشرات الثقافة|2030 إلى تجسيد إطار الإدارة القائمة على النتائج كآلية مفاهيمية أساسية يتمحور حولها تنفيذ برامج اليونسكو. وعلى الرغم من أنه نادراً ما يمكن قياس آثار الثقافة على نحو مباشر، فإن المدخلات والنتائج والآليات تشكل عناصر ضرورية لمتابعة آثارها الطويلة الأجل. وكل بُعد مواضيعي يجمع بين مختلف أنواع المؤشرات هذه لقياس المدخلات (مثل تطوير البنية التحتية الثقافية) أو الآليات (مثل آليات الإدارة) أو النتائج (مثل المشاركة في الحياة الثقافية)، بهدف تقديم صورة واضحة شاملة عن مساهمة الثقافة.

مقاربة منهجية

مراجعة الأطر والمنهجيات والمعارف الحالية

ترمي مؤشرات الثقافة|2030 إلى استثمار الخبرة التي تمتلكها اليونسكو دون سواها في مجال جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها ودعم الممارسات القائمة على الأدلة لوضع السياسات والبرامج والأنشطة في الميدان الثقافي. على هذا الأساس، أُجريت مراجعة للأطر والمنهجيات والمعارف التي وضعتها وطبقتها اليونسكو وشركاء آخرون في العالم في السنوات الأخيرة الماضية لقياس الثقافة، بغرض تسهيل تركّزها على أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الصكوك والبيانات الحالية.

إطار الإحصاءات الثقافية

تسترشد مؤشرات الثقافة|2030، عند الاقتضاء، بإطار الإحصاءات الثقافية، عبر الاستناد إلى ما يقوم عليه من تصنيفات وإلى منهجيته. وهذا الإطار الذي وضعه معهد اليونسكو للإحصاء في عام 2009 ومن ثم طبقه، يستخدم المعايير الدولية المتفق عليها التي يستخدمها كل مكتب إحصاءات وطني في العالم، لجمع بيانات عن الجوانب الثقافية للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية. وثمة أطر إحصائية وطنية أو إقليمية أخرى، من ضمنها المقاييس (Barometers)، توفر هي أيضاً بيانات أو أطراً مفاهيمية إضافية.

المؤشر 11-4-1 العالمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة

تتضمن مؤشرات الثقافة|2030 المؤشر 11-4-1 العالمي الذي يتناول مسألة الإنفاق على صون التراث باعتباره المؤشر الرئيسي المشمول بالبعد المتعلق بالبيئة والقدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ (انظر إطار المؤشرات). وهذا المؤشر القابل للمقارنة دولياً، الذي وضعه وطبقه معهد اليونسكو للإحصاء من أجل التحقق من مدى بلوغ الغاية 11-4، يعكس إجمالي المبلغ/لكل فرد الذي تنفقه كل دولة لحماية تراثها الثقافي والطبيعي. ولإعداد هذا المؤشر، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء حالياً على إعداد استقصاء جديد بالتعاون مع بعض البلدان والشركاء.

آليات التقارير الدورية وأطر رصد تنفيذ اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة

تسترشد مؤشرات الثقافة|2030 أيضاً، عند الاقتضاء، بآليات التقارير الدورية وأطر الرصد التي وُضعت في إطار اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة للتحقق من مدى تنفيذ هذه الاتفاقيات على الصعيد الوطني. والهدف من هذه الأطر هو مراقبة الطرق التي تتبعها الدول الأطراف لتنفيذ كل اتفاقية من الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة، بما في ذلك مدى مساهمة تنفيذ هذه الاتفاقيات على الصعيد الوطني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بيد أن الاستبيانات وآليات تقديم التقارير الدورية ليست مصممة لتكوين صورة كاملة على الصعيد الوطني أو المحلي عن قطاع الثقافة ومساهمته في تنفيذ هذه الخطة.

وفي سياق مبادرة مؤشرات الثقافة|2030، تمت مراجعة آليات تقديم التقارير الدورية وأطر رصد تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة بغية زيادة البيانات التي تُجمع والاستفادة من المفاهيم وأدوات العمل الحالية وزيادة الاتساق العام بينها. والقصد من ذلك ليس إنتاج نفس التقارير الدورية المتعلقة بالاتفاقيات، بل تحسين هذه المعلومات النوعية ووضعها في سياقها. وفي حين أن البيانات الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة تُجمع عادةً عن طريق الوحدة المرجعية أو الجهة التنسيقية المخصصة لها، يمكن أن يكون مصدر البيانات الخاصة بهذه المبادرة مختلف المشاركين في الاستقصاءات، مما يتطلب مواءمة أجوبتهم لضمان اتساقها.

مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية

تعتمد مبادرة مؤشرات الثقافة|2030 على إنجاز مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية التي أطلقتها اليونسكو في عام 2009 بدعم سخي من حكومة إسبانيا ونُفذت لاحقاً في 17 بلداً. واستُحدثت هذه المجموعة لتقييم مستوى مساهمة الثقافة في التنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى إطار عمل مفاهيمي مستمد بشكل خاص من التقرير المعنون «*تنوعنا الثقافي*» *'Our Cultural Diversity Report'* (اليونسكو، 1996). واقترحت هذه المجموعة عدداً من المؤشرات الموزعة على سبعة أبعاد مواضيعية مع التركيز على قطاعي الثقافة والإبداع.

وكخطوة أولى لسد النقص في الإحصاءات الثقافية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، اعتمد النهج الذي اتُبع لإعداد مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية على المصادر الحالية والثانوية التي استُخرجت منها البيانات الخام وحُللت واستُخدمت لإعداد مؤشرات جديدة كانت في كثير من الأحيان بديلة من آثار الثقافة التي يصعب قياسها. وركز هذا النهج على تمتين القدرات المحلية على استخراج البيانات وإعداد المؤشرات، وبالتالي تمتين القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات الثقافية. وكانت مجموعة المؤشرات هذه، على مستوى السياسات العامة والدفاع عن دور الثقافة، أداة فريدة من نوعها استرشدت بها السياسات والأنشطة في البلدان التي نُفذت فيها.

وتستند المبادرة الحالية إلى بعض المواد المفاهيمية والمنهجية التي وُضعت كجزء من مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية. وبعض المؤشرات المشمولة بإطار مؤشرات الثقافة|2030 استُمدت من هذه المجموعة بينما البعض الآخر مختلف تماماً عنها لأنها استُحدثت استجابة لإطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستفادت من تجربة تنفيذ مجموعة المؤشرات هذه. وإطار مؤشرات الثقافة|2030 يُثري ويوسع المنهجية والنطاق الأصليين الخاصين بمجموعة المؤشرات المذكورة وذلك بعدد من الطرق الأخرى. أولاً، من خلال تكثيفه في منهجيته وإطاره استخدامَ إطار الإحصاءات الثقافية الذي أعده معهد اليونسكو للإحصاء (UNESCO–UIS, 2009)، فضلاً عن المؤشرات العالمية للثقافة التي أعدها هذا المعهد وجُمعت البيانات من أجلها. وثانياً، من خلال توسيع نطاق تطبيقه بحسب الموضوع – بما يشمل خصوصاً موضوعي البيئة والتخطيط الحضري – وزيادة التشجيع على تطبيقه على الصعيد المحلي؛ وأخيراً، من خلال السماح بإدخال أوجه تآزر أكثر انتظاماً مع آليات جمع البيانات الخاصة بالاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بالثقافة.

الشكل 2 - الجدول الزمني للمشروع

إعداد مؤشرات الثقافة|2030 ومدى تقدمه

الخطوات التمهيدية والتقدم

بدأ إعداد إطار مؤشرات الثقافة|2030 في أوائل عام 2017 ببحث المنهجيات الموجودة حالياً، ومن بينها إطار الإحصاءات الثقافية ومجموعة مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية، وآليات تقديم التقارير الدورية عن الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة، وسائر المنهجيات المشمولة بالسياق المحدد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثم وُضعت قائمة أولية مؤلفة من 60 مؤشراً مشفوعة بمسودة إطار للمؤشرات.

ونُظمت حلقتا عمل للخبراء (أيلول/سبتمبر 2017 وكانون الثاني/يناير 2018) لنقاش إطار المؤشرات المقترح ومنهجيات جمع البيانات. وضمت حلقتا العمل موظفين من اليونسكو (ممثلون عن مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالثقافة بالإضافة إلى ممثلين من بعض المكاتب الميدانية ممن لديهم خبرة سابقة في تطبيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل) وممثلين عن معهد اليونسكو للإحصاء وموئل الأمم المتحدة ويوروستات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز البحوث المشترك وبعض هيئات الإحصاء الوطنية والمحلية التي تتمتع بخبرة في مجال الإحصاءات الثقافية؛ وممثلين عن الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي الذين ساعدوا سابقاً في إعداد مجموعة مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية، بالإضافة إلى خبراء دوليين من مناطق شتى.

وبناءً على نتائج هذا النقاش، وُضع إطار من 22 مؤشراً قُسمت وفقاً لأربعة أبعاد مواضيعية. وأُعدت خطوط توجيهية تقنية تعرض الغرض من كل مؤشر ومصادر البيانات المتعلقة به وطرق حسابه. ووُضعت هذه الخطوط التوجيهية استناداً إلى معلومات كانت ترد باستمرار من معهد اليونسكو للإحصاء والأفرقة المعنية باتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة، ومن عدد من الخبراء الخارجيين الذين كرّسوا وقتهم وخبرتهم بسخاء لهذه العملية.

الخطوات التالية

بدأت المشاورات مع الدول الأعضاء في أيار/مايو 2019. وسيتم جمع آرائها وتحليلها ووضعها في إطار جامع في وثيقة معلومات تُعرض على المجلس التنفيذي في دورته الـ 207 في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وسيُعرض المشروع أيضاً على منتدى وزراء الثقافة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي ضوء نتائج المشاورات، سيتولى الفريق المعني بالمشروع بلورة منهجية إعداد المؤشرات ووضع أدوات العمل بما يشمل مواد بناء القدرات ومجموعة من أدوات التدريب، تمهيداً لإطلاق مرحلة تجريب مؤشرات الثقافة|2030. وسيتم اختيار خبراء إقليميين وتدريبهم لتسهيل استخدام المنهجية والتخطيط لتطبيق المؤشرات على الصعيدين الوطني والمحلي. وستجري مشاورات إضافية مع كبار الخبراء عند الحاجة طيلة عملية تطبيقها.

وسيتم إطلاق مرحلة تطبيقها التجريبية في نهاية عام 2019 أو أوائل عام 2020 في عدد من المدن والبلدان التي تطوعت لذلك. وسيجري في كل من هذه المدن والبلدان اختيار خبير محلي أو وطني (خبير إحصائي أو خبير اقتصادي متمرس في شؤون الثقافة). وسيتولى هذا الخبير مسؤولية ضمان استخراج البيانات وتحليلها وإعداد المؤشرات باتباع المنهجية المفصلة التي أُعدت لهذه المؤشرات. وسيقدم خبير إقليمي طيلة عملية تطبيق المؤشرات إرشاداته كمتخصص ودعمه الفني إلى البلدان المشاركة في كل منطقة من مناطق العالم، وسيكون مسؤولاً عن إعداد تقارير البلدان النهائية. وستنظَّم في المرحلة الأولى حلقة عمل تدريبية لعرض المشروع وتجربة المنهجية التي باستخدام البيانات المتوفرة.

وسيتم صقل المنهجية وتنظيمها في ضوء نتائج المرحلة التجريبية لتعميمها في المستقبل. وستنظَّم حلقة عمل ثالثة للخبراء في نهاية المرحلة التجريبية لتحليل الآراء التي أُبديت بشأن مرحلة التطبيق التجريبية والتدقيق في المنهجية والبيانات التي جُمعت. ومن ثم يتم تحليل البيانات التي جُمعت في مختلف المدن والبلدان المشمولة بالمرحلة التجريبية وتبويبُها في بنك بيانات رقمية على الإنترنت يضم جنباً إلى جنب مجموعة متنوعة من البيانات المتعلقة بالثقافة الموجودة لدى اليونسكو – بما فيها تلك المستمدة من التقارير الوطنية التي تتناول الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بالثقافة ومن الأنشطة والمبادرات المضطلع بها في المكاتب الميدانية. وسيتضمن أيضاً بيانات مستمدة من التطبيق السابق لمجموعة مؤشرات اليونسكو المتعلقة بالثقافة من أجل التنمية، بالإضافة إلى روابط تحيل إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء المتعلقة بالإحصاءات الثقافية. وسيتم كذلك إعداد تفسيرات بصرية للسمات الوطنية والمحلية لمؤشرات الثقافة|2030.

موجز المشاورات التي أُجريت مع الدول الأعضاء في اليونسكو

تم في 16 أيار/مايو 2019 إطلاق مشاورات عبر الإنترنت مع الدول الأعضاء في اليونسكو بشأن الخطوط التوجيهية التقنية المتعلقة بمؤشرات الثقافة|2030 . واشتملت على استبيان إلكتروني (متاح باللغتين الإنجليزية والفرنسية) طُلب فيه من الدول الأعضاء الإعراب عن الجوانب التي تهمها وتقديم توصيات بشأن هذه المؤشرات والإطار المقترح لها ومنهجية إعدادها. وأُغلق باب الرد على الاستبيان في 29 تموز/يوليو 2019 ليتسنى لأكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء المشاركة في المشاورات.

تم جمع آراء الدول الأعضاء وتحليلها وإدراجها في تقرير تحليلي كامل متوفر باللغتين الإنجليزية والفرنسية على موقع مؤشرات الثقافة|2030 (/whc.unesco.org/en/culture2030indicators).

وأعربت الدول الأعضاء المجيبة على الاستبيان عن اقتناعها على نحو قاطع بالحاجة إلى مؤشرات الثقافة|2030 وبهدفها ومبادئها، وبأن قياس الثقافة وإعداد المؤشرات أمران لازمان لدعم وتعزيز دور الثقافة في الجهود التي تبذلها على الصعيد الوطني لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأقرت الدول الأعضاء بأن عدم وجود مؤشرات مشتركة ومتسقة وقابلة للمقارنة دولياً يعوق الاعتراف بمساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

ووافقت نسبة 100 في المائة تقريباً من الدول الأعضاء المجيبة (45 من أصل 46) على الإطار المقترح والمنهجية الخاصين بمؤشرات الثقافة|2030 اللذين يهدفان إلى قياس مساهمة الثقافة في تحقيق العديد من الأهداف والغايات وربطها معاً. وعلى وجه التحديد، وافقت جميع الدول الأعضاء المجيبة على أن إطار مؤشرات الثقافة|2030 المقترح سيساعد على جعل دور الثقافة المستعرض في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أكثر بروزا وعلى أن القياس ضروري لدعم حملة الدفاع عن دور الثقافة في سياسات ومبادرات التنمية المستدامة. ووافقت نسبة أكثر من 90 في المائة منها على أن القياس الدقيق لمساهمة الثقافة في التنمية المستدامة يساعد في تحديد أولويات السياسات والأنشطة المتصلة بالثقافة. علاوة على ذلك، وافقت نسبة 98 في المائة منها على أن الإطار المقترح سيساعد في دمج عنصر الثقافة في القطاعات والسياسات الأخرى، ووافقت نسبة 100 في المائة منها على أن الإطار المقترح سيساعد في بناء قاعدة معرفية ومراقبة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ووُضع إطار مؤشرات الثقافة|2030 ليُطبَّق في المدن والبلدان التي تتطوع لذلك، سعياً لتوفير قاعدة من المعايير المرجعية القيّمة لقياس مستوى تقدم دور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمساهمة أيضاً في تكوين نظرة عامة عالمية عن ذلك. واتضحت للعديد من الدول الأعضاء المجيبة، من خلال بياناتها الكمية والنوعية، العلاقات القائمة بين دور الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساهمتها المستعرضة في ذلك، ويقوم بعضها بجمع بيانات بالتحديد عن دور الثقافة في تنفيذ هذه الخطة. وساد اتفاق عام واضح على أهمية الصلات القائمة بين مؤشرات الثقافة|2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك صلاتها المستعرضة، التي تربط بين البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالثقافة وبين الخطة المذكورة وأهداف التنمية المستدامة.

وتستند المنهجية المتبعة لإعداد مؤشرات الثقافة|2030 إلى أربعة مبادئ رئيسية ليتسنى على قدر الإمكان إعداد المؤشرات استناداً إلى البيانات الموجودة، باستخدام البيانات النوعية والكمية على السواء، وإدراج بيانات من التقارير الوطنية الدورية عن اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة وأطر متابعة تنفيذها، وقياس الثقافة على الصعيدين الوطني والحضري، وإعداد مؤشرات تتماشى إلى حد بعيد على كلا الصعيدين. وكان هناك اتفاق على منهجية إعداد المؤشرات وجمع البيانات. وجمع البيانات وتحديثها عملية شاقة ومكلفة، خاصة بالنسبة للبلدان ذات القدرات الإحصائية المحدودة. ووافقت الدول الأعضاء المجيبة على الاستبيان على أن جمع البيانات الكمية فقط يُعتبر محصوراً للغاية، وأن البيانات النوعية هي أيضاً ضرورية للحصول على أدلة أكثر دقة على مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، شدد الكثير منها على أهمية استخدام مصادر البيانات المتوفرة حالياً، كما اقتُرح في المنهجية المتبعة لإعداد مؤشرات الثقافة|2030.

وستتيح مؤشرات الثقافة|2030 للبلدان والمدن معرفة التقدم الذي تحرزه من حيث نتائج سياساتها وفعالية هذه السياسات وصلابتها. ووافقت نسبة أكثر من 90 في المائة من الدول الأعضاء المجيبة على الاستبيان أن الإطار المقترح سيسهل في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى إدراجَ مسألة الثقافة في التقارير الوطنية الطوعية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أصل هذه الدول، وافقت نسبة 96 في المائة على أن هذا الإطار سيساعد في دعم إدراج الثقافة في التقارير الوطنية والحضرية المتعلقة بتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

وأكدت نسبة 87 في المائة أن الإطار المواضيعي والمؤشرات يعززان أولوياتها الوطنية ذات الصلة بالثقافة، ورأت 89 في المائة أنه يمكنهما أن يسهلا إدراج الثقافة في برامج التنمية.

ومؤشرات الثقافة|2030 هي كناية عن إطار قابل للتكيف مع القدرات الإحصائية ومدى توفر البيانات على اختلاف مستوياتها. وتعرض المنهجية التي أُعدت لكل مؤشر بدائل محتملة يمكن استخدامها إذا تعذر استخدام البيانات الأساسية أو طرائق الحساب على أكمل وجه. ومن أصل الدول الأعضاء المجيبة، وافقت نسبة 83 في المائة على أن النهج العام والشامل للإطار المقترح سيكون متوافقاً مع ما لديها من بيانات.

والغرض من مبادرة مؤشرات الثقافة|2030 هو تطلعي أكثر منه معياري، لأنه يهدف إلى مساعدة البلدان والمدن في تقييم تقدمها، وإدراك الفرص المتاحة للتقدم والتحسين. والهدف من الإطار هو مساعدة الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي في فهم خصوصيات ثقافة بلدانها وفي تحديد البيانات ذات الصلة بها وجمعها. وتشدد التعليقات الواردة بشأن تطبيق المؤشرات على ضرورة زيادة المعارف وبناء القدرات عن طريق تنظيم حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي والوطني لما تتسم به من أهمية حيوية لتوثيق التعاون والشراكات بين المؤسسات، وخصوصاً بالنسبة للبلدان ذات القدرات الإحصائية المحدودة.

باختصار، أظهرت الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء في سياق المشاورات أن ثمة تأييداً شديداً لهذه المبادرة. وقدمت الدول الأعضاء عدداً من الاقتراحات بالإضافة إلى روابط تحيل إلى ما يبذل حالياً من جهود ووثائق أخرى تشكل إسهامات قيمة لصقل المنهجية المتعلقة بالمؤشرات واستحداث أدوات العمل بما يشمل وسائل بناء القدرات للمرحلة التجريبية من أجل تطبيق مؤشرات الثقافة|2030.

الأبعاد المواضيعية الأربعة

الأبعاد

تقوم مؤشرات الثقافة|2030 على إطار مفاهيمي يشتمل على أربعة أبعاد مواضيعية مستعرضة هي: (1) البيئة والقدرة على الصمود، و(2) الازدهار وسبل الرزق، و(3) المعارف والمهارات، و(4) الاندماج والمشاركة. ويضم كل بُعد العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة لتبيان مساهمة الثقافة المتعددة الأوجه والمستعرضة في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يعكس الغرض من المؤشرات المواضيعية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعطي الإطار الأولوية للمجالات المتعلقة بولاية اليونسكو في مجال الثقافة، التي جُمعت فيها البيانات الكمية أو النوعية ذات الصلة أو التي يمكن تحديدها.

البيئة والقدرة على الصمود

البعد 1

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم دور الثقافة ويوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم دور الثقافة ومساهمتها في جعل المستوطنات البشرية مستدامة مع التركيز على التراث الثقافي والطبيعي والبيئة الحضرية، فيجسد بذلك ركن أهداف التنمية المستدامة المعنون "الكوكب". وهو يعالج التراث المادي وغير المادي والطبيعي، كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة وكغاية في حد ذاتها. وتقيّم المؤشرات المقترحة مستوى التزام البلدان بصون التراث الثقافي والطبيعي، وتوفر أدلة على الإدارة المستدامة للتراث وعلى إدراج المعارف التقليدية في الخطط الحساسة ثقافياً. ويقيّم هذا البعد أيضاً الجوانب المادية/المكانية لنوعية البيئة الحضرية بما فيها الأماكن العامة والبنية التحتية الثقافية.

الازدهار وسبل الرزق

البعد 2

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم مدى مساهمة الثقافة في الدفع باتجاه إنشاء اقتصادات أكثر شمولية واستدامة والتمكين من إنشائها، تمشياً مع ركن أهداف التنمية المستدامة المعنون "الازدهار"، وذلك من خلال توليد الدخل وخلق فرص العمل، فضلاً عن تحفيز الإيرادات من السلع والخدمات والمشاريع الثقافية. ويُنتظر من المؤشرات السبعة المقترحة في إطار البعد الثاني أن تقيّم مدى مساهمة الثقافة في أبرز الجوانب الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة، فرص العمل، الأعمال التجارية، نفقات الأسر). وبما أن الهياكل والأطر المؤسساتية التي تحكم أنشطة قطاع الثقافة تختلف باختلاف البلد وتؤدي دوراً مهماً في مساهمة الثقافة في التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، تم أيضاً تضمين هذا البعد مؤشراً عن حوكمة شؤون الثقافة. ويقدم هذا المؤشر بيانات عن هياكل الحوكمة القائمة للمساعدة على تعزيز دور الثقافة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية وتوليد سبل الرزق.

المعارف والمهارات

البعد 3

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم مساهمة الثقافة في اكتساب المعارف والمهارات بما في ذلك المعارف المحلية والتنوع الثقافي. ويركز تحديداً على مساهمة الثقافة في نقل القيم والمعارف والمهارات الثقافية المحلية وتعزيز التمكين من خلال التدريب والتعليم وآليات العمل والسياسات والوثائق. وهو يشدد على دور التنوع الثقافي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي كما يشدد على دور التدريب المهني، ويركز على ضرورة إعداد المناهج الدراسية بشكل متعمق لتضمينها مادة تتعلق بالمعارف الثقافية. وستقيّم المؤشرات المقترحة مستوى التزام السلطات والمؤسسات العامة بتبنّي المعارف الثقافية واستثمارها للحث على احترام التنوع الثقافي وتثمينه، وفهم التنمية المستدامة ونقل القيم الثقافية، وبمنح الأولوية للتدريب الثقافي (بما في ذلك التدريب المتقدم على كيفية الحفاظ على التراث) ونشر المهارات والكفاءات في المجالات الإبداعية.

الاندماج والمشاركة

البعد 4

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم مساهمة الثقافة في بناء التماسك الاجتماعي، وفي تعزيز الاندماج في المجتمع والمشاركة في الحياة الثقافية. وهو يركز على منح الناس إمكانية الإفادة من قطاع الثقافة، وحقهم جميعاً في المشاركة في الحياة الثقافية، وحريتهم في التعبير الثقافي، بما في ذلك الحرية الفنية وحرية الإبداع. ويعرض هذا البعد أيضاً أساليب نقل الممارسات والمواقع والعناصر والتعبيرات الثقافية للقيم والمهارات التي تفضي إلى الاندماج في المجتمع. وأخيراً، تقيّم المؤشرات المقترحة قدرة الثقافة على تحفيز مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة فعلية في الحياة العامة.

أنواع البيانات ومصادرها

أنواع البيانات

يتضمن إطار مؤشرات الثقافة|2030 مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي يمكن تعديلها لتتكيف مع الأوضاع السائدة على الصعيد الوطني أو المحلي. وتعتمد المؤشرات المستخدمة في القائمة مقاييس مختلفة هي:

- المؤشرات الإحصائية التي يتم التعبير عنها عادة بنِسب بين رقمين (كنسبة المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال) أو بنسب مئوية، مما يتيح قياسها مقارنة بمعيار مرجعي.
- الاتجاهات التي يتم في إطارها تتبع الأرقام "الخام" مع مرور الوقت (كعدد زوار المتحف من عام إلى آخر، على سبيل المثال).
- القوائم المرجعية التي ليست إحصائية (أي ترتيبية) لكنها تتيح إجراء بعض التقييم للمواضيع التي لا يمكن رصدها من خلال القياس الكمي (كسؤال البلدان ما إذا كانت لديها سياسات أو تشريعات معينة بشأن الثقافة، على سبيل المثال). وحتى القائمة المرجعية تتطلب أدلة داعمة لتأكيد صحة الأجوبة[2].

والمؤشرات الإحصائية مهمة لتوفير قياسات للأنشطة المتعلقة بالثقافة قابلة للتعديل حجماً ونطاقاً. واستخدامها للتصنيفات والتعاريف الدولية الموحدة يجعلها واضحة ودقيقة. وما يميز القوائم المرجعية هو قدرتها على حساب وجود/عدم وجود أنشطة/سياسات متعلقة بالثقافة لا يسهل تحديدها كمياً. وتشمل المؤشرات الإحصائية المؤشرات التي تقاس باستخدام معايير عالمية البُعد وقابلة للمقارنة عالمياً فضلاً عن المعايير الوطنية أو المحلية.

وبُحثت المؤشرات استناداً إلى المبادئ التي تحكم نوعية البيانات ولا سيما أهمية التعاريف ودقتها وتوفرها وشفافيتها ووضوحها، ولتجنب ازدواجية الجهود. وقليلةٌ هي المؤشرات التي تتفق تماماً مع كل هذه المبادئ، لكن نوعية البيانات ستكون بالتأكيد عنصراً إيضاحياً بارزاً.

مصادر البيانات

إن مؤشرات الثقافة|2030، مع أنها تعتمد في المقام الأول على معاهد الإحصاء الوطنية، تسعى إلى جمع بيانات متنوعة من مصادر متنوعة، من بينها وزارات ومراصد وهيئات عامة شتى، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة، ومقاييس معينة، واستقصاءات وطنية وإقليمية محددة، وجمعيات محترفين تطوعية. وسيساعد المشروع البلدان على زيادة البيانات الواردة في تقاريرها الدورية عن اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة والبيانات التي ينتجها معهد اليونسكو للإحصاء بشأن الثقافة.

وتنصبّ المؤشرات على مستويين من الإدارة: (1) الوطني و(2) الحضري، مما يعكس ما تنشده أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف 11. ويشار صراحة إلى أن المؤشرات أو النقاط الفردية تنطبق على أحد هذين المستويين أو على كليهما. وعادة لا تنطبق المؤشرات الخاصة بالمستوى الحضري على الصعيد الوطني، لكن المؤشرات الخاصة بالمستوى الوطني يمكن أن تنطبق أيضاً على الصعيد الحضري. وقد تكون بعض المؤشرات الخاصة بالمستوى الوطني مناسبة للصعيد الحضري، ويمكن لبعض إدارات المدن، إن شاءت، أن تقدم معلومات بشأن مؤشرات أخرى لوضع مدنها ضمن السياق الوطني.

نهج مستعرِض للشراكات والمساواة بين الجنسين

الشراكات لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة | الهدف 17

تساهم مبادرة مؤشرات الثقافة|2030 ككل في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة وذلك تحديداً بفعل طابع هيكلية اليونسكو وأعمالها المتعدد الأطراف، ولا سيما في اتفاقياتها المتعلقة بالثقافة. ويتطلب تنفيذ هذه الاتفاقيات إيلاء المزيد من الاهتمام لما يلي:

- الغاية 17-9 المتصلة ببناء القدرات
- الغاية 17-16 المتصلة بالشراكات العالمية
- الغاية 17-17 المتصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني
- الغاية 17-19 المتصلة بقياس الاستدامة

الشكل 3: مصادر البيانات

المساواة بين الجنسين| الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

إن المساواة بين الجنسين، كأولوية شاملة، تعالَج أيضاً بشكل مستعرِض في إطار المؤشرات بأسره وليس فقط في مؤشر محدد مخصص لها. ويُعتبر هذا النهج المستعرِض أكثر أهمية لأن معظم المعلومات الإحصائية والإدارية تميز بين الرجل والمرأة. وهو يتيح تقدير مستوى المساواة بين الجنسين في عدد من النقاط المشمولة بالبيانات بدءاً من حصولهما على الفرص ومشاركتهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. والبعد الجنساني المحتمل لكل مؤشر يُعرض في الجدول أدناه. وكلما أمكن، ستُجمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس. ويحدد إطار مؤشرات الثقافة|2030 كل المؤشرات التي يُتوقع تقييمها فيه. ويمكن معالجة مسألة المساواة بين الجنسين عبر جمع البيانات إما بحسب نوع الجنس أو عبر تحديد الجوانب التي تتعلق بالجنسين في السياسات والقوانين والإجراءات. وعلى قدر الإمكان، يطبَّق نهج التصنيف نفسه على مواصفات فردية أخرى قد تفضي إلى التمييز (مثل العمر أو الانتماء الإثني أو الإعاقة).

وتحتوي كل قائمة مرجعية على بند واحد على الأقل يشير تحديداً إلى قضايا متعلقة بالجنسين، في حين أن المؤشرات المعبّر عنها بأرقام يمكن تصنيفها كلها تقريباً بحسب نوع الجنس. بالإضافة إلى التصنيف بحسب نوع الجنس، قد يرغب المجيبون في التفكير في تصنيف البيانات وفقاً للهوية التي يعرّف فيها الفرد عن نوع جنسه وتستخدمها بشكل متزايد مكاتب الإحصاء في العالم[3].

ويعرض الجدول 1 المؤشرات التي يمكن تحليلها من منطلق نوع الجنس وأشكال أخرى من عدم المساواة أو الحرمان.

بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجنسين، يمكن تحديد مواضيع مهمة أخرى عبر بحث المؤشرات بطريقة مستعرِضة، مثل آثار السياحة (المؤشرات 2 و7 و12 و21) والجوانب الرقمية للثقافة (المؤشرات 2 و14 و19 و21).

إطار المؤشرات

وُضعت الأبعاد المواضيعية الأربعة والمؤشرات الـ 22 في إطار بصري (انظر الصفحة التالية). ويشير هذا الإطار إلى تفاعلات مع مصادر البيانات المحتملة، ولا سيما معهد اليونسكو للإحصاء واتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة (من خلال أطرها الخاصة بالرصد وآليات تقديم التقارير عنها).

الجدول 1: المقارنة بين الجنسين

البعد	المرجع	المؤشر	البعد الجنساني المحتمل
البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ	1	النفقات على التراث	
	2	الإدارة المستدامة للتراث	البعد الجنساني يراعَى في السياسات
	3	التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها	البعد الجنساني يراعَى في السياسات
	4	المراكز الثقافية	جنس صاحب المؤسسات التجارية التي يديرها بنفسه. نسبة النساء/الرجال في مجالس الإدارة ومناصب كبار المدراء
	5	الأماكن المفتوحة المخصصة للثقافة	نوع جنس المستخدمين والمشغّلين (كالأكشاك التجارية)
الازدهار وسبل الرزق	6	حصة الثقافة من الناتج المحلي الإجمالي	
	7	فرص العمل في قطاع الثقافة	مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر وخصائص أخرى
	8	المؤسسات التجارية الثقافية	نوع جنس صاحب المؤسسات التجارية التي يديرها بنفسه. نسبة النساء/الرجال في مجالس الإدارة ومناصب كبار المدراء
	9	نفقات الأسر	
	10	التجارة في السلع والخدمات الثقافية	
	11	الأموال العامة المخصصة للثقافة	النفقات بحسب نوع الجنس
	12	إدارة الثقافة	البعد الجنساني يراعَى في السياسات
المعارف والمهارات	13	التعليم لأغراض التنمية المستدامة	البعد الجنساني يراعَى في السياسات
	14	المعارف الثقافية	البعد الجنساني يراعَى في السياسات
	15	التعليم المتعدد اللغات	
	16	التعليم الثقافي والفني	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
	17	التدريب في مجال الثقافة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
الاندماج والمشاركة	18	الثقافة في سبيل التماسك الاجتماعي	مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر وخصائص أخرى
	19	الحرية الفنية	البعد الجنساني يراعَى في السياسات
	20	إمكانية الإفادة من قطاع الثقافة	مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر وخصائص أخرى
	21	المشاركة في قطاع الثقافة	مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر وخصائص أخرى
	22	العمليات التشاركية	مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر وخصائص أخرى

المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

1 النفقات على التراث
2 الإدارة المستدامة للتراث ♂
3 التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها ♂
4 المراكز الثقافية ♂
5 المكان المفتوح للثقافة ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2003 2001 1972 1970 1954

4-2 النظم الغذائية المستدامة والزراعة
6-6 النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه
1-9 البنى التحتية الجيدة النوعية
4-11 التراث الثقافي والطبيعي
7-11 الأماكن العامة الشاملة للجميع
12-ب إدارة السياحة المستدامة
1-13 القدرة على الصمود في وجه الأخطار المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية
5-14 حفظ المناطق البحرية
1-15 النظم الإيكولوجية البرية المستدامة
4-16 استرداد الأصول المسروقة

الازدهار وسبل الرزق

6 مساهمة الثقافة من الناتج المحلي الإجمالي
7 فرص العمل في قطاع الثقافة ♂
8 المؤسسات التجارية الثقافية ♂
9 نفقات الأسر
10 التجارة في السلع والخدمات الثقافية
11 الأموال العامة المخصصة للثقافة ♂
12 إدارة الثقافة ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2005 2003 2001 1972 1970 1954

3-8 السياسات والأعمال الحرة والابتكار
9-8 السياسات المتعلقة بالسياحة المستدامة
أ-8 زيادة دعم المعونة من أجل التجارة
أ-10 المعاملة التفضيلية في مجال التجارة
4-11 التراث الثقافي والطبيعي

المعارف والمهارات

13 التعليم لأغراض التنمية المستدامة ♂
14 المعارف الثقافية ♂
15 التعليم المتعدد اللغات ♂
16 التعليم الثقافي والفني ♂
17 التدريب في مجال الثقافة ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2005 2003 1972 1970

4-4 المهارات اللازمة للعمل
7-4 المهارات من أجل التنمية المستدامة
3-8 الأعمال والأعمال الحرة والابتكار
ج-9 فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
أ-12 الاستهلاك المستدام
3-13 تعليم التكيف مع تغير المناخ

الاندماج والمشاركة

18 الثقافة في سبيل التماسك الاجتماعي ♂
19 الحرية الفنية ♂
20 إمكانية الإفادة من قطاع الثقافة ♂
21 المشاركة في قطاع الثقافة ♂
22 العمليات التشاركية ♂

اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة: 2005 2003 1972 1970

1-9 البنى التحتية الجيدة النوعية/استفادة الجميع منها
ج-9 فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات
2-10 الاندماج الاجتماعي
7-11 الأماكن العامة الشاملة للجميع
7-16 اتخاذ القرارات على نحو تشاركي
10-16 الحريات الأساسية
أ-16 منع العنف
ب-16 السياسات غير التمييزية

SDG & TARGETS

مؤشرات الثقافة 2030

تساهم أيضاً على نحو مستعرِض في:

5-5 مشاركة المرأة ومنحها فرص القيادة
5-ج السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

9-17 بناء القدرات
16-17 الشراكة العالمية
17-17 الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني
19-17 قياس الاستدامة

معهد اليونسكو للإحصاء
نوع الجنس ♂

وصف المؤشرات

يعرض الفصل التالي تفاصيل عن الأبعاد المواضيعية الأربعة والمؤشرات المرتبطة بها. ويعرَّف كل بُعد بوصف موجز يوضح نطاقه والغرض منه، بالإضافة إلى مساهمته الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة. ومن ثم تقدَّم عن كل مؤشر معلومات لعرض ما يخصه من أوصاف وغرض ومصادر بيانات وأساليب وتعليقات تفصيلية.

وُضعت المؤشرات أدناه لتطبيقها على الصعيد الوطني و/أو الحضري. وتحدَّد المؤشرات التي تنطبق على مستوى المدينة برمز معين (انظر أدناه). وفي بعض الحالات، يمكن استخدام المؤشر ذاته على كلا الصعيدين الوطني والحضري، مع أن مصادر البيانات المتعلقة بكل منهما قد تكون مختلفة. وفي حالات أخرى، يُقترح مؤشر مختلف على الصعيد الحضري تحديداً إما بفعل توفر البيانات أو لأن التعبير عن الجانب الثقافي يختلف بين السياق الوطني والسياق الحضري.

الصعيد الحضري

أضف إلى ذلك أن المؤشرات المتصلة بتفسير الجوانب الجنسانية والتي يمكن تصنيف البيانات المتعلقة بها بحسب نوع الجنس تميَّز بالرمز التالي:

نوع الجنس

© UNESCO/Ali Alsaroodi

البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم دور الثقافة ومساهمتها في إقامة أماكن مستدامة مع التركيز على التراث الثقافي والتراث الطبيعي والبيئة الحضرية مما يعكس ركن أهداف التنمية المستدامة المعنون «الكوكب». وهو يعالج التراث المادي والتراث غير المادي والتراث الطبيعي، كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة وكغاية في حد ذاتها. ويقيّم المؤشر المقترح مستوى التزام البلدان بصون التراث الثقافي والتراث الطبيعي، ويوفر أدلة على الإدارة المستدامة للتراث، وإدراج المعارف التقليدية في الخطط الحساسة ثقافياً. وهو يقيّم أيضاً الجوانب المادية/المكانية لنوعية البيئة الحضرية بما فيها الأماكن العامة والبنية التحتية الثقافية.

تساهم الثقافة في تحسين البيئة والقدرة على الصمود في وجه آثار تغيّر المناخ في تحقيق مختلف أهداف وغايات التنمية المستدامة:

- يمثل صون التراث الثقافي والتراث الطبيعي في العالم هدفاً محدداً بعينه (**الغاية 11–4 ــ التراث الثقافي والتراث الطبيعي**).
- يشجع إدراج مسألة التراث الثقافي غير المادي والمعارف التقليدية في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال إنتاج الأغذية بشكل مستدام، والزراعة القادرة على الصمود، والحفاظ على الموارد الطبيعية (**الغاية 2–4 ــ نُظم إنتاج الغذاء المستدامة والزراعة**).
- يساهم حفظ التراث الطبيعي، وعلى الأخص النظم البيئية البحرية والمناطق البحرية والنظم الإيكولوجية البرية، مساهمة مباشرة في الاستدامة البيئية. ويشكل التراث الثقافي غير المادي والمعارف التقليدية عنصرين هامين في كيفية إدارة المجتمعات المحلية للنظم الإيكولوجية وفي حماية خطط وآليات حفظ التراث الطبيعي (**الغاية 6–6 ــ النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه، الغاية 14–5 ــ حفظ المناطق البحرية، الغاية 15–1 ــ النظم الإيكولوجية البرية المستدامة، الغاية 13–1 ــ القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث**).
- يمكن لممارسات البناء التي تقوم على المواد الطبيعية والمستمدة من الماضي والمحلية وللتراث الثقافي غير المادي أن تخفف من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ، ودعم القدرة على الصمود في وجهها وتعزيز قدرات المجتمعات على التكيف مع آثار تغيّر المناخ (**الغاية 13–1 ــ المناخ والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث**).
- تشكل السياحة الثقافية والسياحة البيئية عنصرين حيويين في السياحة المستدامة وتؤديان دوراً بارزاً في حماية البيئة. ويمكن إدراج سياسات وتدابير بشأن السياحة المستدامة في خطط وآليات واستراتيجيات التنمية على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي (**الغاية 12–ب ــ الإدارة المستدامة للسياحة**).
- من أجل تحسين الإدارة المستدامة للتراث، يجب وضع سياسات واستراتيجيات بشأن الثقافة للحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والتشجيع على استرداد الأصول المسروقة (**الغاية 16–4 ــ استرداد الأصول المسروقة**).
- تشكل المراكز الثقافية جزءاً من بنية المدن التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والحصينة. وإن المباني التاريخية والمساحات الخضراء والمناطق الحضرية والتصميمات الجديدة المتأنية والمتوافقة مع محيطها والمتجذرة في مواد وسياقات محلية تعزز الأماكن الحضرية وترسخ الهوية الثقافية. والمرافق الثقافية المدرجة في الخطط الإقليمية تعزز تنوع الأماكن العامة ورفاهية المواطن (**الهدف 11 ــ عدة غايات**). وكذلك الأمر، فإن المساحات الخضراء العامة المتاحة للأنشطة الثقافية تحفز التماسك الاجتماعي وتشكل نقاطاً للالتقاء، وبالتالي تساهم في إشاعة بيئة جيدة (**الهدف 11–7 ــ الأماكن العامة الشاملة للجميع**).

1 النفقات على التراث

الوصف

مؤشر عالمي للغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة: "إجمالي النفقات/لكل فرد (في القطاعين العام والخاص) التي تخصَّص لحفظ وحماية وصون كل التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي، طبيعي، مختلط، ما يختاره مركز التراث العالمي من مواقع)، ومستوى الحكومة (وطني وإقليمي ومحلي/بلدي)، ونوع النفقات (تشغيلية/استثمار) ونوع الموارد المالية المقدمة من القطاع الخاص (تبرعات عينية، جهات غير ربحية من القطاع الخاص، رعاية الأنشطة)". (المنهجية التي يقدمها معهد اليونسكو للإحصاء).

الغرض

يوضح هذا المؤشر ما تخلفه التدابير المالية التي تتخذها السلطات العامة على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وحدها أو بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لحماية التراث الثقافي والطبيعي وصونه، من تأثير مباشر على صون التراث وجعل المدن والمستوطنات البشرية أكثر استدامة. هذا المؤشر هو تقريبي لقياس مدى بلوغ الغاية.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: معهد اليونسكو للإحصاء
- المصادر الوطنية والمحلية: معاهد الإحصاء الوطنية، والبيانات الإدارية، واستقصاءات وطنية محددة، ونظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها.

الطريقة

يلزم اتباع طريقة التصنيف التالية:

- بحسب التراث: ثقافي، طبيعي، مختلط، ممتلكات من التراث العالمي
- النفقات العامة بحسب مستوى الحكومة (وطني، إقليمي، محلي/بلدي)
- نوع النفقات العامة (نفقات استثمار، نفقات تشغيلية)
- موارد مالية من القطاع الخاص: تبرعات عينية، جهات غير ربحية من القطاع الخاص، رعاية الأنشطة

$$= \frac{\sum Exp_{pu} + \sum Exp_{pr}}{Population}$$

النفقات على حفظ كل التراث الثقافي و/أو الطبيعي وحمايته وصونه

= مجموع النفقات العامة على كل مستويات الحكومة على حفظ وحماية وصون كل التراث الثقافي و/أو الطبيعي

= مجموع كل أنواع النفقات الخاصة على حفظ وحماية وصون كل التراث الثقافي و/أو الطبيعي

تعليق

يمكن أن يكون حساب هذا المؤشر صعباً وذلك لعدة أسباب هي:

- قد لا تكون أطر الحساب الوطنية في البلدان تفصل بين الأنشطة الثقافية والطبيعية وسائر الأنشطة فصلاً واضحاً
- قد تُستخدم التحويلات المالية لأغراض أخرى
- قد تُحسب التحويلات المالية مرتين على مستويات مختلفة من الإدارة العامة

يغطي هذا المؤشر استثمارات القطاعين العام والخاص المالية في التراث. وهو لا يقيس العوامل غير المالية مثل اللوائح القانونية الوطنية أو السياسات الوطنية/المحلية التي تحكم صون التراث الوطني الثقافي و/أو الطبيعي وحمايته وحفظه بما في ذلك التراث العالمي. ويمكن أن تتخذ هذه السياسات شكل حوافز مالية مثل تخفيف الضرائب لقاء تقديم تبرعات أو رعاية الأنشطة.

وسيضع معهد اليونسكو للإحصاء المنهجية وأدوات الاستقصاء في صيغتهما النهائية قبل نهاية عام 2018. وسيبدأ جمع البيانات العالمية الجديدة في عام 2019.

2 الإدارة المستدامة للتراث

الوصف

قائمة مرجعية بشأن إطار الإدارة المستدامة بغية صون وإدارة التراث الثقافي والتراث الطبيعي، والممارسات، والمعارف، والمصنوعات الحِرفية التاريخية المنقولة.

الغرض

يقدم هذا المؤشر صورة عامة عن نقاط القوة والضعف في الأعمال التي تضطلع بها السلطات العامة لحماية التراث وتعزيز استدامته، عبر تحليل ثلاثة جوانب هي:

- سجلات وقوائم الجرد الوطنية والدولية؛
- التحرك لحماية التراث وصونه وإدارته بمشاركة جميع أصحاب المصلحة والعمل على استدامته؛
- مستوى الدعم الذي يتم حشده لحماية التراث وإحيائه.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: التقارير الدورية عن اتفاقيات الأعوام 1972 و1970 و2003 بالإضافة إلى البيانات المستمدة من الاستقصاءات المشار إليها في توصيات عامي 2011 و2015
- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، والاستقصاءات الوطنية، ونظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها

الطريقة

تتضمن القائمة المرجعية خانات ينبغي ملؤها بأرقام وأخرى تستدعي الإجابة بنعم/كلا

تعليق

يستند هذا المؤشر إلى المؤشرات المستخدمة لإعداد التقارير عن اتفاقيات اليونسكو ومن بينها سياسة اليونسكو المتصلة بالتراث العالمي والتنمية المستدامة (2015) والتي تكمّلها:

- تغطية جميع عناصر التراث في البلد/المدينة وليس فقط تلك التي تعترف بها اليونسكو
- توفير سياق للتراث في المجتمعات المحلية
- إضافة بعض النقاط المرجعية في شكل أرقام لدراسة الاتجاهات السنوية لعمليات إعداد السياسات المتعلقة بالتراث في المجتمعات المحلية

ويطبَّق هذا المؤشر على الصعيدين الحضري والوطني. ويمكن أن توجد بعض عناصر التراث على الصعيد الوطني وليس على الصعيد الحضري. وينبغي للمجيبين الإشارة إلى ذلك في البيانات التي يقدمونها.

الصعيد الحضري

قائمة مرجعية أساسية من الإجراءات/الضمانات المتوقع اعتمادها لكفالة حماية التراث الحضري وإدارته وصونه بحسب الأصول. وتشكل المواصفات أدناه الأساس الذي تقوم عليها هذه القائمة المرجعية.

إن المؤشر معروض كقائمة مرجعية تستدعي الإجابة بنعم أو كلا وتوفير الأدلة الداعمة المناسبة. وفي بعض البلدان، قد تقيَّم البيانات أيضاً مكانياً، مثل إجمالي المساحة (م2) المحمية من أصل مجمل المنطقة الحضرية.

وتجدر الإشارة إلى أن "الحماية" لا تقتصر على المواقع الواردة في قائمة اليونسكو، بل تشمل أيضاً كل المواقع الواردة في القوائم الوطنية أو المحلية.

القوائم المرجعية المتعلقة بالإدارة المستدامة للتراث

(ألف) الصعيدان الوطني والحضري

يتعين على كل المجيبين على الصعيد الوطني ملء خانات هذه المؤشرات، ويمكن أن يملأها، عند الاقتضاء، مجيبون من المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، قد تشتمل المراكز الحضرية على موقع أو أكثر من مواقع التراث العالمي. وقد ترغب السلطات المحلية أو الحضرية أيضاً في ملء الخانات المخصصة للمواقع الوطنية لوضع مدينتها في سياق وطني. ويمكن أن تكون الإجابات المطلوبة إما نعم/كلا أو في شكل كمي (رقم). وخانات الإجابات المناسبة لم تظلَّل في الجدول أدناه.

الجدول 2 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
1 - السجلات وقوائم الجرد والبحث				
الصعيد الدولي				
القوائم المؤقتة أو قوائم جرد التراث الثقافي والطبيعي **التي تم في السنوات الخمس الأخيرة إعدادها أو تحديثها** وإرسالها إلى مركز اليونسكو للتراث العالمي.				
تسجيل مواقع التراث الثقافي أو الطبيعي أو المختلط في **قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي (عدد العناصر المسجلة)**				
تسجيل عنصر في قائمة اليونسكو التمثيلية **لتراث البشرية الثقافي غير المادي (عدد العناصر المسجلة)**				
تسجيل عنصر تراث في **قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي يحتاج إلى صون عاجل (عدد العناصر المسجلة)**				
الصعيد الوطني				
وجود **سجلات أو قائمة جرد أو قائمة وطنية بالتراث الطبيعي والثقافي** (عدد العناصر المدرجة فيها)	اتفاقية عام 1972			
← هل **تم تحديث** هذا السجل أو القائمة على الأقل مرة واحدة في السنوات الخمس الأخيرة؟ (تاريخ آخر تحديث)	اتفاقية عام 1972–اتفاقية عام 1970/السؤال 20			
وجود **قوائم جرد بالتراث غير المادي** على الصعيد الوطني أو دون الوطني (عدد العناصر المدرجة فيها)	اتفاقية عام 2003			
← هل **تم تحديث** قوائم الجرد هذه في السنوات الخمس الأخيرة؟ (تاريخ آخر تحديث)	اتفاقية عام 2003			
عدد عناصر التراث المدرجة في قوائم **الممتلكات الثقافية المحمية (الصعيدان الوطني والمحلي)**	اتفاقية عام 1970			
← هل **تم تحديث** قوائم الجرد هذه في السنوات الخمس الأخيرة؟ (تاريخ آخر تحديث)				

الجدول 2 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
وجود **قائمة أو قاعدة بيانات بالممتلكات الثقافية المسروقة** من متحف أو مؤسسة دينية أو معلَم أثري عام، أُعدت لإحالتها إلى الشرطة وموظفي الجمارك والمتاحف ودور المزادات العلنية والتجار في العالم	اتفاقية عام 1970/ السؤال 18			
← هل **تم تحديث** قوائم الجرد هذه في السنوات الخمس الأخيرة؟ (تاريخ آخر تحديث)				
هل استُخدمت نتائج الأبحاث العلمية والتقنية والفنية **لصون التراث في السنوات الخمس الأخيرة؟ (عدد الإجراءات وأمثلة)**	اتفاقية عام 2003/ المؤشران 9-1 و11-3			
2 - الحماية والصون والإدارة				
الإطار المؤسساتي والسياسي العام				
وجود مؤسسات معنية **بحفظ التراث والتعريف به** على الصعيد الوطني مخولةً إنفاذ القوانين	اتفاقية عام 1972			
وجود مؤسسات معنية **بحفظ التراث الثقافي غير الملموس** على الصعيد الوطني مخولةً إنفاذ القوانين	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 1-1			
وجود وحدات متخصصة في **أجهزة الشرطة والجمارك معنية بمكافحة الاتجار غير المشروع** بالممتلكات الثقافية والتراث المنقول	اتفاقية عام 1970			
وجود وحدات متخصصة في صفوف **القوات المسلحة والإدارات** مسؤولة عن ضمان احترام الممتلكات الثقافية **في حالات النزاع**	اتفاقية عام 1954/ المادة 3: السؤال 1 المادة 7: السؤال 2			
وجود تشريعات/سياسات/تدابير محددة من أجل **حفظ التراث الثقافي والطبيعي المشمول بقائمة الجرد والتعريف به**، اعتمدت في السنوات الخمس الأخيرة (تاريخ اعتمادها والأدلة)	اتفاقية عام 1972			
وجود تشريعات/سياسات/تدابير محددة تنظم الحفائر الأثرية **اعتمدت في السنوات الخمس الأخيرة** (تاريخ اعتمادها والأدلة)	اتفاقية عام 1954			
التشريعات/السياسات/التدابير المحددة **المعتمدة في السنوات الخمس الأخيرة لمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية المحمية**: منها مثلاً تدابير مكافحة تصدير واقتناء الممتلكات الثقافية وغيرها (تاريخ اعتمادها والأدلة)	اتفاقية عام 1970			
هل استحدث بلدكم إطاراً قانونياً محلياً من أجل **ملاحقة ومعاقبة مرتكبي أفعال تستهدف الممتلكات الثقافية** بما يتفق مع البرتوكول الثاني (عام 1999) لاتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (تاريخ اعتماده والأدلة)	اتفاقية عام 1954 وبروتوكولها الثاني المسؤولية الجنائية والولاية القضائية			
عدد الإدانات الصادرة في السنوات الخمس الأخيرة بسبب الصيد غير المشروع	اتفاقية عام 1972			

الجدول 2 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
خطط وآليات الإدارة				
إشارة صريحة إلى **دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة** واردة في خطط التنمية الوطنية الحالية، بما في ذلك أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط التنمية المستدامة (تاريخ الخطة)	اتفاقية عام 1972			
خطة (خطط) إدارة **التراث الثقافي والطبيعي والتراث الثقافي غير المادي**، على الصعيد دون الوطني أو الوطني أو الدولي، التي أُعدت أو حُدثت في السنوات الخمس الأخيرة (تاريخ (تواريخ) إصدارها والأدلة)				
خطة (خطط) إدارة **مواقع التراث المسجلة**، على الصعيد دون الوطني أو الوطني أو الدولي، التي أُعدت أو حُدثت في السنوات الخمس الأخيرة (تاريخ (تواريخ) إصدارها والأدلة)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 8			
إرشادات واضحة في خطة (خطط) الإدارة لإدراج **مساهمة النساء ومشاركتهن** في العملية بأكملها (الأدلة ونسبة النساء/ الرجال في اللجان والاجتماعات الاستشارية)	اتفاقية عام 1972/ المؤشران 28 و29			
خطة (خطط) إدارة تضم **قسماً لإدارة الزوار والنشاط السياحي** وما يستتبعه الزوار والسياحة من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 22			
أدلة على **تقاسم فوائد السياحة مع المجتمعات المحلية** (مثل عدد فرص العمل التي تخلقها، والدخل الذي يدره التراث على المؤسسات التجارية المحلية، وإيرادات المجلس المحلي من التراث)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 23			
أدلة على احترام **الحقوق والممارسات والأساليب التعبيرية العرفية** في السنوات الخمس الأخيرة (لا سيما بالنسبة للمبادئ الأخلاقية وممارسة ونقل التراث الثقافي غير المادي وجرده)	وثيقة اللجنة ITH– 17–12 com. WG/ المؤشران 13 - 14			
أدلة على أن خطة (خطط)/سياسات/تدابير **لدعم الأشكال التقليدية من ملكية الأراضي وإدارتها** استُحدثت في السنوات الخمس الأخيرة				
أدلة على وجود برامج لدى **المتاحف وصالات العرض الفنية لرقمنة موجوداتها** ومدى التقدم في تنفيذها (أرشفتها والتعريف بها) (عدد المتاحف وصالات العرض الفنية التي تنفذها)	توصيات المتاحف			
أدلة على أن **آثار التراث (السلبية والإيجابية) خضعت للبحث** في السنوات الخمس الأخيرة (تاريخ البحث وعرض نتائجه الإجمالية)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 5			
3 - نقل الدعم وحشده				
إشراك شركاء وأصحاب مصلحة آخرين				
التدابير المحددة التي اعتُمدت في السنوات الخمس الأخيرة **لإشراك المجتمع المدني و/أو القطاع الخاص** في حماية التراث وصونه (تاريخ اعتمادها)				
وجود **اتفاقات رسمية مع منظمي الجولات السياحية** لحماية المواقع التراثية وصونها ونقلها (عدد الاتفاقات)				
وجود مؤسسات أو جمعيات خاصة تعمل للدفاع عن التراث وتمويل مبادرات لحمايته (عدد المؤسسات والجمعيات)				

الجدول 2 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
إصدار التقارير وتوفير الخبرات				
هل وفر بلدكم، خصوصاً عبر أمانة اليونسكو والتقارير الدورية، خبراته في مجال تنفيذ أفضل الممارسات؟	اتفاقية عام 2003/ عبر مجموعة مختارة من مشاريع أفضل الممارسات، اتفاقية عام 1954/المادة 5 اتفاقية عام 2005			
هل تصدر الهيئة المسؤولة عن التراث الوطني تقريرها السنوي وتنشره علناً (تاريخ إصدار آخر تقرير)				
وجود برامج **لتعميم الممارسات الجيدة التي تصون التراث وتوزيعها** على المسؤولين عن التراث والمواطنين والمجتمع المدني	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 42 اتفاقية عام 2003/ المؤشر 19-3			

(باء) الصعيد الحضري فقط

لا تسري هذه البنود إلا على الصعيد الحضري أو المحلي.

الجدول 2 (باء) القائمة المرجعية المتعلقة بالتنمية المستدامة للتراث - الصعيد الحضري فقط

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
هل توجد في مدينتكم منطقة حضرية تاريخية **معترف بها ومحمية**؟				
هل **تم مسح** المنطقة الحضرية التاريخية في مدينتكم؟				
هل لدى مدينتكم **سجل بالمواقع/المباني التي تتسم بأهمية تاريخية**؟				
هل لدى **مدينتكم خطة لإدارة المناطق التاريخية**؟ (تاريخ آخر تحديث لها) هل يتم تنفيذ الخطة وتطبيقها؟				
أدلة على **إشراك المجتمعات المحلية** في: (1) إعداد قائمة أولية بالمواقع المحتمل أن تكون تاريخية (2) وضع سجل بالمواقع موثق بدقة (3) إدارة المواقع المدرجة في القائمة والسجل	اتفاقية عام 2003			
هل **تخضع** تبعات تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية التاريخية **لتقييم إلزامي**؟				
أدلة على **إلزامية التحقق من القيمة التاريخية والأثرية** لأي مبنى قبل هدمه أو تشييد مبنى جديد				
أدلة على اعتماد **خطط بشأن قدرة المواقع الأثرية القصوى على استقبال الزوار** بغية إدارة السياحة				
مدى تنفيذ **توصية عام 2011 بشأن المناظر الحضرية التاريخية** (يرجى ذكر مدى الاستناد الفعلي إليها لوضع سياسات أو استراتيجيات لحماية التراث في سياق التوسع الحضري)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 19			

* الأجوبة على القائمة المرجعية ينبغي أن تكون إما بنعم/كلا أو بأرقام، مع الأدلة الداعمة.

البعد الجنساني

ينبغي للمجيبين تقييم البعد الجنساني لإدارة التراث وتبعاته، بما في ذلك العناصر المدرجة في القائمة المرجعية مثل:

- نسبة النساء/الرجال في عضوية مختلف لجان الإدارة.
- هل تراعي الخطط مصالح النساء الخاصة في إدارة التراث؛ على سبيل المثال، مناطق المواقع التاريخية والمراكز الحضرية التي تستخدمها النساء عادة.

3 التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهه

الوصف

قائمة مرجعية بشأن إطار التكيف مع آثار تغير المناخ، ولا سيما الممارسات التقليدية للصمود في وجهه.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم التدابير المتخذة للمساعدة على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتعزيز القدرة على الصمود في وجهها عبر صون التراث الثقافي المادي وغير المادي والطبيعي وإدارته بطريقة مستدامة.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: التقارير الدورية عن اتفاقيتي عامي 1972 و2003.
- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات وطنية محددة، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها

الطريقة

تتضمن القائمة المرجعية خانات ينبغي أن تستخدم فيها أرقام وأخرى نعم/كلا.

تعليق

يستند هذا المؤشر إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 والمؤشرات المستخدمة لإعداد التقارير عن اتفاقيات اليونسكو، من بينها سياسة اليونسكو المتعلقة بالتراث العالمي وتغير المناخ (2008، ستصدر طبعة محدثة منها عما قريب) تكمّلها:

- تغطية كل عناصر التراث في البلد/البلدات وليس فقط تلك التي تعترف بها اليونسكو
- توفير سياق للتراث في المجتمع المحلي
- إضافة نقاط مرجعية في شكل أرقام للاطلاع على الاتجاهات السنوية لإعداد السياسات المتصلة بالتراث في المجتمع المحلي

الصعيد الحضري

يطبَّق هذا المؤشر على الصعيدين الحضري والوطني. وقد تسري بعض البنود على الصعيد الوطني وليس على الصعيد الحضري. وينبغي للمجيبين الإشارة إلى ذلك عند تقديم المعلومات.

وتتكون القائمة المرجعية من قسم عن الإطار المؤسساتي للتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها وقسم آخر عن المعارف التقليدية ودورها في اكتساب هذه القدرة.

وهذا المؤشر يقيس، على وجه الخصوص، مدى استناد أساليب البناء الجديدة في المناطق التاريخية إلى استخدام تقنيات ومواد بناء مستدامة وطبيعية وتقليدية.

والبيانات مستمدة من إدارات التخطيط المُدني، والتوجيهات العامة المتعلقة بالتخطيط، وسجلات التخطيط، ورصد التوسع العمراني في المناطق التاريخية المعينة.

3 التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهه

تسعى أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للبناء الحضري إلى تشجيع استخدام مواد مستدامة للبناء. ويعرَّف هذا الأمر عادة بعبارة "البناء المستدام" أو "البناء الطبيعي" (انظر المسرد). ويشير كلا المصطلحين إلى البناء بمواد "مراعية للبيئة" بتكلفة طاقة منخفضة وخالية من أي مواد من صنع الإنسان مثل الإسمنت. وانخفاض أثر مواد البناء على البيئة مرتبط بطريقة التجهيز وباللجوء إلى مصادر محلية لتقليص تكاليف النقل. وعندما يتعلق الأمر بالثقافة والمناطق التاريخية في المدن، من المهم أيضاً أن تكون مواد البناء وتقنيات البناء والأساليب المعمارية منسجمة مع تلك الخاصة بالمباني التاريخية في المنطقة المعنية. وتنحو المباني التاريخية هي أيضاً إلى أن تكون مصنوعة من مواد محلية المصدر (مع أن استخدام مواد معمارية مصنوعة في أماكن بعيدة يمكن أن يكون أيضاً إشارة إلى مكانتها).

وتُستخدم هذه التقنيات في أكثر الأحيان لتشييد مساكن بالطرق المحلية أو "التقليدية الشعبية"، ولكن يمكن استخدامها أيضاً لتشييد مبان أخرى، كمادة الطين "الحديثة"، على سبيل المثال، التي تُستخدم لتشييد المباني العامة في مدن الجنوب الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتطلب البناء الجديد مستوى معيناً من التجهيزات "الحديثة"، مثل الأسلاك الكهربائية وتجهيزات المطابخ/الحمامات، فضلاً عن بعض وسائل تقليص استهلاك الطاقة مع أنها ليست في المظهر "تقليدية"، مثل ألواح الطاقة الشمسية. في هذه الظروف، من الضروري تحديد ما إذا كان مظهر وطريقة تشييد المبنى ككل يشيران إلى أنه بُني بطريقة مستدامة تتناغم مع الطابع التاريخي الذي يتسم به الحي.

القوائم المرجعية المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها

(ألف) الصعيد الوطني فقط

من المرجح أن تكون معظم البنود الواردة أدناه مبادرات وطنية لا محلية. وإذا قيس هذا المؤشر على الصعيد المحلي/الحضري، يمكن للمجيبين أن يأخذوا في الاعتبار صلة بعض هذه البنود بالحالة السائدة لديهم.

الجدول 3 (ألف) القائمة المرجعية المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها - الصعيد الوطني فقط

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
الأطر المؤسساتية والسياسية العامة				
وجود **خطة (خطط) وطنية للحد من مخاطر الكوارث** على المواقع التراثية/عناصر التراث (أرفق مثالاً عليها)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 20			
وجود **وثيقة عامة عن آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية** على التراث	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 21			
← تدابير محددة بشأن مواقع التراث الطبيعي الوطني والمحلي **للتخفيف من تعرض الناس والنظم الإيكولوجية** لمخاطر وأخطار تغير المناخ ومن هشاشتهم إزاءها	World heritage review, 77, p. 70–73, illus استراتيجية اليونسكو للعمل بشأن تغير المناخ			
أدلة على أن آثار **تغير المناخ على التراث خضعت للبحث** في السنوات الخمس الأخيرة[5]	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 3 (العوامل المتصلة بالاتجاهات)			
أدلة على أن **آثار كارثة طبيعية ما على التراث خضعت للبحث** في السنوات الخمس الأخيرة	إطار سنداي، الأولوية 1: (د) 2003: المؤشر 3–13			
دليل على إجراء بحث في السنوات الخمس الأخيرة للتحقق من مدى مساهمة **الغابات الوطنية والنظم البحرية** في التخفيف من تغير المناخ	World Heritage review, 77, p. 70–73, illus. استراتيجية اليونسكو للعمل بشأن تغير المناخ			
أدلة على اعتماد سياسات/تدابير تراعي **المعارف التقليدية ومعارف المجتمعات المحلية عند تقييم التبعات المحتمل أن يخلفها التكيف مع آثار تغير المناخ** على عناصر التراث والممارسات التقليدية[6]	إطار سنداي، الأولوية 1: (ي) 2003: المؤشر 3–15			
أدلة على أن السياسات المعتمدة تدعم دور النساء الخاص في الإدارة البيئية المستدامة للموارد المحلية				
عدد نتائج البحوث المتعلقة بتغير المناخ **المستخدمة لصون التراث**	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 2–9			
أدلة على اعتماد السياسات أو التدابير اللازمة **للحد من الأثر البيئي** في المواقع التراثية (استهلاك الطاقة، النفايات، وغير ذلك).	اتفاقية عام 1972			

(باء) الصعيد الحضري فقط

الجدول 3 (باء) القائمة المرجعية المتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها - الصعيد الحضري فقط

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
المعارف التقليدية والممارسات الثقافية لتعزيز القدرة على الصمود				
وجود **خطة (خططٍ) محلية للحد من مخاطر الكوارث** على المواقع التراثية/عناصر التراث (أرفق مثالاً)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 20			
أمثلة على ما توفره السلطات المحلية والوطنية من **دورات تدريبية لتعليم مهارات استخدام مواد البناء المستدامة أو الطبيعية**	إطار سنداي - الأولوية 4. تعزيز الجاهزية إزاء الكوارث لمواجهتها بفعالية ومن أجل "إعادة البناء بشكل أفضل" في سياق التعافي منها والتأهيل وإعادة الإعمار. إطار التنمية المستدامة للمدن.			
أدلة على تنظيم دورات تدريبية على تقنيات البناء المستدام أو الطبيعي (عدد الدورات، الطلاب، التدريب التعليمي)				
اتجاه عدد **المتخصصين المعتمدين** ومطبِّقي تقنيات البناء المستدامة ونسبتهم المئوية				
اتجاه **عدد المباني المشيدة بتقنيات/مواد مستدامة أو طبيعية** كنسبة مئوية من جميع المباني الجديدة				
أدلة على دمج العوامل الثقافية، بما فيها المعارف والتقاليد والممارسات الشائعة في أوساط الناس والمجتمعات المحلية كلها، في صلب الاستراتيجيات المحلية المتعلقة **بالاستدامة البيئية**				
أدلة على دمج العوامل الثقافية، بما فيها المعارف والتقاليد والممارسات، في صلب **الاستراتيجيات الزراعية**				
أدلة على اعتماد التدابير والمبادرات اللازمة لمعالجة مسألة **الأثر البيئي للإنتاج الثقافي والأعمال الفنية**				
هل وفرتم، وخاصة عبر أمانة اليونسكو، **خبراتكم وأفضل الممارسات** التي تتبعونها للتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها				

* الأجوبة على القائمة المرجعية ينبغي أن تكون إما نعم/كلا، أو بالبيانات ذات الصلة والوثائق الداعمة مثل الهياكل التنظيمية، أو محاضر الاجتماعات، أو التقارير عن المشاريع المنجزة. والاقتراحات أو مسودات الوثائق أو المشاريع التي لم توضع موضع التطبيق غير مقبولة.

البعد الجنساني

ينبغي للمجيبين تقييم البعد الجنساني لإدارة التراث وتبعاته، بما في ذلك العناصر المدرجة في القائمة المرجعية مثل:

- نسبة النساء/الرجال في عضوية مختلف لجان الإدارة.
- السياسات التي تبيّن الفرق بين دور النساء ودور الرجال في كيفية التعامل مع آثار تغير المناخ وخصوصاً في أوساط المجتمعات المحلية.

4 المرافق الثقافية

الوصف

كيفية توزُّع المرافق الثقافية في الخارطة المكانية.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مستوى تنوع المرافق الثقافية وكيفية توزّعها استناداً إلى نهج قائم على مساحة الأرض. وهو يتيح تحديد الأماكن الثقافية من حيث السكان ووسائل النقل والإدارة والمراكز الاقتصادية.

ويأتي هذا المؤشر كتكملة للمؤشر 20 "الإفادة من الثقافة" لأنه يهدف إلى تقييم مدى دمج المرافق الثقافية في الإطار الحضري ومنح السكان الظروف المواتية ليتسنى لهم حضور الأنشطة الثقافية وممارستها والمشاركة فيها، وتمكين محترفي الثقافة والمؤسسات الثقافية من الازدهار. وهو يتيح أيضاً إجراء تقييم مكاني للمناطق التي تحظى بخدمات أفضل أو تلك التي بأمس الحاجة إلى المرافق الثقافية.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو، معهد اليونسكو للإحصاء
- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية

الطريقة

تحليل مكاني

من الممكن تحليل المرافق الثقافية في المدن بطريقة أكثر عمقاً من غيرها. والعوامل الأولية الواجب مراعاتها هي:

التنوع. ما هو نطاق مختلف أنواع المرافق الثقافية (انظر الجدول 4) في المدينة؟ هل هناك مرافق ثقافية تلبي احتياجات مختلف المجموعات، كالمراكز المجتمعية المحلية مثلاً، أم مرافق ثقافية تركز على جانب معين من الثقافة المحلية، كالمتاحف المخصصة لتاريخ العلوم أو السيرة المهنية لعالم أو كاتب محلي ما؟ وللعديد من المباني، وخاصة في البلدات الصغيرة، وظائف متعددة، كالمكتبات/المتاحف/المسارح. ويمكن أن يشتمل "المركز الإبداعي" في مدينة كبيرة على شركات تجارية خاصة وخدمات عامة مثل مراكز الموارد أو المراكز الاستشارية وحتى الأماكن المخصصة لفنون الأداء، ويمكن أن تكون كلها في مبنى واحد أحياناً.

السعة. ما هو عدد المقاعد في مختلف المرافق الثقافية أو ما هي مساحتها؟ إن العديد من المباني، مثل المسارح والمكتبات، تعرَّف بعدد مقاعدها. هل توجد مسارح كبيرة ومسارح صغيرة لمناطق مختلفة داخل المدينة؟ ينبغي التذكير بأن المباني قد تكون تضم عدة طوابق من عدة غرف مختلفة لأنشطة مختلفة.

المساحة. ما هي المساحة الإجمالية المبنية أو المفتوحة المخصصة/المتاحة لمختلف الأنشطة الثقافية؟ قد تشتمل المباني على عدة طوابق عالية تضم عدة غرف مختلفة لأنشطة مختلفة. ويمكن تنظيم الأنشطة الثقافية داخل المبنى أو خارجه، فيمكن، على سبيل المثال، أن يشتمل مجمّع الفنون على عدة أماكن داخلية وخارجية. وثمة مصدران يمكن اللجوء إليهما لمعرفة ذلك هما: (1) نظام المعلومات الجغرافية (GIS) الذي يمكن استخدامه لحساب المساحة من خطط استخدام الأراضي أو البيانات الإدارية أو كلتيهما، (2) السجلات الإدارية لصيانة المباني والمساحات. وفي حين أنه يتزايد امتلاك أبرز المدن لنظم GIS من أجل تحديد كيفية استخدام الأراضي ووسائل النقل والأغراض الإدارية، قد يصعب على المدن في أقل البلدان نمواً حساب هذا المؤشر.

تحليل الشبكة[7]. هناك عدة طرق لتحليل كيفية توزُّع المرافق الثقافية. وأبسطها يكتفي بمعرفة ما إذا كان لكل مجتمع (حي، منطقة) مكان في وسعه استخدامه للأنشطة الثقافية لأن لهذه الأنشطة دوراً حيوياً في بناء هويته. غير أن الأماكن الكبيرة (مثل المسارح الوطنية) يمكن أن تجذب الحضور من مسافات بعيدة وتكون ذات سعة ضخمة. وفي المراكز الحضرية الأكثر تطوراً، يمكن للسلطات اللجوء إلى التحليل المكاني (النماذج أو نظم المعلومات الجغرافية) الذي يتيح دراسة حالة هذه المرافق من حيث طرق النقل المتوفرة. وغياب وسائل النقل العام يمكن أن يشكل عائقاً بارزاً يحول دون حضور سكان المناطق «النائية» الأنشطة الثقافية.

ويعرض الجدول 4 (أدناه) مرافق ثقافية شتى، بما في ذلك المساحات المفتوحة؛ ويغطي نوع المرفق الثقافي والأبعاد التي قيست (عدد المؤسسات، النتائج، التمويل، الزوار) والمؤشرات التي قاستها.

الجدول 4. قائمة المؤشرات المتعلقة بالمرافق الثقافية

المرفق	الأرقام المرجعية للمؤشرات التي تغطي ...			
	عدد المؤسسات	الناتج الاقتصادي	المالية العامة	عدد الزوار/ المستخدمين
مكتبات	4	*6	11	21
متاحف	4	*6	11	21
صالات عرض	4	*6	11	21
أماكن مخصصة لفنون الأداء	4، 6، 8	*6	11	20، 21
دور سينما[8]	4، 6، 8	6		20، 21
أماكن ثقافية عادية	4، 5		1	*21
مراكز إبداعية	4، 8	*6	6	7
مؤسسات تربوية			11	15، 16
مواقع إنترنت ثقافية			6	21

* إن المساهمة الاقتصادية للمكتبات والمتاحف وصالات العرض الفنية (مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي) قد تكون غير مقاسة بدقة (إنها في الاتحاد الأوروبي واردة في قاعدة البيانات BACH https://www.bach.banque-france.fr/?lang=en). وبالنسبة للمراكز الإبداعية، كثيراً ما تكون كناية عن مجموعة من الشركات التجارية الصغرى وبالتالي يمكن قياس مساهمتها إما كـ«مجموعة» أو بحسب كل شركة على حدة. في الحالتين، لا يسهل تحديد مساهمة المراكز الإبداعية.

البعد الجنساني

يتناول هذا المؤشر نوعية المرافق الثقافية. وفي هذا السياق، يمكن تقييم جوانب عديدة من منطلق جنساني:

- نسبة النساء/الرجال في لجان إدارة المرافق الثقافية
- مدى توفر المرافق الثقافية التي تلبي احتياجات الرجال والنساء على قدم المساواة
- نسبة زائرات المرافق الثقافية قياساً بنسبة الزائرين (انظر جدول المقارنة 4)

وثمة ميل لأن يكون لدى الرجال والنساء اهتمامات ثقافية مختلفة تتضح من المرافق التي يزورونها. وهذا الميل يتبدى من الاستقصاءات المتعلقة بالمشاركة (المؤشر 21 «المشاركة الثقافية») ويمكن أن تتبدى أيضاً من أنواع التحليل المكاني (نظم المعلومات الجغرافية، الشبكات) المذكورة أدناه.

5 الأماكن المفتوحة المخصصة للأنشطة الثقافية

الوصف

عدد وحجم الأماكن المفتوحة المستخدمة لأغراض ثقافية بحسب نوع استخدامها.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم حدود الأماكن العامة المفتوحة وطبيعتها ودرجة استخدامها العام (بما يشمل الأسواق التقليدية).

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: موئل الأمم المتحدة - الاستراتيجيات المتعلقة بالأماكن المفتوحة العامة الغاية 11-7-1 من أهداف التنمية المستدامة
- المصادر الوطنية/المحلية: البيانات الإدارية

الطريقة

يمكن استخدام عدة مقاييس محتملة هي:

- مساحة (م^2، هكتار) «الأماكن المفتوحة المخصصة للأنشطة الثقافية» كنسبة مئوية من جميع الأماكن المفتوحة العامة
- عدد «الأماكن المفتوحة المخصصة للأنشطة الثقافية» كنسبة مئوية من جميع الأماكن المفتوحة
- كيفية توزُّع الأنشطة الثقافية بالنسبة المئوية في الأماكن المفتوحة بحسب المجالات المشمولة بإطار الإحصاءات الثقافية

تعليق

الصعيد الحضري

يتبع هذا المؤشر عن كثب الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة واقتراحات موئل الأمم المتحدة بشأن رصده. وهو يرمي، مع تحقق موئل الأمم المتحدة من عدد الأماكن المفتوحة الإجمالي ومساحتها وتنوعها، إلى تقييم مدى توفرها وإمكانية الوصول إليها واستخدامها عملياً للأنشطة الثقافية.

والأماكن المفتوحة التي يمكن الوصول إليها في المدن غالباً ما تكون الإطار الذي تنظَّم فيه الأنشطة الثقافية التي تشمل:

1- الاجتماعات الثقافية الرسمية وغير الرسمية التي تعقدها مجموعات إثنية أو أقليات أخرى (مثل الخادمات الفلبينيات في هونغ كونغ)

2- المهرجانات التي تشارك فيها عاملات المنازل وتشمل الحفلات الموسيقية والمسرحيات في الهواء الطلق والاحتفالات بالأعياد الوطنية/المحلية

3- الأسواق التي ينظمها سكان الريف الذين يأتي أفراد منهم إلى المدينة لبيع منتجاتهم وسلعهم التي تجسد هويتهم الثقافية التي تميزهم

4- يمكن أن تشتمل هذه الأماكن على أماكن رسمية مخصصة للعروض الفنية؛ كالمنصات على سبيل المثال.

5- الأنشطة المتعلقة بالتراث بما فيه التراث الطبيعي (المناظر الطبيعية، النبات والحيوان)، والتراث المعماري والتراث غير المادي (المهرجانات ووجبات الطعام والاجتماعات الأهلية)

تعريف المكان المفتوح. تعرِّف سياسات التخطيط عادة المكان المفتوح بعدة طرق. من حيث الاستخدام، يمكن وصفه بأنه ترفيهي أو قد يكون «محميا» لأغراض حفظه. ويجوز لنوعي الاستخدام هذين أن يتعارضا. ومجموعة الأنشطة المتعلقة بالتراث والثقافة التي يمكن أن تسعى اليونسكو إلى قياسها في إطار هذا المؤشر قد يتعارض أحدها مع الآخر.

ومن المهم تقسيم «الأنشطة الثقافية» بحسب نوعها. في البداية، يُقترح استخدام المجالات المشمولة بإطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية. غير أن أنشطة عديدة ستقع ضمن فئة «فنون الأداء والاحتفالات». ويمكن تقسيمها بشكل أشد تفصيلاً بحسب الاختصاصات الفنية الرئيسية: الموسيقى والرقص والمسرح وغيرها، حسب الاقتضاء.

تعليق

وتُجمع في إطار العديد من المهرجانات والفعاليات الكبرى معلومات مفصلة عن أنواع فنون الأداء ونوعية الزوار وأعدادهم. وستكون لهذه المعلومات أهمية لتحليل هذا المؤشر وتفسيره. وستتسم السياحة وأعداد الزوار بفائق الأهمية لواضعي السياسات وللمواطنين.

يمكن للأسواق التي تنطوي على جانب "ثقافي" أن تشمل تلك التي تباع فيها سلع تعرَّف في إطار الإحصاءات الثقافية بأنها "منتجات ثقافية"، أو أنشطة ثقافية على النحو المحدد في هذا الإطار.

مشاكل في القياس. من الواضح أن موئل الأمم المتحدة يرجَّح أن يرصد مدى تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال قياسات نظم المعلومات الجغرافية للمساحة. واستخدام التقييم المكاني سيتيح مقارنة مستوى استخدام هذه الأماكن لأغراض ثقافية بالمؤشرات العامة المتعلقة بالهدف، فتُبيّن درجة مساهمة الأنشطة الثقافية في تحقيق هذا الهدف. ولتبيان أنواع الأنشطة الثقافية التي تنفَّذ في الأماكن المفتوحة، يلزم استقصاء آراء الناس في الشارع[9].

ويوفر موئل الأمم المتحدة حالياً قياسين عالميين لهذا المؤشر، أحدهما يشمل الناس في الشارع والآخر يستثنيهم من التحليل[10].

ويمكن أن يكمِّل المؤشر الخاص بالأسواق بمعرفة عدد الأسواق التقليدية مقارنة بالمتاجر الكبيرة في مناطق حضرية مختارة (عدد الأسواق التقليدية المسجلة/عدد الأسواق غير التقليدية المسجلة).

وتوفر الأسواق التقليدية في المناطق الحضرية لمختلف المجموعات الثقافية، وخاصة الأقليات وسكان الريف، بيئة تساعدها على بيع منتجاتها على نحو مباشر للمستهلكين. وهي لذلك تشكل وسيلة مهمة لتعزيز التنوع الثقافي والمساهمة في البيئة والاقتصاد الحضريَّين عبر الإتيان بمكوّن ثقافي قوي.

وفي العديد من البلدان النامية ينتشر هذا النوع من الأسواق في جميع أنحاء المدينة. لذلك يصعب للغاية رصد هذه الأنشطة. وبالتالي، لن يطبَّق هذا المؤشر إلا على الأسواق المسجلة التي تعمل في مكان محدد.

وتعرَّف الأسواق التقليدية على النحو الوارد في المسرد. وتُعتبر سائر الأسواق التي تنظَّم في المدينة والمسجلة وتعمل في مكان محدد «غير تقليدية». ويسجل المؤشر نسبة مجموعتي الأسواق هاتين على أساس المقارنة.

البعد الجنساني

يمكن تقييم البعد الجنساني في المقام الأول استناداً إلى عاملين محددين:

- هل تُستخدم الأماكن المخصصة للأغراض الثقافية بالتساوي بين الرجال والنساء، مع أخذ الحواجز المباشرة (دخولها ممنوع، على سبيل المثال) والحواجز غير المباشرة (غير آمنة، على سبيل المثال) في الاعتبار؟ (انظر أيضاً المؤشر 4 «المرافق الثقافية»).

هل تشارك النساء والرجال على قدم المساواة في الأنشطة (فنون الأداء والأسواق) التي تنظَّم في هذه الأماكن؟ كملكية الأكشاك التجارية في الأسواق، على سبيل المثال.

© Getty Images / LightFieldStudios*

الازدهار وسبل الرزق

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم مدى مساهمة الثقافة في خلق وإقامة اقتصادات أكثر شمولية واستدامة، تمشياً مع ركن أهداف التنمية المستدامة المعنون «الازدهار»، وذلك عبر درّ الدخل وخلق فرص العمل، وتحفيز الإيرادات من خلال السلع والخدمات والمؤسسات الثقافية. وينبغي للمؤشرات السبعة المقترحة في إطار البعد 2 أن تتيح تقييم مدى مساهمة الثقافة في جوانب الاقتصاد الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة، العمل، المؤسسات التجارية، نفقات الأسر). وبما أن الهياكل والأطر المؤسساتية التي تحكم أنشطة قطاع الثقافة تختلف باختلاف البلد وتؤدي دوراً مهماً في مساهمة الثقافة في النمو الاقتصادي الذي يشمل الجميع، تم أيضاً تضمين هذا البعد مؤشراً عن إدارة الثقافة. ويقدم هذا المؤشر أدلة على هياكل الإدارة الموجودة لمؤازرة دور الثقافة المتنامي في النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والوطني وخلق سبل الرزق.

تساهم الثقافة في الازدهار وخلق سبل الرزق عبر تحقيق أهداف وغايات شتى من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها:

- لقطاع الثقافة تأثير مباشر وهام على الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل والأعمال التجارية، وخصوصاً في مجال حفظ التراث والسياحة التراثية وفي القطاع الإبداعي (**الغاية 8-3__العمل والأعمال الحرة والابتكار**).
- يمكن للسياحة التراثية أن تساعد خصوصاً على خلق فرص العمل والتعريف بالثقافة والمنتجات المحلية والمساهمة في التنمية المستدامة (**الغاية 8-9__السياسات التي تعزز السياحة المستدامة**).
- يمكن للسياسات العامة هي أيضاً تحفيز الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار في التراث الثقافي والتراث الطبيعي والبنى التحتية مثل المتاحف أو المراكز المجتمعية أو صالات العرض الفنية (**الغاية 11-4 __الثقافة والتراث الطبيعي**).
- تهيئ حوكمة قطاع الثقافة التربة الخصبة المناسبة لازدهار الأنشطة والتظاهرات الثقافية، فتزيد مساهمته في الاقتصاد على الصعيدين الوطني والمحلي. والسياسات والقوانين التنظيمية هي أيضاً تضع الأساس لتجارة دولية أكثر إنصافاً (**الغاية 10- أ__ المعاملة التفاضلية في التجارة، والغاية 8-أ__ زيادة المعونة من أجل التجارة**).

6 مساهمة الثقافة في الناتج المحلي الإجمالي

الوصف

النسبة المئوية لمساهمة الإنتاج الثقافي الخاص والرسمي في الناتج المحلي الإجمالي.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم المساهمة الإجمالية لقطاع الثقافة في الاقتصاد في منطقة معينة. غير أن لهذا المؤشر سقفاً إذ إنه غير قادر على أخذ جميع الأنشطة الثقافية في الاعتبار بما فيها الأنشطة غير الرسمية وغير المدفوعة.

وهو يتوافق مع التصنيف الدولي المعتمد في إطار الإحصاءات الثقافية.

مصادر البيانات

- المصادر الوطنية والمحلية: الحسابات القومية، والاستقصاءات والإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات، والاستقصاءات المتعلقة بالخدمات والتجارة، والمحفوظات الحكومية، الاستقصاءات الخاصة المتعلقة بالثقافة، وسجلات الفنانين وغيرها، ومصادر القطاع الخاص (مثل الاستقصاءات الخاصة التي تجريها النقابات أو غرف التجارة)

الطريقة

لمعرفة نسبة مساهمة الثقافة مالياً في الناتج المحلي الإجمالي الثقافي، تضاف القيَم التي يتم الحصول عليها باستخدام الرموز الإحصائية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد الخاصة بجميع الأنشطة الاقتصادية والمدرجة في إطار الإحصاءات الثقافية لمعهد اليونسكو للإحصاء (UNESCO-UIS 2009, pp. 52–64)، ثم يقارَن هذا المبلغ بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المحلي.

$$CGDP = \frac{\sum_{1}^{n} GVA_{isic\ codes}}{GDP}$$

حيث تمثل GVA (الناتج المحلي الإجمالي+ الإعانات - (الضرائب (المباشرة، على المبيعات)).

تعليق

هذا المؤشر هو المؤشر «الاعتيادي» المستخدم لتقييم مساهمة الثقافة في الاقتصاد. وهو يتطلب توفر بيانات بالأرقام الأربعة الواردة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، أو بيانات مثيلة لها عن إنتاج المؤسسات. واستُخدم ذلك في مؤشرات الثقافة من أجل التنمية ولكن استناداً فقط إلى قائمة محصورة من الرموز استُمدت من معهد اليونسكو للإحصاء/إطار الإحصاءات الثقافية. ويطبَّق هذا المؤشر الآن على جميع الرموز التي تبيّن أنها جزء من الثقافة والاقتصاد الإبداعي لتصنيف النتائج بحسب المجالات الثقافية كافة على النحو المحدد في إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية. ولن يتمكن هذا المؤشر قط من إعطاء إحصاءات دقيقة لأنه لا يشمل الاقتصاد غير الرسمي (انظر أيضاً المؤشر التالي المتعلق بفرص العمل في قطاع الثقافة)[11].

وللحصول على المزيد من التفاصيل عن المنهجية التي يقوم عليها هذا المؤشر، يمكن الاطلاع على دليل منهجية مؤشرات الثقافة من أجل التنمية (CDIS ص 24–25)[12].

تعليق

الصعيد الحضري

قد لا تكون بيانات الناتج المحلي الإجمالي عن المناطق الحضرية متوفرة. وإن صح هذا الأمر، يجب أن تُستخدم بدلاً منها البيانات أدناه المرتبة بحسب التفضيل:

1 – القيمة المضافة

2 – حجم الأعمال

من المهم أن يتضمن تقييم الثقافة من الناحية الاقتصادية مؤشراً ما يتعلق بمستوى الأنشطة الإنتاجية. والقيمة المضافة شبيهة بالناتج المحلي الإجمالي من حيث قياس مدى مساهمة الإنتاج الثقافي في القيمة الاقتصادية الإجمالية للمدخلات في عملية الإنتاج (أي المواد الخام، الأيدي العاملة وغير ذلك). وقياس القيمة المضافة قد لا يكون ممكناً على الصعيد الحضري لأن من الصعب، كما هي الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، أن تحدَّد بشكل رسمي المدخلات أو المخرجات التي تشكل بوضوح منتجات من المنطقة الحضرية وليس منتجات مجلوبة إليها. ويأخذ علماء الاقتصاد أيضاً في الاعتبار الضرائب والإعانات عند حساب الناتج المحلي الإجمالي وهذا أمر قد يكون متعذراً على الصعيد الحضري.

ويمثل حجم أعمال الشركات/المؤسسات الموجودة في المدينة قياساً بسيطاً لمستويات الإنتاج الإجمالية لا يأخذ في الاعتبار قيمة المدخلات في عملية الإنتاج. وفي الحال الأمثل، لا ينبغي أن يشمل حجم الأعمال إلا الأنشطة التي تنفَّذ في المنطقة الحضرية، ولكن قد يتعذر بالنسبة لبعض الشركات فصل الإنتاج بحسب المصانع (المنشآت) داخل المدينة عن تلك الموجودة في أجزاء أخرى من البلد. وقد يمثل هذا الأمر مشكلة خاصة للمدن التي تتخذ شركات كثيرة منها مقراً لها. وقد لا «تنتج» هذه المقار نفسها أي شيء، ولكنها تسجل جميع أعمال كل فروعها في البلد على أنها مرتبطة بها.

باختصار، إن الهدف العام لهذا المؤشر على الصعيد الحضري هو قياس مدى مساهمة إنتاج المؤسسات الثقافية في المنطقة الحضرية في إنتاج المدينة الاقتصادي العام. والبيانات التي يقوم عليها إعداد هذا المؤشر يجب أن تتأتى من الاستقصاءات التي تشمل المؤسسات وليس تلك التي تشمل الأسر، باستثناء ما يتعلق منها بالأعمال الحرة التي تتم مزاولتها من المنازل والتي قد تسري، مثلاً، على العديد من الفنانين.

7 العاملون في قطاع الثقافة

الوصف

عدد العاملين في قطاعي الثقافة والإبداع وفي المهن الثقافية كنسبة مئوية من إجمالي الأيدي العاملة في السنة الماضية.

$$CEP_0 = \frac{\sum_1^n CE_{isico\ codes}}{EP}$$

CEP_0 هي النسبة المئوية للأشخاص الذين يزاولون مهناً ثقافية؛

رموز CE_{isco} هي العدد الإجمالي للأشخاص الذين يزاولون مهناً ثقافية وفقاً لرموز مختارة من التصنيف الدولي الموحد للمهن (أو رموز التصنيف الدولي الموحد للمهن - انظر أدناه - حيث لا تتوفر بيانات عن المهن)؛

EP هو العدد الإجمالي للسكان العاملين.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم دور قطاع الثقافة كـ «رب عمل» على الصعيدين الوطني والمحلي، ودرجة حيويته وديناميته وقدرته على تحسين وضع العاملين فيه المادي.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: معهد اليونسكو للإحصاء
- المصادر الوطنية والمحلية: الحسابات القومية، وتعداد السكان، والاستقصاءات التي تشمل القوة العاملة، السجلات الإدارية (مثل سجلات الضمان الاجتماعي)، وجمعيات المحترفين.

الطريقة

المعروف أن العاملين في القطاع الثقافي يوزعون عادة على ثلاث مجموعات (CDIS ص.28، إطار الإحصاءات الثقافية ص.40[13]):

الجدول 5 مكونات العمل في قطاع الثقافة

	المؤسسات الثقافية	المؤسسات غير الثقافية
المهن الثقافية	ألف	باء
المهن غير الثقافية	جيم	

ألف - الأشخاص الذين يزاولون مهنة ثقافية ويعملون في مؤسسات لديها نشاط ثقافي (كالممثلين في المسرح)

باء - الأشخاص الذين يزاولون مهنة ثقافية لكن يعملون في مؤسسة غير منخرطة في نشاط ثقافي (كالمصممين في صناعة السيارات)

جيم - الأشخاص الذين يعملون في مؤسسات ثقافية ولكن ليس لديهم مهنة ثقافية (كالمحاسبين الذين يعملون في المسرح)

ويُحسب المؤشر على أنه مجموع هذه المجموعات الثلاث كنسبة مئوية من كل الأشخاص العاملين في القطاع.

تعليق

الصعيد الحضري

إن هذا المؤشر مؤشر وصفي وسياقي يُحسب باستخدام أربعة أرقام من التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08) وفقاً للرموز الثقافية الواردة في إطار الإحصاءات الثقافية لمعهد اليونسكو للإحصاءات (UNESCO-UIS 2009, pp.74-7).

والبيانات المتعلقة بالمهن الثقافية تُجمع عادة من الاستقصاءات التي تشمل الأيدي العاملة (تغطي المجموعتين ألف وباء من الجدول 3). ويمكن أيضاً استخدام هذه الاستقصاءات لحساب عدد الأشخاص الذين يزاولون مهناً غير ثقافية في قطاعات أو مؤسسات ثقافية (المجموعة جيم من الجدول 3)، ولكن يمكن أحياناً الحصول على تقدير عدد هذه المجموعة من الاستقصاءات والسجلات المتعلقة بالمؤسسات.

ويعرض إطار الإحصاءات الثقافية الرموز الواجب استخدامها لتحديد المهن والقطاعات الثقافية. والمهن مصنّفة في التصنيف الدولي الموحد للمهن، والقطاعات (النشاط التجاري) مصنّفة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف الجوانب التي تغطيها الاستقصاءات التي تشمل المؤسسات والأسر. فالاستقصاءات التي تشمل المؤسسات تُحصي العاملين في منطقة ما ولكن قد لا يكونون من المقيمين فيها. والاستقصاءات التي تشمل الأسر (مثل الاستقصاءات التي تشمل الأيدي العاملة) تُحصي المقيمين في منطقة ما ولا تحصي القادمين من الخارج للعمل فيها.

وهذا المؤشر لن يكون دقيقاً على الإطلاق لأنه لا يغطي العديد من الأشخاص الذين يزاولون مهنتهم "الثقافية" في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، أو الذين لديهم مهنة ثانية في قطاع الثقافة[14]. ووضعت منظمة العمل الدولية منهجية لإجراء الاستقصاءات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي[15] وتتوفر بيانات عن حالة الاقتصاد الرسمي في 37 بلداً عن عام 2011. غير أنه يصعب بشكل عام الحصول على بيانات موثوقة عنه[16].

وقياس اتجاهات العمل في قطاع الثقافة كثيراً ما يكون ممكناً باستخدام هذا المؤشر. والاستقصاءات التي تشمل الأيدي العاملة تُجمع عادة كل ثلاثة أشهر (أربع مرات في السنة). ويمكن أن يكون ذلك مهماً لأن النشاط الثقافي يعتمد على الفصول، كالمهرجانات، على سبيل المثال.

البعد الجنساني

يسهل تقسيم هذا المؤشر بحسب نوع الجنس وأشكال أخرى من الضعف مثل السن والانتماء الإثني، وفقاً للاستقصاءات المتعلقة بالقوة العاملة.

8 المؤسسات الثقافية

الوصف

اتجاه عدد المؤسسات الثقافية كنسبة مئوية من كل المؤسسات.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم الظروف المواتية المتاحة للمؤسسات الثقافية (خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر) من خلال مراقبة الاتجاه الذي يسلكه عددها وخصوصاً حيث لا توجد بيانات بشأن المؤشر 6 المعنون "مساهمة الثقافة في الناتج المحلي الإجمالي".

مصادر البيانات

- المصادر الوطنية والمحلية: الاستقصاءات التي تشمل المؤسسات، وسجلات المؤسسات (مثل غرف التجارة والهيئات القطاعية).

الطريقة

حساب النسبة المئوية لتغيّر عدد المؤسسات الثقافية سنوياً مقارنة بعدد المؤسسات الإجمالي في منطقة معينة:

$$CE/\sum E * 100\ \{Year\ 2\} - CE/\sum E * 100\ \{Year\ 1\}$$

حيث CE = عدد المؤسسات الثقافية وΣE = عدد المؤسسات الإجمالي في مدينة راهنة ما.

تعليق

يتعلق هذا الأمر بحساب بسيط لعدد «المؤسسات الثقافية» استناداً إلى التعاريف القطاعية (ISIC) المستمدة من إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية (ص. 52–64). ويفضَّل المؤشر المتعلق بالإنتاج (6) والمؤشر المتعلق بالعاملين في قطاع الثقافة (7) لأنهما أكثر دقة. فهذا المؤشر، على سبيل المثال، لا يأخذ في الاعتبار حجم الشركة لا من حيث مستوى الإنتاج/النتائج، ولا من حيث عدد الأشخاص العاملين فيها. وفي المقابل، يمكن لهذا المؤشر، في حال عدم وجود هذه البيانات، أن يقدم ملخصاً عاماً للتغيرات التي تطرأ على طبيعة المؤسسات الثقافية (مثل التوازن القطاعي الفرعي، مجالات التركيز، التكتلات وغير ذلك).

ولربما يكون من الأسهل تقديم المؤشر في شكل رسم بياني يُظهر اتجاه عدد المؤسسات لكل سنة. ويمكن لعدة رسوم بيانية أن تُظهر هذا الاتجاه بحسب القطاع الفرعي، أو إذا كانت البيانات غير موجودة، يمكن للرسم البياني أن يُظهر هذا الاتجاه لفترة خمس سنوات

البعد الجنساني

يتعين، حيثما أمكن، تحديد ملكية المؤسسات بحسب نوع الجنس. فبالنسبة للشركات الكبرى، يمكن تحديد ملكيتها استناداً إلى نسبة النساء/الرجال في المناصب الإدارية العليا وعضوية مجالس الإدارة. وبالنسبة للشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص، يمكن قياسها استناداً إلى نسبة من يملكها بحسب نوع الجنس.

9 نفقات الأسر

الوصف

النسبة المئوية لإجمالي نفقات الأسر على الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى تثمين الأسر في منطقة ما للسلع والخدمات الثقافية عبر المبالغ التي تنفقها عليها وإلى تكوين فكرة دقيقة عن حجم السوق المحلية وطاقاتها من حيث الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية.

مصادر البيانات

- المصادر الوطنية والمحلية: الاستقصاءات والإحصاءات الصناعية، والاستقصاءات المتعلقة بالخدمات، والاستقصاءات التي تشمل المؤسسات الصغيرة، والاستقصاءات المتعلقة بنفقات الأسر.

الطريقة

CHFC هي نفقات الأسر الاستهلاكية النهائية على الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية مقارنة بمجموع نفقاتها الاستهلاكية النهائية؛

رموز HCS_{COICOP} هي القيمة الإجمالية لنفقات الأسر في رموز تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض (COICOP) المختارة؛

HFC هو مجموع نفقات الأسر الاستهلاكية النهائية.

$$CHFC = \frac{\sum_{1}^{n} HCS_{COICOP\ codes}}{HFC}$$

تعليق

يمثل هذا المؤشر عنصراً هاماً لتقييم مستوى المشاركة في الحياة الثقافية، لكنه لن يغطي كل نفقات الأسر على الثقافة ولا مساهمة الثقافة في الناتج الوطني انطلاقاً من النفقات، لأنه يستبعد غالبية المنتجات غير السوقية؛ ولا يشير إلى بعض النفقات على المنتجات الثقافية التي لا تغطيها الأسر مباشرة، مثل خدمات التصميم والإعلانات.

وينبغي تقييمه باستخدام رموز تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض في البند 9 من إطار الإحصاءات الثقافية الذي أعده معهد اليونسكو للإحصاء (UIS FCS9) (ص 34)، التي تُستخدم في الاستقصاءات الوطنية المتعلقة بنفقات الأسر. وقد تكون هناك استقصاءات محلية تتضمن معلومات أكثر دقة عن هذه النفقات وذلك بتضمينها أسئلة محددة، مثل المبلغ الذي يُنفق على الأنشطة خارج المنزل (على شراء بطاقات لحضور عروض على المسرح، مثلاً). وفي عام 2018، خضعت رموز تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض إلى عملية تحديث هامة يتعين أخذها في الحسبان عند مراجعة إطار الإحصاءات الثقافية مستقبلاً[17].

ومن الضروري، لأغراض التفسير، التعبير عن النفقات على الثقافة بنسبة مئوية من إجمالي النفقات للفترة المرجعية نفسها. ويجب أن تكون الفترة المرجعية طويلة بما يكفي لتجنب أي تفاوت في هذه النفقات بحسب الفصول (على سبيل المثال، قد تنفَّذ نسبة عالية من الأنشطة في الهواء الطلق في فصل الصيف). ويمكن أن تحدد الاستقصاءات الوطنية أو المحلية هذه النفقات على نحو أكثر تفصيلاً بكثير.

البعد الجنساني

إن الاستقصاءات المتعلقة بنفقات الأسر تحلل عادة هذه النفقات على أساس أن الأسرة نواة واحدة وبالتالي لا يمكن تصنيف هذه النفقات بحسب نوع الجنس. غير أن بعض الاستقصاءات تنظر في كيفية توزيع المسؤوليات داخل الأسرة عن مختلف جوانب الإنفاق (مثل شراء الأغذية من السوق المحلية). وفي هذه الحال، يمكن تبيان أنماط الإنفاق على الأنشطة الثقافية بحسب نوع الجنس.

10 تجارة السلع والخدمات الثقافية

الوصف

صادرات السلع والخدمات الثقافية كنسبة مئوية من جميع الصادرات.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى تصدير المنتجات كمرآة للثقافة الذي يعكس الطلب التجاري على المنتجات والخدمات الثقافية للبلد/المدينة وطابعها الدولي والإطار التنظيمي الذي يجيز تصديرها.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: معهد اليونسكو للإحصاء
- المصادر الوطنية والمحلية: تفضَّل تقارير إدارات الجمارك والإيرادات الوطنية، وإلّا قاعدة بيانات COMTRADE الدولية (comtrade.un.org).

الطريقة

(أ) حساب قيمة الصادرات الثقافية المادية باستخدام الرموز (رمز النظام المنسق 'HS' عند الإمكان) المدرجة في إطار الإحصاءات الثقافية كنسبة مئوية من قيمة جميع صادرات السلع المادية. وتحدَّد قيمة الصادرات والواردات إما بالدولار الأمريكي (وهذا أفضل) أو بالعملة الوطنية.

(ب) حساب قيمة صادرات الخدمات الثقافية باستخدام الرموز (التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات 'EBOPS' عند الإمكان) المدرجة في إطار الإحصاءات الثقافية كنسبة مئوية من قيمة جميع صادرات الخدمات الثقافية. وتحدَّد قيمة الصادرات والواردات إما بالدولار الأمريكي (وهذا أفضل) أو بالعملة الوطنية.

تعليق

إن هذه البيانات من أسهل البيانات التي يمكن الحصول عليها بفضل المعلومات التي تقدمها البلدان عن السلع المادية المدرجة في قاعدة البيانات COMTRADE[18]. ويتم ترميز المنتجات والسلع المادية المدرجة في COMTRADE باستخدام النظام المنسق (HS) والتصنيف الموحد للتجارة الدولية للتجارة (ISTC). ويفضَّل استخدام النظام المنسق.

ويتم ترميز الخدمات باستخدام التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات ولكن قلة قليلة من البلدان، وخاصة النامية منها، قدمت بيانات إلى الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والأونكتاد واليونسكو ومنظمة التجارة العالمية). ولهذا السبب، قد تكون التقارير التي يتم إعدادها استناداً إلى نُظم التصنيف الحالية مقتصرة على المنتجات المادية. غير أنه قد يكون في وسع البلدان تبويب البيانات المتعلقة بالخدمات الثقافية باستخدام نُظم تصنيف وطنية مثيلة لنظام EBOPS.

والرموز المتسقة مع تصنيف الأنشطة الثقافية والإبداعية المصنفة وفقاً لنُظم EBOPS وHS وISTC مدرجة في إطار الإحصاءات الثقافية لمعهد اليونسكو للإحصاء. ويقيس المؤشر أهمية منتجات بلد ما الثقافية التي يتاجر فيها دولياً. ويمضي معهد اليونسكو للإحصاء في تحسين قياسات هذه التجارة ونشر تقارير مفصلة دورية عن هذه المسألة[19]. وهو في صدد إنشاء قاعدة بيانات دولية للسلع والخدمات الثقافية. وستصبح البيانات متوفرة على الإنترنت اعتباراً من عام 2019 وستحدَّث سنوياً.

11 الموارد المالية العامة المخصصة للثقافة

الوصف

نسبة النفقات العامة المخصصة للأنشطة الثقافية والإبداعية والميزانية الحكومية السنوية والنفقات المخصصة لقطاعي الثقافة والإبداع.

الغرض

يرمي المؤشر إلى معرفة قيمة النفقات الحكومية الفعلية على الأنشطة الثقافية والإبداعية.

وذِكر قيمة النفقات الفعلية على هذه الأنشطة يفضَّل على ذِكر الميزانية المخصصة لها. ويمكن مقارنة قيمة النفقات بالميزانية المخصصة لها. وفي حال عدم توفر معلومات عن النفقات، يجوز عندها عرض أرقام الميزانية.

مصادر البيانات

- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات وطنية محددة، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها.

الطريقة

بالنسبة للنفقات العامة على الثقافة، يلزم تقسيمها على النحو التالي:

- النفقات العامة بحسب الوحدة الإدارية
- نوع النفقات الحكومية (استثمار رأسمالي، نفقات تشغيلية)
- النفقات الحكومية لكل فرد
- بحسب قطاع النشاط
- النفقات العامة بحسب المصدر

بالنسبة للاعتمادات العامة المخصصة للثقافة، يلزم تقسيمها على النحو التالي:

- الاعتمادات العامة بحسب الوحدة الإدارية
- نوع النفقات العامة (استثمار رأسمالي، نفقات تشغيلية)
- الاعتمادات العامة لكل فرد
- بحسب قطاع النشاط
- بحسب مصدر التمويل (تبرعات، اعتمادات من الحكومة المركزية، ضرائب محلية)

تعليق

بالنسبة للنفقات العامة على الثقافة

قد يصعب حساب هذا المؤشر لعدة أسباب هي:

أ - قد لا تفصل أطر المحاسبة الوطنية بين الأنشطة الثقافية وغيرها من الأنشطة فصلاً واضحاً

ب - قد توجَّه الأموال لاستخدامها لأغراض مختلفة

ج - قد يتم حساب الأموال مرتين على مستويات شتى من الإدارة العامة

من ناحية أخرى، يجب أن يحاول أي إطار للثقافة تكوين صورة دقيقة عن النفقات العامة على الثقافة والفنون. وبالتالي ورغم الصعوبات، يجب اعتبار هذا المؤشر أساساً لذلك.

ويعرض إطار الإحصاءات الثقافية (ص 34) عدداً من التصنيفات الإحصائية المتعلقة بالثقافة والمستخدمة لتقييم النفقات الفعلية والمبالغ المقرر إنفاقها، وخاصة تصنيف النفقات وفقاً لمهام الحكومة (COFOG) الذي يعرض 8-1 الخدمات الترفيهية والرياضية، و8-2 الخدمات الثقافية، و8-3 خدمات الإذاعة والنشر، و8-5 البحث والتطوير، و8-6 الترفيه والثقافة والدين.

ويمكن أن يكون تمييز مصادر النفقات العامة أمراً مهماً. على سبيل المثال، التمييز بين الأموال التي تقدمها الحكومة المركزية للثقافة والأموال التي تُجمع محلياً (من خلال الضرائب أو من مصادر أخرى).

11 الموارد المالية العامة المخصصة للثقافة

تعليق

من المهم الإشارة إلى أن النفقات العامة على الثقافة يمكن أن تتجاوز إلى حد بعيد مجرد تقديم الدعم المالي المباشر إلى "القطاع". فقد تشمل، على سبيل المثال، دفع مبالغ للمنظمات غير الحكومية أو الفنانين، أو هبات للمجتمعات المحلية، أو تولي عمليتي الدعاية والإعلان لترويج الأنشطة الثقافية العامة.

ويشار إلى أن الأرقام الخاصة بهذا المؤشر ستشمل النفقات العامة على التراث (على النحو الوارد في المؤشر 1). وإذا أُخذ استخدام مصادر مختلفة في الاعتبار، يمكن حينئذ تقدير النسبة المئوية للنفقات العامة المخصصة للتراث.

بالنسبة للاعتمادات العامة المخصصة للثقافة

يفضَّل أن تقدم معلومات عن النفقات لا عن الميزانيات، لأن النفقات الفعلية تختلف بشدة عن المبالغ المقرر إنفاقها. غير أنه من الواضح أنه يصعب على البلدان حساب هذه النفقات.

ويتضمن المؤشر الحالي كل الميزانيات العامة المخصصة للمشاريع أو المؤسسات المشمولة بالمجالات التي يتناولها إطار الإحصاءات الثقافية.

البعد الجنساني

يمكن استخدام الميزانية القائمة على الاعتبارات الجنسانية، حيث توجد، لتقييم الآثار المتباينة التي تخلفها النفقات العامة على الرجال والنساء. والميزانية القائمة على الاعتبارات الجنسانية، أي المحاسبة القائمة على الاعتبارات الجنسانية، لا تفصل على نحو صريح بين الاعتمادات المخصصة للرجال وتلك المخصصة للنساء، ولكنها تحدد كيف يمكن للنفقات المحددة الأهداف أن تقلص أوجه عدم المساواة[20]. وهي تُستخدم في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية.

12 حوكمة الثقافة

الوصف

قائمة مرجعية بشأن إطار الحوكمة لدعم الثقافة والإبداع.

الغرض

يقدم هذا المؤشر صورة شاملة عن السياسات الحكومية والأطر التنظيمية المعتمدة لدعم مجموعة متنوعة من الأنشطة في قطاع الثقافة بغية ضمان وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما في آلية صنع القرار في المجالات الثقافية. ويرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى تنظيم قطاع الثقافة والحث على تحسين ظروف العمل والشروط التجارية لتحسين سبل رزق العاملين فيه.

ويرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى تطور إطار حوكمة الثقافة عموماً والمجالات الثقافية تحديداً على الصعيدين الوطني/المحلي (انظر اليونسكو – معهد اليونسكو للإحصاء - إطار الإحصاءات الثقافية). واختير عدد من المكونات الأساسية التي تصنَّف على ثلاثة مستويات رئيسية:

- الإطار المؤسساتي والتنظيمي على الصعيدين الوطني/المحلي.
- الإدارة وإطار المساعدة التقنية والمالية.
- حشد الدعم

مصادر البيانات

- بيانات الشالتقارير الدورية عن اتفاقيات أعوام 1954 و1970 و1972 و2003 و2005.
- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات محددة، ونُظم المعلومات الخاصة بحوكمة الثقافة عند توفرها.

الطريقة

تتضمن القائمة المرجعية أجوبة في شكل أرقام ونعم/كلا.

تعليق

يجب، حيثما أمكن، تقييم كل مكوّن (صفّ) لكل مجال (عمود) على النحو الوارد في إطار الإحصاءات الثقافية/معهد اليونسكو للإحصاء. ولا بد من الإشارة إلى أنه سيتعذر تطبيق ذلك على كل جوانب الجدول. فعلى سبيل المثال، لا تنطبق بعض العناصر إلا على الصعيد الوطني دون الحضري. ويرجى الانتباه إلى أنه يلزم، في كل حالة، تقديم «أدلة» في شكل وثائق داعمة.

والعلاقة بين التراث الثقافي والتراث الطبيعي علاقة عضوية؛ وكلما أشارت القائمة المرجعية أدناه إلى التراث الثقافي، ينبغي الإدراك أنه يشمل التراث الطبيعي، مع مراعاة تأثير الأنشطة الثقافية على البيئة الطبيعية. وحتى في المناطق الحضرية، يمكن أن تستند عناصر التراث الطبيعي إلى التراث المبني لضمان ديمومتها.

القوائم المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة

ألف) الصعيد الوطني فقط

كل الأجوبة تكون بـ «نعم» أو «كلا» مع توفير الأدلة الداعمة في شكل وثائق عن السياسات العامة/مستندات قانونية، أو تقارير عن الأنشطة التي استتبعتها.

الجدول 6 (ألف). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة - الصعيد الوطني فقط

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الأدلة
1- الصعيد فوق الوطني أو الدولي			
الصكوك الدولية الملزمة المصدق عليها			
اتفاقية **حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي**			
اتفاقية **صون التراث الثقافي غير المادي**			
اتفاقية **حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي**			
اتفاقية **حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه**			
اتفاقية بشأن **الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد** وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة			
اتفاقية المعهد الدولي **لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة**			
اتفاقية **حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح**			
اتفاقية برن **لحماية المصنفات الأدبية والفنية**			
اتفاقية روما **بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة**			
اتفاقية **لحماية منتجي الفونوغرامات من استنساخ فونوغراماتهم دون تصريح**			
معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية			
اتفاق **منظمة التجارة العالمية** المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية			
معاهدة الويبو بشأن **الأداء والتسجيل الصوتي**			
اتفاقية بروكسل بشأن **توزيع الإشارات الحاملة للبرامج المرسلة عبر التوابع الصناعية**			

الجدول 6 (ألف). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة - الصعيد الوطني فقط

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الأدلة
التوصيات والإعلانات الدولية (القانون غير الملزم) التي تم دمج/إدراج مضمونها ومبادئها بشكل صريح في القوانين و/أو اللوائح الوطنية			
إعلان اليونسكو **العالمي بشأن التنوع الثقافي**			
إعلان بشأن **الحق في التنمية**			
خطة عمل استوكهولم **للسياسات الثقافية من أجل التنمية** (المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية)			
إعلان بشأن **حقوق الشعوب الأصلية**			
توصية بشأن تعزيز **التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبراني**			
الصكوك الإقليمية الملزمة المصدق عليها			
هل اعتمد بلدكم أو صدق، كحد أدنى، على **معاهدة أو وثيقة إقليمية ملزمة تتعلق بالثقافة و/أو الحقوق الثقافية** (منها على سبيل المثال، في أوروبا، الاتفاقية الثقافية الأوروبية لعام 1954 أو الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1962، الذي عُدل في عام 1996؛ وفي أفريقيا، الميثاق الثقافي لأفريقيا لعام 1977؛ وفي الأمريكيتين، بروتوكول سان سلفادور لعام 1988 وغير ذلك)؟			
2- الصعيد الوطني			
الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني			
وجود "قانون إطاري" للثقافة			
تتضمن **التشريعات المتعلقة بالميزانية** بنداً (**بنوداً**) **بشأن الثقافة**			
أدلة على أن **السياسات/التدابير الثقافية التي تدمج التراث الثقافي غير المادي وصونه** وتعكس تنوعه تم وضعها أو مراجعتها أو يجري تنفيذها	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 1-11		
هل اعتمدت **تشريعات وطنية تنص على حماية الممتلكات الثقافية المستوردة** سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من أي أرض محتلة؟	اتفاقية عام 1954/ الباب الثالث		
هل **احتجزت ممتلكات ثقافية مستوردة** إلى بلدكم من أي أرض محتلة؟	اتفاقية عام 1954/ الباب الثالث		
مدى اعتماد المتاحف في بلدكم **لمدونة أخلاقيات**، مثل مدونة أخلاقيات المتاحف التي وضعها المجلس الدولي للمتاحف	اتفاقية عام 1970/ السؤال 34		
مدى **اتباع التجار ودور المزادات العلنية لممارسات** تتوافق مع مبادئ اتفاقية عام 1970، مثل تلك المذكورة في مدونة اليونسكو الدولية للأخلاقيات المهنية لتجار الممتلكات الثقافية وفي الخطوط التوجيهية التنفيذية	اتفاقية عام 1970/ السؤال 36		

باء) الصعيدان الوطني والحضري

وُضعت هذه القائمة المرجعية لتقييم مسألة حوكمة الثقافة في كل مجالات النشاط الثقافي (وفقاً لتصنيفها في إطار الإحصاءات الثقافية). ومع أنه لن تكون جميع البنود ذات صلة بجميع المجالات، من المهم الحصول على أدق صورة ممكنة عن هذه المسألة.

الجدول 6 (باء). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة -الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	التراث	باء- الفنون الاستعراضية	جيم- الفنون البصرية	دال- الكتب والصحافة	هاء- المجال السمعي	واو- المجالات الإبداعية	زاي- السياحة	حاء- الرياضة والترفيه
الإطار المعياري والسياسي والمؤسساتي لدعم الثقافة والإبداع على المستوى الحكومي (الدولة/المدينة)									
المؤسساتي									
أدلة على وجود وزارة **ثقافة أو أمانة ثقافة** تتمتع بصفة وزارية/إدارية على صعيد الدولة/الصعيد الوطني	اتفاقية عام 2005/الغاية 1-1 السؤال 1								
أدلة على وجود "**لجنة معنية بالثقافة**" في البرلمان/الهيئة التشريعية الوطنية الرئيسية									
أدلة على وجود مكاتب إحصائية أو مؤسسات بحثية **أنتجت بيانات** في السنوات الأربع الماضية (تتعلق بالثقافة والقطاعات الإبداعية لتقييم السياسات الثقافية)	اتفاقية عام 2005/الغاية 1-1 السؤال 6								
أمثلة على مبادرات **صُممت عبر التعاون بين الوزارات** لتعزيز آثار الثقافة في مجالات أخرى (التعليم، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة، الشؤون الدولية، فرص العمل) كأطر تنظيمية وقوانين قطاعية	اتفاقية عام 2005/الغاية 1-1 السؤال 3								
الإطار السياسي والمالي									
أدلة على أن كلاً من العناصر أدناه من "دورة السياسات" المتعلقة بالثقافة **قد نُقح أو اعتُمد في السنوات الخمس الماضية**: • خطة أو سياسة حالية • رصد وتقييم للسياسة • بحث للسياسة	اتفاقية عام 2005/الغاية 1-1 السؤال 3								

الجدول 6 (باء). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة -الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	التراث	باء- الفنون الاستعراضية	جيم- الفنون البصرية	دال- الكتب والصحافة	هاء- المجال السمعي	واو- المجالات الإبداعية	زاي- السياحة	حاء- الرياضة والترفيه
تدابير محددة **للمساعدة على خلق فرص العمل** في قطاع الثقافة والقطاعات الإبداعية	اتفاقية عام 2005/ الغاية 1-1 السؤال 5								
تدابير محددة للحث على إضفاء الطابع الرسمي على **المؤسسات الثقافية الصغيرة/ المتوسطة الحجم ونموها**	اتفاقية عام 2005/ الغاية 1-1 السؤال 5								
تدابير محددة **تنظم المساعدة والإعانات العامة** لقطاع الثقافة									
تدابير محددة للتعامل مع **الوضع الضريبي لقطاع الثقافة** (الإعفاءات الضريبية والحوافز المصممة لفائدة قطاع الثقافة على وجه التحديد، مثل تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الكتب)									
أدلة على تنفيذ سياسات وتدابير تدعم **الحركة الدولية المتوازنة للسلع والخدمات الثقافية** (استراتيجيات وتدابير التصدير، منح معاملة تفضيلية، المعونة مقابل التجارة)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 2-2 السؤال 1								
تشير اتفاقيات التجارة والاستثمار إلى اتفاقية عام 2005 (**الوضع الخاص، الأحكام الثقافية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والمنتجات الرقمية، أحكام المعاملة التفضيلية**)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 2-2 السؤال 2 الغاية 2-3. اتفاقية عام 1970 المؤشر 39								

الجدول 6 (باء). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة -الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	التراث	باء- الفنون الاستعراضية	جيم- الفنون البصرية	دال- الكتب والصحافة	هاء- المجال السمعي	واو- المجالات الإبداعية	زاي- السياحة	حاء- الرياضة والترفيه
أمثلة على **مساندة مجال الثقافة أو رعايته أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيه**									
أدلة على اعتماد **تشريعات بشأن الهيئات الثقافية غير الربحية (المؤسسات والجمعيات الثقافية)**									
توسيع نطاق المشاركة في حوكمة الثقافة									
أدلة على تنفيذ **سياسات لتحقيق التوازن في مساهمة** الجنسين ومشاركتهما									
مشاركة الجهات أدناه في وضع السياسات • محترفو الثقافة • المجتمعات المحلية • المجموعات التي تعاني من الإجحاف									
أدلة على أن بعض المسؤوليات الثقافية **لا مركزية ومفوضة إلى سلطات الأقاليم/المقاطعات/البلدات/السلطات المحلية** التي لديها ميزانية لهذا المجال (مخصصة إما محلياً أو لا مركزياً)	اتفاقية عام 2005/الغاية 1-1 السؤال 2								
أدلة على **تنفيذ برامج/تدابير للدفاع عن الثقافة وتوعية العموم** بمساهمتها في رفاه البشر والتنمية المستدامة									
أدلة على الاستعانة **بهيئة (هيئات) إدارة الوجهات السياحية** لإدارة آثار السياحة على القيم الثقافية									
هل نُفذ **برنامج تعاون** مع بلد واحد على الأقل (تصميم السياسات الثقافية وتنفيذها، وتنمية المؤسسات الثقافية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والفنانون والإبداع) في السنوات الثلاث الماضية؟	اتفاقية عام 2005/الغاية 1-1 السؤال 2								

الجدول 6 (باء). القائمة المرجعية المتعلقة بحوكمة الثقافة -الصعيدان الوطني والحضري

	مرجع الاتفاقية	التراث	باء- الفنون الاستعراضية	جيم- الفنون البصرية	دال- الكتب والصحافة	هاء- المجال السمعي	واو- المجالات الإبداعية	زاي- السياحة	حاء- الرياضة والترفيه
تنوع وسائل الإعلام والبيئة الرقمية									
اعتماد السياسات والتدابير اللازمة **لدعم تنوع وسائل الإعلام** (الحرية، المساءلة، المراقبة، الملكية، التنوع اللغوي، البرامج المجتمعية المخصصة للفئات المهمشة)	اتفاقية عام 2005/الغاية 2-1 السؤال 2								
أدلة على وجود **وسائل إعلام عامة مناط بها مهمة ثقافية**	اتفاقية عام 2005/الغاية 2-1 السؤال 1								
أدلة على انتقال **القطاعات والمؤسسات الثقافية** إلى العالم الرقمي ليتسنى لأصحاب المصلحة الوصول إليها	اتفاقية عام 2005/الغاية 3-1 السؤال 1								
أدلة على وجود أسواق للصناعات الثقافية **تتنوع فيها الجهات الفاعلة الإلكترونية من كل الأحجام** (مثلاً، قواعد بشأن تساوي الأجر، ضبط تركُّز السوق، منع احتكار مزودي/موزعي المحتوى الرقمي)	اتفاقية عام 2005/الغاية 3-1 السؤال 2								

* الأجوبة على القائمة المرجعية ينبغي أن تكون إما نعم/كلا أو في شكل وثائق داعمة كأدلة، مثل الهيكليات التنظيمية، أو محاضر الاجتماعات، أو التقارير المتعلقة بالمشاريع المنجَزة. والاقتراحات ومسودات الوثائق أو المشاريع التي لم توضع موضع التطبيق غير مقبولة.

البعد الجنساني ♀

ينبغي للمجيبين تقييم البعد الجنساني لإدارة التراث وآثاره، بما يشمل الجوانب المشمولة بالقائمة المرجعية، مثل ما يلي:

- نسبة النساء/الرجال في عضوية مختلف لجان الإدارة؛
- وجود النساء في المناصب الإدارية العليا والقيادية؛
- تحديد ما إذا كانت الخطط والسياسات تأخذ في الاعتبار مصالح النساء الخاصة؛ كدعم الأنشطة الثقافية التي يعتبرنها ذات أهمية خاصة لهن، على سبيل المثال.

الجدار العظيم © مركز التدريب التابع للجمعية الصينية للتربية

المعارف والمهارات

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم مدى مساهمة الثقافة في اكتساب المعارف والمهارات بما فيها المعارف المحلية والتنوع الثقافي. وهو يركز بشكل خاص على مساهمة الثقافة في نقل القيم والمعارف والمهارات الثقافية المحلية والتمكين من خلال التدريب والآليات والسياسات والمواد التعليمية. وهو يشدد على دور التنوع الثقافي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وعلى التدريب المهني، ويركز على تطوير المناهج بعمق لتضمينها المعارف الثقافية. وستقيّم المؤشرات المقترحة مستوى التزام السلطات والمؤسسات العامة باستثمار المعارف الثقافية والاستفادة منها لترسيخ احترام التنوع الثقافي وتقديره، وفهم التنمية المستدامة ونقل القيم الثقافية، وإيلاء الأولوية للتدريب الثقافي (بما في ذلك التدريب المتقدم على كيفية حفظ التراث) وتعزيز المهارات والكفاءة في المجالات الإبداعية.

تساهم الثقافة في اكتساب المعارف والمهارات في إطار أهداف وغايات شتى من أهداف وغايات التنمية المستدامة:

- يتيح قطاعا الثقافة والإبداع إمكانية اكتساب الكفاءة المهنية، وتدريب الشباب والراشدين على الأعمال اللائقة، وتعزيز حس الابتكار وريادة الأعمال (**الغاية** 4-4 ــ **المهارات المهنية** و8-3 ــ **فرص العمل، مباشرة الأعمال الحرة والابتكار**).
- دمج بُعد التنوع الثقافي في المناهج الدراسية هو هدف بعينه. وبالفعل، فإن التعليم الذي يقوم على قيم المجتمعات المحلية وتنوعها الثقافي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دعم المواطنة العالمية والتسامح والاحترام وحقوق الإنسان واللاعنف (**الغاية** 4-7 ــ **اكتساب المهارات لتحقيق التنمية المستدامة**).
- المعارف التقليدية هي أيضاً تشيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (**الغاية** 12-أ ــ **الاستهلاك المستدام**) وترفع مستوى الوعي بتغيّر المناخ والقدرة على التكيف معه (**الغاية** 13-3 ــ **التعليم للتكيف مع تغير المناخ**).

13 التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

الوصف

الغاية 4-7-1 العالمية من غايات التنمية المستدامة. أتى بهذا المؤشر معهدُ اليونسكو للإحصاء الذي يتولى إعداده حالياً. وهذا المؤشر، بعد إتاحته، يرجح أن يوفر بيانات مفصلة عن التعليم في سبيل التنوع الثقافي.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى دمج تعليم المواطنة العالمية والتعليم في مجال التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على التنوع الثقافي، على كل المستويات في: (أ) سياسات التعليم الوطنية، و(ب) المناهج الدراسية، و(ج) تدريب المعلمين، و(د) تقييم التلامذة.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: معهد اليونسكو للإحصاء
- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات محددة، ونظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها

14 المعارف الثقافية

الوصف

قائمة مرجعية بشأن التعليم الثقافي وبناء القدرات.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى تعزيز المعارف الثقافية للممارسات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: التقارير الدورية المتعلقة باتفاقيات أعوام 1972 و2003 و2005، مكتب التربية الدولي.

الطريقة

تتضمن القائمة المرجعية أجوبة في شكل أرقام وأخرى نعم/كلا.

الجدول 7: القائمة المرجعية المتعلقة بالمعارف الثقافية

	مرجع الاتفاقية	نعم/ كلا	الرقم	الأدلة
التراث الثقافي غير المادي لأغراض التنمية المستدامة				
أدلة على أن **المناهج الدراسية الرسمية** تشمل مادة بشأن **أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة** مع مراعاة التراث الثقافي غير المادي (مراحل التعليم الابتدائي/الإعدادي/الثانوي، التصنيف الدولي الموحد للتعليم، إسكد 1–3) (عدد الساعات سنوياً في كل مرحلة)				
أدلة على أن ثمة **تدريباً وتعليماً في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي** على **الاستهلاك والإنتاج المستدامين** يأخذان في الاعتبار التراث الثقافي غير المادي (مرحلتا التعليم ما بعد الثانوي والعالي، إسكد 4+)				
أدلة على أن المناهج الدراسية تتضمن موضوع **التكيف مع آثار تغير المناخ والتوعية بالتراث الثقافي غير المادي** وأهمية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي (مجال الدراسة في إسكد المتصل بالبيئة 052) (مرحلتا التعليم الابتدائي/الثانوي إسكد 1–3) (عدد الساعات المخصصة لهذا الموضوع سنوياً في كل مرحلة)				
أدلة على أن ثمة **تدريباً وتعليماً في مرحلة التعليم بعد الثانوي على التكيف مع آثار تغير المناخ ومواد للتوعية تأخذ في الاعتبار التراث الثقافي غير المادي** وأهمية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي (مجال الدراسة في إسكد المتصل بالبيئة 052) (مرحلتا التعليم ما بعد الثانوي والعالي) (عدد الساعات في السنة)				
التنوع في المناهج الدراسية المتعلقة بالتراث				
مدى **تضمّن المناهج الدراسية الوطنية مبدأ احترام التراث الثقافي غير المادي** وإيلائه الاعتبار في المجتمعات المحلية.	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 2-5			
مدى **مشاركة المعنيين بالتراث وحملة التراث مشاركة شاملة** في تصميم وإعداد برامج تعليم التراث الثقافي غير المادي و/أو في عرض تراثهم وتناقله بشكل فاعل	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 1-4			
مدى **إدراج موضوع التراث الثقافي غير المادي في مضمون التخصصات ذات الصلة**، كمعلومات بحد ذاتها و/أو كوسيلة لشرح مواضيع أخرى أو التعريف بها.	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 1-5			
أدلة على وجود **برامج دراسية** تتناول **حماية الأماكن الطبيعية والثقافية وأماكن الذاكرة**، لا بد منها للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي (عدد البرامج)	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 4-5			
دليل على وجود **مناهج دراسية** لمرحلة ما بعد الثانوي (مستويات إسكد 4–7 في مجال الدراسة 021) **ترسخ ممارسة التراث الثقافي غير المادي وتناقله**، تقدمها مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي الرسمية	اتفاقية عام 2003/ المؤشران 1-6 و2-6			

الجدول 7: القائمة المرجعية المتعلقة بالمعارف الثقافية

	مرجع الاتفاقية	نعم/ كلا	الرقم	الأدلة
أدلة على وجود **برامج لتدريب المعلمين** تشتمل على كيفية مقاربة التراث الثقافي غير المادي (عدد برامج تدريب المعلمين)	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 4-4			
برامج وآليات بناء القدرات				
أدلة على تنفيذ برنامج (برامج) لبناء القدرات والتدريب في السنوات الخمس الأخيرة، بغية **زيادة خبرات الموظفين المسؤولين عن إدارة التراث** في مجال حماية التراث المادي وحفظه (عدد البرامج)	اتفاقية عام 1972/ المؤشران 35 و36			
أدلة على تنفيذ برنامج محدد (برامج محددة) لبناء القدرات والتدريب في السنوات الخمس الماضية، من أجل **تحسين خبرات القوات المسلحة في حماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح.** (عدد البرامج)	اتفاقية عام 1954			
أدلة على تنفيذ برنامج (برامج) لبناء القدرات والتدريب في السنوات الخمس الماضية، بغية **زيادة الخبرات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية**، شاركت فيه (فيها) قوات الشرطة والجمارك وموظفو المتاحف وممثلون حكوميون (عدد البرامج)	اتفاقية عام 1970			
أدلة على تنفيذ برنامج (برامج) لبناء القدرات والتدريب في السنوات الخمس الماضية، بغية **زيادة الخبرات في مجال حماية ونقل التراث الثقافي غير المادي** من قِبل المجتمعات المحلية وفيها (عدد البرامج والطلاب)	اتفاقية عام 2003/ المؤشران 2-3 و3-1			
عدد برامج بناء القدرات في مجال التراث **التي تستهدف النساء** (الجرد والإدارة والحفظ وما إلى ذلك)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 30			
التعليم والتوعية				
أدلة على وجود **برامج لتعليم التراث** مخصصة للأطفال و/أو الشباب **تساهم في تحسين فهم التراث وتعزيز التنوع وتشجيع الحوار بين الثقافات** (عدد البرامج بحسب المستوى)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 40 اتفاقية عام 2003/ المؤشر4-17			
عدد **الممتلكات التراثية والمتاحف** التي تنفذ **برامج للتوعية بالتراث مخصصة للأطفال والشباب**	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 42			
أدلة على تنفيذ برامج لمحو الأمية الرقمية لأغراض الإبداع (**عدد البرامج - المستويات، رسمية/غير رسمية، على الإنترنت/وسائل أخرى غير الإنترنت إلخ**)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-1 السؤال 1-1 الغاية 4-4-2 من أهداف التنمية المستدامة: الشباب والراشدون الذين يمتلكون مهارات دنيا في مجال المعلوماتية			

الجدول 7: القائمة المرجعية المتعلقة بالمعارف الثقافية

	مرجع الاتفاقية	نعم/ كلا	الرقم	الأدلة
أدلة على توفير **فرص تدريبية وإرشادية دائمة** نظمتها أو دعمتها السلطات العامة في السنوات الخمس الماضية **لاكتساب المهارات في مجال التواصل والدفاع عن الثقافة و/أو جمع التبرعات** لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي	اتفاقية عام 2005/ الغاية 1–4 السؤال 2			
أدلة على تقديم منح دراسية تدعمها السلطات العامة أو المؤسسات الخاصة للتدريب الثقافي ولمحترفي الثقافة (عدد المنح الدراسية)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 2–1 السؤال 3 الغاية 4–باء من أهداف التنمية المستدامة			

* ينبغي أن تتضمن الأجوبة على بنود القائمة المرجعية إما نعم/كلا أو أرقاماً، مع توفير الأدلة الداعمة.

البعد الجنساني

ينبغي للمجيبين النظر في الأبعاد الجنسانية لمختلف المناهج الدراسية والبرامج المشمولة بهذه القائمة المرجعية:

- هل تجسد المناهج الدراسية مصالح الجنسين على حد سواء؟ يرجى ذكر نسبة الملتحقين من الجنسين في المدارس ومن المتخرجين والمعلمين، على سبيل المثال.

15 التعليم المتعدد اللغات

الوصف

نسبة الساعات المخصصة لتدريس لغات متعددة من أصل عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغات الرسمية في:

(أ) مرحلة التعليم الابتدائي (إسكد 1)

(ب) مرحلة التعليم الإعدادي (إسكد 2)

الغرض

يُستخدم هذا المؤشر لإعطاء قيمة تقريبية لمدى شيوع ظاهرة التعددية اللغوية في مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي كتقدير تقريبي لمستويات الحوار بين الثقافات وصون التنوع الثقافي وفهمه داخل نظام التعليم.

مصادر البيانات:

- اليونسكو: قطاع التربية لليونسكو، مكتب التربية الدولي
- المصادر الوطنية والمحلية: المناهج الدراسية الرسمية التي تم الحصول عليها من وزارة التربية

الطريقة

المؤشر = ILR + II + (1 – 1/B) x ION

ION هي النسبة المئوية للساعات المخصصة سنوياً لتدريس اللغات الرسمية أو الوطنية في مرحلة تعليم معينة (إسكد 1 أو إسكد 2) من أصل عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغات؛

ILR هي النسبة المئوية للساعات المخصصة سنوياً لتدريس اللغات المحلية أو الإقليمية في مرحلة تعليم معينة، من أصل عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغات؛

II هي النسبة المئوية للساعات المخصصة سنوياً لتدريس لغات دولية في مرحلة التعليم نفسها، من أصل عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغات؛

B هو عدد اللغات الرسمية أو الوطنية التي تدرَّس.

تعليق

إن المجموعة الأصلية من مؤشرات الثقافة من أجل التنمية التي وضعتها اليونسكو لم تطبَّق إلا على أول سنتين من مرحلة التعليم الإعدادي. وعُدلت الصيغة الحالية من المؤشر لتتفق مع إسكد 2011. وهذا التعديل يزيد من إمكانية مقارنة المؤشرات دولياً ويرفع مستوى توافقها مع المؤشرات المتعلقة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

وسيطبَّق هذا المؤشر بشكل منفصل في مرحلة التعليم الابتدائي (إسكد 1) ومرحلة التعليم الإعدادي (إسكد 2). وقليلةٌ هي أبعاد الثقافة التي يمكن دراستها في مرحلة التعليم الابتدائي، ولغة التدريس واحدة منها. ومن ثم سيعكس المؤشر الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي أيضاً توجيهات اليونسكو الداعية إلى اعتماد اللغة الأم كلغة التدريس في المدارس الابتدائية.

وهذا المؤشر والمؤشرات اللاحقة، بتغطيتها مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، تشكل القياس الرئيسي لحالة الثقافة في النظام المدرسي الرسمي. وتبحث المؤشرات اللاحقة مكان الثقافة في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي وغير الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المناهج الدراسية الوطنية قد لا تعكس ما يدرَّس فعلياً في المدارس. فعلى سبيل المثال، قد تحول محدودية عدد المعلمين المنتمين للأقليات دون إعطاء الدروس باللغات المحلية. غير أن عدد البلدان التي لديها سجلات موثقة بوضوح عن لغة التدريس "الفعلية" ضئيل.

الصعيد الحضري

أشير إلى أن المناهج الدراسية قد لا تكون مختلفة بين الصعيدين الوطني والحضري.

غير أن هذا المؤشر لا يزال صالحاً لتحليل هذه المناهج على الصعيد الحضري للأسباب التالية:

- إن المناهج الدراسية في بعض البلدان تختلف بشكل حاد بين الصعُد الوطني والإقليمي/المحلي.
- سيتيح المؤشر النظر في مدى تجسيد المناهج الدراسية على الصعيد المحلي لتركيبة المدينة الثقافية/اللغوية التي قد تكون مختلفة عن تركيبتها على الصعيد الوطني.
- سيتيح المؤشر النظر في مدى تدريس اللغة الأم في المدينة (يلزم التحقق من مهارات المعلمين اللغوية بالإضافة إلى المؤشر الحالي)

الجدول 8. التعليم المتعدد اللغات

	ساعات التعليم		المصدر	السنة
	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية		
نسبة ساعات التدريس المخصصة سنوياً **للغات الرسمية أو الوطنية** في المدارس الإعدادية من أصل عدد الساعات المخصصة لتعليم اللغات				
نسبة ساعات التدريس المخصصة سنوياً **للغات المحلية أو الإقليمية** في المدارس الإعدادية من أصل عدد الساعات المخصصة لتعليم اللغات				
نسبة عدد ساعات التدريس المخصصة سنوياً **للغات الدولية** في المدارس الإعدادية من أصل عدد الساعات المخصصة لتعليم اللغات				

البعد الجنساني

يبحث هذا المؤشر مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي (إسكد 2) اللتين يدرَّس فيهما كل التلاميذ عادة المنهج الوطني نفسه. وعلى الرغم من عدم وجود أساس يُستند إليه لمعرفة لغة التدريس بحسب نوع الجنس، لا بد لنسبة الالتحاق بالمدرسة بحسب نوع الجنس أن تبيّن الجانب الرئيسي الجنساني للمؤشر بصرف النظر عن مواد المنهاج الدراسي. وعدد المعلمين بحسب نوع الجنس الذين يدرّسون في هاتين المرحلتين يشكل هو أيضاً مؤشراً هاماً. ومعهد اليونسكو للإحصاء هو الذي يتولى جمع هذه المؤشرات المتعلقة بالجنسين في جميع البلدان.

16 تعليم الثقافة والفنون

الوصف

عدد ساعات التعليم المخصصة لتعليم الثقافة في السنتين الأولى والثانية من مرحلة التعليم الإعدادي (إسكد 2) من أصل كل ساعات التعليم.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى إدراج دراسات الثقافة في المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الإعدادي، كتقييم تقريبي لمستويات تشجيع الإبداع والمواهب الخلاقة في نظام التعليم، فضلاً عن الحث على تقدير أشكال التعبير الثقافي و«خلق رغبة» في الثقافة لدى الشباب.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: قطاع التربية لليونسكو، مكتب التربية الدولي.
- المصادر الوطنية والمحلية: المناهج الدراسية الرسمية الوطنية التي تم الحصول عليها من وزارة التربية.

الطريقة

حساب عدد ساعات التعليم بحسب الموضوع من مصادر لها علاقة بالمناهج الدراسية، وحساب نسبة الساعات المخصصة للثقافة باستخدام إطار الإحصاءات الثقافية (UNESCO-UIS 2009) ومجال الدراسة في إطار إسكد 2011 (UNESCO-UIS 2014).

تعليق

تعتمد أنظمة التعليم في مرحلة التعليم الإعدادي (إسكد 2) دون سواها مناهج أكثر تركيزاً على الموضوع (UNESCO-UIS 2012, p. 33)، مما يتيح تقدير الوقت المخصص للمواضيع الثقافية. وقد تكون نسبة حضور صف الدروس المتعلقة بالثقافة في المرحلة الثانوية (إسكد 3) أقل بكثير من 100 في المائة في الفئة العمرية الرسمية وقد تشتمل هذه الدروس على عدد محدود من المواد التي تؤخذ كمواد «اختيارية» لا كمواد تشكل جزءاً جوهرياً من المنهاج. لهذه الأسباب، يطبَّق المؤشر على السنتين الأولى والثانية من مرحلة التعليم الإعدادي (إسكد 2) وليس في مرحلة التعليم الثانوي (إسكد 3).

16 تعليم الثقافة والفنون

تعليق

وسيتعذر تحديد المواضيع الثقافية بدقة، لذلك يُقترح استخدام تعريف لها يكون جامعاً وواسع النطاق. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون في الوسع معرفة الوقت المخصص لمادة «التاريخ» وليس لمادة «التراث». ويجوز أن تغطي مادة «التاريخ» أحداثاً سياسية ودولية لا علاقة واضحة لها بموضوع «التراث» بحسب فهم اليونسكو، بينما يجوز أن تكون جوانب «التراث غير المادي» مدرجة كجوانب في إطار «الدراسات الاجتماعية» مثلاً، لعدم القدرة على معرفة الوقت المخصص لموضوع «التراث» أو حتى المواضيع «الثقافية» معرفة دقيقة. وقد تتجاوز الدراسات الثقافية إطار «تعليم الفنون» لتشمل مجالات دراسات مثل «التصميم» ومواضيع اجتماعية مثل القيم والممارسات المجتمعية (وينطبق ذلك أيضاً على المؤشر 14 «المعارف الثقافية»).

ومن المهم الإشارة إلى أن المناهج الدراسية الوطنية قد لا تبيّن ما يدرَّس محلياً في المدارس. فعلى سبيل المثال، قد تكون محدودية عدد المعلمين المنتمين للأقليات عاملاً يحول دون التدريس باللغات المحلية. وعلى الرغم من هذه القيود، من المهم تكوين صورة تقديرية عن موقع الثقافة في المناهج الدراسية، وأفضل تقدير لموقعها يجري في مرحلة التعليم الإعدادي، على غرار ما تقدم (إسكد 2).

الصعيد الحضري

أشير إلى أن المناهج الدراسية قد لا تكون مختلفة بين الصعيدين الوطني والحضري.

غير أن هذا المؤشر لا يزال صالحاً لتحليل هذه المناهج على الصعيد الحضري للأسباب التالية:

- إن المناهج الدراسية في بعض البلدان تختلف بشكل حاد بين الصعُد الوطني والإقليمي/المحلي.
- سيتيح المؤشر النظر في مدى تجسيد المناهج الدراسية على الصعيد المحلي لتركيبة المدينة الثقافية/اللغوية التي قد تكون مختلفة عن تركيبتها على الصعيد الوطني.
- ستتيح أي معلومات إضافية تقييم ما إذا كانت المناهج الدراسية تجسد أنشطة/فعاليات ثقافية ذات صلة بالمدينة وكيفية تجسيدها.

البعد الجنساني

يبحث هذا المؤشر مرحلة التعليم الإعدادي (إسكد 2) التي يدرَّس فيها كل التلامذة عادة المنهج الوطني نفسه. ولذلك، فإن نسبة الالتحاق بالمدرسة بحسب نوع الجنس ستبيّن حتماً الجانب الرئيسي الجنساني للمؤشر بصرف النظر عن مواد المنهاج الدراسي. وعدد المعلمين بحسب نوع الجنس الذين يدرّسون في هذه المرحلة يشكل هو أيضاً مؤشراً هاماً. ومعهد اليونسكو للإحصاء هو الذي يتولى جمع هذه المؤشرات المتعلقة بالجنسين في جميع البلدان.

17 تعليم الثقافة والفنون

الوصف

أ – عدد الطلاب المسجلين في مرحلتي التعليم ما بعد الثانوي والعالي في الدراسات المتعلقة بالثقافة خلال السنة المرجعية وذلك كنسبة مئوية من جميع الطلاب المسجلين في مراحل التعليم هذه.

ب – عدد الطلاب المتخرجين من مرحلتي التعليم ما بعد الثانوي والعالي في الدراسات الثقافية خلال السنة المرجعية وذلك كنسبة مئوية من جميع الطلاب المتخرجين من مراحل التعليم هذه.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى المشاركة في الدراسات المتعلقة بالثقافة والإبداع في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: قطاع التربية لليونسكو، مكتب التربية الدولي.
- المصادر الوطنية والمحلية: وزارات التعليم التقني والعالي، وزارات الثقافة.

الطريقة

أ – النسبة المئوية لجميع طلاب مرحلة التعليم ما بعد الثانوي المسجلين في برامج تشمل دراسات متعلقة بالثقافة والإبداع. النسبة المئوية لجميع طلاب مرحلة التعليم العالي المسجلين في برامج تشمل دراسات متعلقة بالثقافة والإبداع

ب – النسبة المئوية لجميع الطلاب الحاصلين في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي على شهادة لمشاركتهم في برامج تشمل دراسات متعلقة بالثقافة والإبداع. النسبة المئوية لجميع الطلاب الحاصلين في مرحلة التعليم العالي على شهادة لمشاركتهم في برامج تشمل دراسات متعلقة بالثقافة والإبداع

تعليق

يبيّن هذا المؤشر الصورة العامة لمستوى مشاركة الطلاب في جميع أنشطة التعليم والتدريب ما بعد الثانوي المتصلة بالثقافة والإبداع في المجالات التي يغطيها إطار الإحصاءات الثقافية. وهو يقيّم الأهمية العامة لعددهم، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن المطلوب وجود عدد مرتفع من المسجلين في هذه البرامج (أي أن وجود عدد أو نسبة أعلى ليس بالضرورة «أفضل» من نسبة منخفضة). ويقوم هذا المؤشر على مجالات الدراسة ذات الصلة بالمجالات المعروضة في إطار الإحصاءات الثقافية لمعهد اليونسكو للإحصاء والتي تدرَّس في مراحل إسكد 4–8 (مرحلة التعليم ما بعد الثانوي غير العالي، وبرامج التعليم العالي القصيرة المدة، وبرامج التعليم العالي)[21].

وهذا هو المؤشر الإحصائي الوحيد المخصص للتعليم في مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية. وهو يشكل الأساس لتبيان عدد الطلاب الأكفاء في مجال الثقافة الذين ينضمون سنوياً إلى سوق العمل. لكن ينبغي الإشارة إلى أن العديد من هؤلاء الطلاب لن يعملوا في مجال الثقافة لأن الأجور (خاصة في الوظائف المتدنية المستوى) تنحو لتكون أقل من الأجور في القطاعات الأخرى. وحتى الطلاب الذين حصلوا على علامات عالية قد ينجذبون إلى وظائف أعلى أجراً.

وتشكل عبارة «التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني» (TVET) المصطلح الرسمي للتعليم والتدريب المتصلين بالعمل، سواء تعلق الأمر بالتعليم العالي (كالجامعة، على سبيل المثال) أم التعليم غير الرسمي الذي يوفره إما القطاع العام (كالكلية، على سبيل المثال) أو القطاع الخاص. وللتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني دور بارز في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة – الغايات المتعلقة بالتعليم المشمولة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويصعب تصنيف التعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي (انظر المؤشر السابق)، غير أن البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في برامج التعليم النظامي تقدَّم إلى معهد اليونسكو للإحصاء ويمكن استخدامها بكل ثقة لحساب هذا المؤشر.

وتجمع بلدان عديدة في إطار المؤهلات الوطنية (NQF) بيانات عن مجموعة محددة من المهارات والكفاءات. وعلى الرغم من أن هذه البيانات غير قابلة للمقارنة دولياً (إذ يصعب للغاية تصنيف الآلاف من الدورات الدراسية القصيرة المدة في الإطار المذكور بحسب مستويات التعليم)، وصُممت هذه الدورات الدراسية المشمولة بهذا الإطار لتلبية احتياجات المهن والقطاعات. وبالتالي، ينبغي أن تكون ثمة إمكانية على الصعيد الوطني أو الحضري لتقييم مستويات المشاركة في التعليم والتدريب في مجال الثقافة تقييماً أكثر دقة مما هو مع إسكد[22].

البعد الجنساني

يمكن استخدام مجموعة واسعة من المؤشرات الإحصائية لتقييم الأبعاد الجنسانية لهذا المؤشر:

- يمكن استخدام نسبة المسجلين من إناث/ذكور في مختلف البرامج لمعرفة ما إذا كانت معايير المساواة بين الجنسين تطبَّق أم ما إذا كانت تحارَب.
- يمكن استخدام النسبة المئوية الإجمالية للمسجلين من إناث/ذكور في برامج معينة لتحديد ما إذا كانوا يختارون مجموعة متنوعة من برامج مختلفة.
- يمكن استخدام نسبة المعلمين من إناث/ذكور في مختلف البرامج لتقييم ما إذا كان التلامذة يتلقّون آراء مختلفة بشأن موضوع ما بحسب نوع الجنس.

ويمكن مقارنة الجوانب الجنسانية لمرحلتي التعليم الثانوي وما فوق (إسكد 3-6) بنسبة الإناث/الذكور في المهن الثقافية (المؤشر 7 «العاملون في قطاع الثقافة») لتحديد مدى نقل التحيز ضد الإناث في التعليم والتدريب إلى المهن المتعلقة بالثقافة.

© Malcolm Williams/ flickr.com

الاندماج والمشاركة

يوفر هذا البعد المواضيعي إطاراً لتقييم مدى مساهمة الثقافة في بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز الاندماج والمشاركة. وهو يركز على إمكانية ولوج عالم الثقافة، وحق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية، وحريتهم في التعبير الثقافي، بما يشمل الحرية الفنية وحرية الإبداع. ويبحث هذا البعد أيضاً طرق نقل الممارسات والمواقع والعناصر والتعبيرات الثقافية للقيم والمهارات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي. وأخيراً، تقيّم المؤشرات المقترحة قدرة الثقافة على تحفيز مشاركة المجتمعات المحلية بفاعلية في الحياة العامة.

تساهم الثقافة في الاندماج والمشاركة في المجتمع عبر تحقيق أهداف وغايات شتى من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها:

- يمكن للتنوع الثقافي أن يرفع من مستوى التفاهم المتبادل والاندماج الاجتماعي. ويمكن أن تساعد الأنشطة والعمليات والسياسات الثقافية الشاملة للجميع على تخفيف الشعور بالعدائية والكراهية بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية وعلى تجاوزه، وتأكيد القيم والعادات المشتركة، والتشجيع على الحوار والتفاهم (**الغايتان 10-2__الاندماج الاجتماعي و16-أ منع العنف**). وقبول التنوع الثقافي يحفز أيضاً على وضع مزيد من السياسات غير التمييزية (**الغاية 16-ب__السياسات غير التمييزية**).
- إن منح الجميع إمكانية استخدام المرافق الثقافية يساهم في تحسين البيئة والرفاه اليومي (**الغاية 9-1 __ بنى تحتية جيدة النوعية/استفادة الجميع منها، والغاية 11-7__أماكن عامة مفتوحة أمام الجميع**).
- إن توسيع نطاق الخدمات الثقافية على الإنترنت يزيد من استفادة الجميع وبتكلفة مقبولة من الثقافة (**الغاية 9-ب__الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات**).
- تشكل حرية التعبير، ولا سيما الحرية الفنية، جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الأساسية، فبفضلها تنبثق بيئة مواتية للنقاش المفتوح والمواطنة العالمية (**الغاية 16-10__الحريات الأساسية**).
- توفر الثقافة فرصة للمشاركة الأهلية وتجدد العلاقات بين السلطات العامة والسكان، وغالباً ما تكون بمثابة نقطة التقاء لانخراط المجتمع في الحياة العامة، مما يشجع على اتخاذ القرارات على نحو تشاركي (**الغاية 16-7__اتخاذ القرارات على نحو تشاركي**).

18 الثقافة في سبيل التماسك الاجتماعي

الوصف

إن هذا المؤشر المتعلق بالتماسك الاجتماعي هو كناية عن مجموعة من ثلاثة مؤشرات بارزة:

- **التسامح بين الثقافات:** نسبة الأشخاص الذين لا يعترضون على وجود جار لهم من ثقافة أخرى.
- **الثقة بين الناس:** نسبة الأشخاص الذين يفيدون بأنه يمكن الثقة بأشخاص آخرين.
- **النظرة عن المساواة بين الجنسين:** مدى النظرة الإيجابية للمساواة بين الجنسين (نتيجة ذاتية الطابع).

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم درجة التفاهم بين الثقافات، وقياس مستوى قبول الشخص لأشخاص آخرين منتمين لثقافات أخرى، وقياس التفاوت الموجود بين النساء والرجال من حيث الفرص والحقوق في المشاركة في حياة بلدهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مصادر البيانات

- البيانات الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات محددة (من بينها استبيان روزنبرغ)، ونظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها.
- الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية؛ البارومتر اللاتيني: الثقة بين الناس (A60112)؛ البارومتر الآسيوي: يمكن الثقة بمعظم الناس (Q024)؛ البارومتر الأفريقي: يمكن الثقة بمعظم الناس، أو ثمة ثقة بالآخرين.

ملاحظة هامة: إن الأسئلة وأعداد المتغيرات الحقيقية في هذه الاستقصاءات قد تتغير. ومن الأهمية بمكان بحث الأسئلة التي يطرحها كل بلد من أجل تحديد "أفضل توافق" بينها لمعالجة هذا الموضوع.

الطريقة

بالنسبة للثقة بين أشخاص مختلفي الثقافات

تختلف طريقة الحساب في ضوء البيانات المتوفرة. وطرق الحساب منظَّمة بالتتابع بحسب أفضلية مصدر البيانات.

المعادلة:

$$DoC = \sum_{i=1}^{k} \frac{f}{N} \; / k$$

1 - الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية:

حيث:

fi هو عدد الأشخاص الذين يثقون بالمشمولين بالبند i،

N هم الأشخاص الذين يشكلون المرجع،

K هو عدد العناصر التي نُظر فيها (مثلاً، ثلاثة عناصر باستخدام الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية).

استخدام المتغيرات V35 و V37و V39 (في القسم V43MD_MDI): «الأشخاص الذين يجيبون بأنهم لا يرغبون في أن يكون لديهم كجيران»، تُحسب النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يذكرون أنه من المستحسن ألا تكون من جيرانهم فئات الأشخاص أدناه:

أ - الأشخاص المنتمون إلى مجموعة إثنية مختلفة

ب - المهاجرون/العمال الأجانب

ج - الأشخاص المنتمون إلى دين مختلف

2 - الاستقصاءات الرسمية الوطنية أو الإقليمية:

باستخدام الأسئلة المناسبة الواردة في أحدث استقصاءات رسمية وطنية أو إقليمية، قِس مستوى الثقة بمن يلي:

أ - الأشخاص المنتمون إلى مجموعة إثنية مختلفة

ب - المهاجرون/العمال الأجانب

ج - الأشخاص المنتمون إلى دين مختلف

الطريقة

الثقة بين الثقافات

يمكن إعداد هذا المؤشر باستخدام أحدث البيانات الخاصة ببلدكم الواردة في البيانات الثلاث أدناه المرتّبة بحسب الأفضلية:

1 - الاستقصاءات الرسمية الوطنية أو الإقليمية:
طرح السؤال التالي الوارد في استبيان روزنبرغ: «بشكل عام، هل تعتبر أنه يمكن الثقة بمعظم الناس أم أنه يلزم توخي الحذر الشديد عند التعامل مع الناس؟
أ - يمكن الثقة بمعظم الناس
ب - يلزم توخي الحذر الشديد».

2 - الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية:
إن السؤال التالي الوارد في استبيان روزنبرغ أُدرج في الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية في عام 1981 لقياس درجة الثقة بين الناس: «V23 - بشكل عام، هل تعتبر أنه يمكن الثقة بمعظم الناس أم أنه يلزم توخي الحذر الشديد عند التعامل مع الناس؟
أ - يمكن الثقة بمعظم الناس
ب - يلزم توخي الحذر الشديد».

وسيتمثل المؤشر في النسبة المئوية للأشخاص الذي يجيبون على سؤال روزنبرغ بأنه «يمكن الثقة بمعظم الناس» (انظر أدناه).

النظرة عن المساواة بين الجنسين

تختلف طريقة الحساب في ضوء البيانات المتوفرة.

1 - الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية
لإعداد المؤشر، يرجى الاطلاع على الأسئلة التالية:
أ - (V44) عندما تكون فرص العمل قليلة: ينبغي أن يكون للرجال الحق في عمل أكثر مما للنساء
ب - (V61) الرجال أفضل من النساء كزعماء سياسيين V23
ج - (V62) الجامعة أكثر أهمية للذكر منها للأنثى

اطّلِع على نتائج V44 و V61 و V62 باستخدام التحليل الموجود على الإنترنت لبيانات الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية.
أ - بالنسبة لـ V44، ثمة ثلاثة أجوبة على هذا السؤال هي: «أوافق» و «لا أوافق» و «لا واحد منهما».

انتبهوا في الخلايا ذات الصلة من جدول البيانات إلى النتائج المتصلة فقط بالجواب «لا أوافق»، التي يمكن الحصول عليها بالنقر على علامة التبويب «المتغيرات الهامشية».
ب - بالنسبة لـ V61، ثمة أجوبة متعددة ممكنة على هذا السؤال: 1 أوافق بشدة؛ 2 أوافق؛ 3 لا أوافق؛ 4 لا أوافق على الإطلاق؛ 1 لا أعرف؛ 2 لا جواب؛ 3 لا ينطبق؛ 4 لم يُسأل عن ذلك في الدراسة الاستقصائية؛ 5 غير موجود - غير معروف.
انتبهوا في الخلايا ذات الصلة من جدول البيانات إلى النتائج المتصلة فقط بالجوابين «لا أوافق» و«لا أوافق على الإطلاق»، التي يمكن الحصول عليها بالنقر على علامة التبويب «المتغيرات الهامشية».

ج - بالنسبة لـ V62، ثمة أجوبة متعددة ممكنة على هذا السؤال: 1 أوافق بشدة؛ 2 أوافق؛ 3 لا أوافق؛ 4 لا أوافق على الإطلاق؛ 1 لا أعرف؛ 2 لا جواب؛ 3 لا ينطبق؛ 4 لم يُسأل عن ذلك في الدراسة الاستقصائية؛ 5 غير موجود - غير معروف.
انتبهوا في الخلايا ذات الصلة من جدول البيانات إلى النتائج المتصلة فقط بالجوابين «لا أوافق» و «لا أوافق على الإطلاق»، التي يمكن الحصول عليها بالنقر على علامة التبويب «المتغيرات الهامشية».

تعليق

عن الثقة بين الثقافات

إن هذا المؤشر هو نفس المؤشر المستخدم في مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية. وهو يقيس درجة التسامح مع الثقافات الأخرى، ويمكن اعتباره، شأنه شأن المؤشر التالي، شكلاً من أشكال قياس «الثقة». ويشير التحليل الإحصائي للمقاييس الثلاثة المستخدمة في الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية والواردة هنا إلى أن هذه المقاييس الثلاثة كلها تقيس «بُعد» الثقة نفسه (2017؛ 41–2، الإطار 2–1).

ولم يتم اختيار هذا المؤشر كمؤشر أساسي لسببين رئيسيين. أولاً، إنه مؤشر ذاتي الطابع. فقد تتأثر نتائج الاستقصاءات باتجاهات الرأي القصيرة المدى. وثانياً، إذا كان يمكن الوثوق على الصعيد الوطني بحجم عينة المصدر الأكثر شيوعاً، وهو الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية، فإن نتائج استقصاءات الرأي هذه قد تختلف باختلاف الظروف المحلية السائدة في البلد. وكل شخص يفسر الاستقصاءات المتعلقة بمسألة «الثقة» على الصعيد الوطني أو الدولي يتعين عليه الرجوع إلى الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قياس الثقة (Guidelines on Measuring Trust) (OECD 2017) التي تقدم معلومات واسعة النطاق عن تقييم طرق الاستقصاء وتفسير نتائجه.

وهذا المؤشر، على الرغم من حدوده، يعالج قضية مهمة بالنسبة لتطور قطاع الثقافة.

عن الثقة بين الناس

إن هذا المؤشر هو نفس المؤشر المستخدم في مجموعة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية. وتشكل الثقة بين الناس مؤشراً شائعاً لرأس المال الاجتماعي، وبالتالي إحدى اللبنات الأساسية للتنمية. وشددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017؛ 51) على دور "الثقة" المركزي في رصد أهداف التنمية المستدامة ورأس المال الاجتماعي.

وخضع قياس "الثقة" الدقيق لنقاش أكاديمي مكثف استُخدمت فيه طرق معينة. وكل شخص يفسر الاستقصاءات المتعلقة بمسألة "الثقة" على الصعيد الوطني أو الدولي يتعين عليه الرجوع إلى الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قياس الثقة (2017) التي تقدم معلومات واسعة النطاق عن تقييم طرق الاستقصاء وتفسير نتائجه.

ولم يتم اختيار هذا المؤشر كمؤشر أساسي لسببين رئيسيين. أولاً، إنه مؤشر ذاتي الطابع. فقد تتأثر نتائج الاستقصاءات باتجاهات الرأي القصيرة المدى. وثانياً، إذا كان يمكن الوثوق على الصعيد الوطني بحجم عينة المصدر الأكثر شيوعاً، وهو الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية، فإن نتائج استقصاءات الرأي هذه قد تختلف باختلاف الظروف المحلية في البلد.

عن النظرة إلى المساواة بين الجنسين

إن الممارسات والقيم والمواقف والتقاليد الثقافية هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين الجنسين ونوعيتها على صعيدي الفرد والمحيط وتشكل الأساس لهما، وتمثل العوامل الرئيسية التي تحدد الفرص الممنوحة للنساء والرجال لاختيار الحياة التي يرغبون فيها، والمساهمة في تنمية بلدهم الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستفادة منها.

وهذا المؤشر وصفي فهو يقيس مدى إيجابية النظرة إلى المساواة بين الجنسين وتأييدها من قِبل أفراد المجتمع. وتتراوح النتيجة النهائية بين صفر في المائة و100 في المائة. ونسبة 100 في المائة هي نتيجة مثالية إذ إنها تشير إلى أن المساواة بين الجنسين تحتل مكانة مهمة في المجتمع، وإلى أن الناس يؤيدونها بشدة. وينبغي اعتبار هذه النتيجة المثالية هدفاً أو معياراً مرجعياً ينبغي على أساسه قياس التقدم الذي تحرزه البلدان.

18 الثقافة في سبيل التماسك الاجتماعي

تعليق

عند تحليل النتائج وعرضها، قد يكون من المفيد الاطلاع على التصنيفات الموصى بها للنتائج النهائية بحسب نوع الجنس والفئة العمرية (بالإضافة إلى أي متغيرات رئيسية أخرى متاحة مثل الفئات الريفية/الحضرية أو فئات الدخل الخمس) لأن هذه التصنيفات يمكن أن تعطي معلومات مهمة عن النظرة إلى مسألة المساواة بين الجنسين في مختلف الفئات الاجتماعية والديموغرافية، وأن تساعد على تحديد العوامل التي لا تولي اعتباراً للمساواة بين الجنسين أو تؤيدها. علاوة على ذلك، بما أن المؤشرات الذاتية الطابع تكمل المجالات التي تغطيها المؤشرات الموضوعية الخاصة بهذا البعد (الانضمام إلى صفوف القوة العاملة والمشاركة السياسية والتعليم)، قد يكون من المفيد الربط بين النتائج التي يتم الحصول عليها لكل مجال من هذه المجالات المحددة.

البعد الجنساني

يمكن من الناحية النظرية تقسيم البيانات المستمدة من الاستقصاءات والمستخدمة في مختلف الاستقصاءات المذكورة هنا إلى أجوبة الرجال وأجوبة النساء، مما يتيح مقارنة مواقف الجنسين من مسألتي الثقة بين الناس والمساواة بين الجنسين. غير أن ما يستتبعه تصميم الاستقصاءات من مشاكل في أخذ العينات قد يعني أن هذه البيانات ليست موثوقة عند تصنيفها بحسب نوع الجنس. وفي بعض الحالات، قد توفر هذه البيانات الجهةُ مقدمة البيانات الأصلية حتى لو لم تكن منشورة بصورة ورقية أو على الإنترنت.

19 الحرية الفنية

الوصف

قائمة مرجعية لتحديد مستوى تأييد الحرية الفنية وتبيان المكانة التي يحتلها الفنان.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى إشاعة بيئة مستدامة للفنانين والمبدعين.

مصادر البيانات

- بيانات اليونسكو: التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005.
- المصادر الوطنية والمحلية: وزارة الثقافة، والبيانات الإدارية، واستقصاءات وطنية محددة، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها.

الطريقة

تتضمن القائمة المرجعية أجوبة في شكل أرقام وأخرى نعم/كلا.

تعليق

قد تكون هناك قوانين محلية خاصة بالفنانين، لكن يبدو أنها على الغالب وطنية.

القائمة المرجعية المتعلقة بالحرية الفنية

إن البنود الواردة في هذه القائمة تسري بمعظمها على الصعيد الوطني. غير أن بعض المدن قد تعتبر أن عدداً منها ذو صلة أيضاً بالصعيد المحلي.

الجدول 9. القائمة المرجعية المتعلقة بالحرية الفنية

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
الصكوك الدولية الملزمة التي تم التصديق عليها				
اليونسكو عام 1952: **اتفاقية عام 1971 العالمية لحقوق المؤلف**				
المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 1986: اتفاقية برن لحماية المصنفات والفنية				
اليونسكو عام 1961: الاتفاقية الدولية **لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية** وهيئات الإذاعة				
المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 1971: اتفاقية حماية منتجي الفونوغرامات **من استنساخ فونوغراماتهم دون تصريح**				
المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 1996: **معاهدة حقوق المؤلف**				
منظمة التجارة العالمية عام 1995: **الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة**				
المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 1996: **المعاهدة المتعلقة بالأداء والتسجيل الصوتي.**				
الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني				
اليونسكو عام 1980: **توصية بشأن أوضاع الفنان** (اعتُمدت ونُفذت)				
المؤسسات المستقلة التي أنشئت **لتلقّي الشكاوى والتحقق من الانتهاكات** التي تستهدف الحرية الفنية **والقيود التي تكبّلها.**	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 2			
أدلة على وجود جمعيات محترفين أو وحدات إدارية وطنية **مسؤولة عن تسجيل الفنانين المحترفين** (عدد الفنانين المحترفين المسجلين بحسب نوع الجنس)				
أدلة على وجود سياسات **تدعم الاعتراف بالنساء كفنانات ومحترفات في مجال الثقافة** و/أو رائدات أعمال مبدعات، **وتقدمهن**	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-1 السؤال 3			
أدلة على وجود سياسات تقر بحق الفنانين **في نشر و/أو أداء أعمالهم الفنية بدون أي تدخل مسبق من جانب السلطات**	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 1			
أدلة على وجود سياسات تقر بحق جميع المواطنين **في التمتع بحرية بالأعمال الفنية في الأطر العامة والخاصة**	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 1			
أدلة على وجود **تشريعات تحمي حقوق المؤلف** أدلة على وجود **تشريعات تحمي الحقوق المجاورة**	اتفاقية عام 2005/ المؤشر 22-3			
أدلة على وجود وحدات إدارية/منظمات تابعة للمجتمع المدني مسؤولة عن **جمع وتوزيع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة** (عدد الفنانين المسجلين والأموال التي تُجمع سنوياً)				

الجدول 9. القائمة المرجعية المتعلقة بالحرية الفنية

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
أدلة على **مشاركة الفنانين وجمعياتهم في عمليات صنع القرارات** المتصلة بما يلي: أ - أوضاع الفنيين وحقوقهم ب - تنظيم البيئة الرقمية				
أدلة على وضع أو دعم السلطات العامة لسياسات في السنوات الخمس الأخيرة **لحماية الفنانين الذين قد يتعرضون للخطر أو الموجودين في المنفى**، تشمل على سبيل المثال توفير المساكن الآمنة والتوجيهات والتدريب	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 3			
أدلة على اعتماد سياسات في السنوات الخمس الأخيرة **تكفل الشفافية في صنع القرارات** المتصلة بالاعتمادات الحكومية/ الهبات والمكافآت التي تقدمها الدولة إلى الفنانين أو على مراجعة القائم منها (عن طريق لجان مستقلة، على سبيل المثال).	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 4			
أدلة على اعتماد **برامج حماية اجتماعية** في السنوات الخمس الأخيرة تراعي وضع الفنانين، أو على مراجعة القائم منها (مثل التأمين الصحي، خطط التقاعد، تعويضات البطالة وغيرها)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 5			
أدلة على اعتماد **سياسات اقتصادية** في السنوات الخمس الأخيرة تراعي وضع الفنانين أو على مراجعة القائم منها (مثل الاتفاقات الجماعية وتخفيف الضرائب وأطر تنظيمية أخرى)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 4-2 السؤال 6			
أدلة على تنفيذ أنشطة **لتعزيز الإبداع والكفاءات الرقمية لدى الفنانين** الذين يستخدمون التكنولوجيا الجديدة أ - أماكن للتجريب، مؤسسات حاضنة، ب - برامج تدريب، مثل تصميم المواقع الشبكية، استخدام البرمجيات ومعدات الحواسيب	اتفاقية عام 2005/ الغاية 3-1 السؤال 4			
أدلة على اعتماد سياسات تساعد **الفنانين على نشر أعمالهم على الإنترنت**	اتفاقية عام 2005/ المؤشران 5 و6			
برامج لمساعدة الفنانين ومحترفي الثقافة على التنقل ومشاركتهم الفعلية (الأنشطة الثقافية وبرامج التبادل) (عدد الفنانين المشمولين ببرامج التبادل وأدلة على ذلك)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 2-1			

* يمكن الإجابة على القائمة المرجعية، حسب الاقتضاء، إما بنعم/كلا أو بأرقام أو بأدلة.

البعد الجنساني

ينبغي للمجيبين تقييم البعد الجنساني للحرية الفنية وتأثيره، بما يشمل العناصر المدرجة في القائمة المرجعية مثل:

- نسبة النساء/الرجال في عضوية مختلف لجان الإدارة.
- وجود النساء في المناصب الإدارية العليا والقيادية.
- تحديد ما إذا كانت الخطط والسياسات تأخذ في الاعتبار مصالح النساء الخاصة؛ كدعم الأنشطة الثقافية التي يعتبرنها ذات أهمية خاصة لهن، على سبيل المثال.
- نسبة النساء/الرجال في جمعيات المحترفين التابعة للفنانين وفناني الأداء وموظفي الدعم.
- نسبة النساء المشاركات في البرامج الآنفة الذكر قياساً بنسبة الرجال.

20 الاستفادة من عالم الثقافة

الوصف

مدى توفر البنى التحتية الثقافية قياساً بتوزُّع السكان.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى استفادة الناس بمختلف فئاتهم من المرافق الثقافية.

يأتي هذا المؤشر ليكمل المؤشر 4 «المرافق الثقافية» لأنه يرمي إلى تحديد عدد المرافق الثقافية في مدينة أو بلد ما مقارنة بعدد السكان حيث تتوفر البيانات، ويمكن تصنيفها بحسب أنواع البنى التحتية الثقافية. ويجري الجدول 4 مقارنة تبيّن كيف تقيس مؤشرات مختلفة في هذه المجموعة جوانب مختلفة من المرافق الثقافية (بما في ذلك التمويل والنوعية والعمل/ملاك الموظفين، الزوار).

مصادر البيانات

- معلومات على الصعيدين الوطني والمحلي: البيانات الإدارية، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها.

الطريقة

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم مدى توفر واستخدام المرافق الثقافية بشكل عام مقارنة بالسكان الذين قد يستخدمونها؛ والتقسيمات الفرعية لمدينة أو تجمّع حضري أو تقسيمات إدارية (مثل المناطق، المقاطعات) في بلد ما.

ولكل منطقة إدارية أو مقاطعة، يؤخذ عدد كل نوع من المرافق (كالمتاحف، مثلاً) ومجموع المقيمين فيها. ويُحسب الفرق بينها في البلد/المدينة الذي يشكل مؤشراً على مدى توزُّعها بالتساوي على صعيد البلد كله.

تعليق

يحسب المؤشر عدد مختلف أنواع "الأماكن" الموجودة في كل منطقة إدارية ويحسب الفرق المعياري لمعرفة مدى المساواة في توزيع هذه الأمكنة. ولا يراعي المؤشر حجم هذه الأماكن النسبي ولا نوعية الخدمات التي تقدمها. ويتضح في العديد من الدراسات (كالدراسات المتعلقة بأذربيجان وجورجيا، على سبيل المثال) أن العاصمة تعاني من نقص فيها. لكن الأماكن الموجودة فيها أكبر بكثير وأفضل نوعية من تلك الموجودة في المقاطعات. فالمكتبة الوطنية، مثلاً، ليست إلا عيّنة واحدة منها لكنها تحتوي على آلاف الكتب الصادرة حديثاً، والمسرح الوطني هو أيضاً ليس إلا عيّنة أخرى لكنه أكبر بكثير من جميع المسارح الموجودة في المقاطعات وتستخدمه أبرز شركات الرقص والمسرح الوطنية. وبما أن المؤشر يوفر حساباً بسيطاً، من الأسهل بكثير على البلدان تجميع البيانات ولكن تفسيرها على نحو ما ورد أعلاه أمر صعب.

ويقيس المؤشر 20 هذا مستوى تزويد مختلف المناطق الإدارية أو الأحياء بالمرافق الثقافية. ونوعية هذه المرافق تقيَّم على أساس المؤشر 4 لأن البعد 1 يهتم أكثر بطبيعة البيئة الثقافية وكيفية توزُّع المرافق الثقافية، في حين أن المؤشر التالي 21 يقيس درجة استخدام الناس (النسبة المئوية من مختلف الشرائح السكانية) لمختلف هذه المرافق.

ولا بد من توفُّر البنى التحتية الثقافية لإشاعة الظروف التي تساعد على نشوء قطاعات ومجموعات ثقافية حيوية. وهذه البنى مصدر للحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي توجد فيها المرافق الثقافية. ويواجه العاملون في إدارة الشأن الثقافي صعوبات حادة في إنشاء مؤسسات ثقافية قادرة على الصمود عندما تنقصها الموارد الأساسية، مثل رأس المال ووسائل الإبداع والإنتاج والتوزيع والنشر والتدريب.

البعد الجنساني

يتناول هذا المؤشر كيفية توزُّع المرافق الثقافية. وفي هذا السياق، يمكن تقييم عدة جوانب من المنظور الجنساني:

- نسبة النساء/الرجال في لجان إدارة المرافق الثقافية.
- مدى توفُّر المرافق الثقافية التي تلبي احتياجات النساء والرجال على قدم المساواة.
- نسبة النساء/الرجال زوّار هذه المرافق (انظر جدول المقارنة 10 والمؤشر 21).

الوصف

تقيس المؤشرات الفرعية الثلاثة ما يلي:

1 - **زيارات المواقع الثقافية:** اتجاه عدد زيارات مجموعة مختارة من المواقع أو الأماكن الثقافية أو أماكن فنون الأداء.

2 - **حضور الأنشطة الثقافية:** النسبة المئوية للسكان الذين شاركوا مرة واحدة على الأقل في نشاط ثقافي خارج المنزل في الأشهر الاثني عشر الماضية.

3 - **الأنشطة الثقافية الفردية:** النسبة المئوية للأسر التي تفيد بأنها شاركت في أنشطة ثقافية في المنزل في الأشهر الاثني عشر الماضية (بما في ذلك: استخدام الإنترنت لأغراض ثقافية (طريقة يوروستات).

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تحقيق ثلاثة أغراض بارزة هي:

- تحديد العدد الإجمالي للزيارات إلى المواقع أو المرافق الثقافية. وستُظهر البيانات المتعلقة باتجاه هذه الزيارات ما إذا كان الاهتمام بأنواع معينة منها أو زيارتها في تزايد أم في انخفاض.
- تحديد نسبة السكان الذين يحضرون نشاطاً ثقافياً أو يزورون مرفقاً ثقافياً. وستُظهر البيانات المتعلقة باتجاه هذا الحضور أو الزيارات ما إذا كانت نسبة السكان الذين يحضرون أنشطة ثقافية خارج المنزل على تزايد أو على انخفاض.
- تبيان مدى انخراط الناس في أنشطة ثقافية أو مهارات ثقافية في المنزل (باستثناء أعمال يومية بعينها مثل الطبخ أو الملبس) ورصد دور الأنشطة الثقافية التي تمارس على الإنترنت.

مصادر البيانات

- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات وطنية محددة، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها. وبيانات من مقدمي خدمة الإنترنت.
- استقصاءات إقليمية مثل Eurobarometer و Latinobaromete.

الطريقة

بالنسبة لزيارات المواقع الثقافية

اتجاه عدد التذاكر المبيعة أو زيارات المرافق الثقافية الرسمية في السنة؛ دور السينما والمسرح والحفلات الموسيقية وغيرها من الأنشطة الثقافية التي تنظَّم في أماكن عامة كبيرة.

ترد هذه البيانات عادة لكل 000 1 نسمة، لكن هذا العدد ليس قاسماً دقيقاً لأن أشخاصاً عديدين يُحسبون مرتين أو أكثر (انظر التعليق أدناه).

بالنسبة لحضور الأنشطة الثقافية

النسبة المئوية للأشخاص الذين يفيدون بأنهم حضروا في الأشهر الاثني عشر الماضية أحد الأنشطة التالية:

- أفلام/سينما/مهرجانات أفلام؛
- عرض مسرحي أو راقص؛
- عروض موسيقية حية؛
- زيارة حدائق تاريخية/ثقافية أو مواقع تراثية؛
- زيارة متاحف ومعارض فنية أو معارض مصنوعات حرفية؛
- يمكن توسيع نطاق هذه الأنشطة ليشمل أنشطة أخرى تتوفر عنها هذه البيانات.

ملاحظة مهمة: يتعين، حيثما أمكن، تفصيل هذه الأرقام بحسب نوع الجنس والفئة العمرية والإعاقة والانتماء الإثني والدخل ومستوى التعليم ومتغيرات أخرى.

الطريقة

بالنسبة للأنشطة الثقافية الفردية

حساب النسبة المئوية للأشخاص الذين يفيدون بأنهم شاركوا في الأشهر الاثني عشر الماضية في أحد الأنشطة التالية:

- أداء فني/تعلّم الموسيقى والرقص، مثلاً؛
- ممارسة فنون بصرية وأنشطة حرفية (مثل الرسم والنحت وصناعة الفخار).

وثمة فئات دقيقة في إطار هذه الأنشطة تتوقف معرفتها على مدى توفر البيانات عنها.

بالنسبة لاستخدام الإنترنت لأغراض ثقافية

حساب النسبة المئوية للأشخاص الذين يفيدون بأنهم شاركوا في الأشهر الاثني عشر الماضية في أحد الأنشطة التالية:

- قراءة الأخبار على الإنترنت؛
- اللعب/تنزيل ألعاب أو صور أو أفلام أو موسيقى؛
- الاستماع إلى الراديو على شبكة الإنترنت؛
- الاطلاع على مواقع «wikis» الإلكترونية؛
- إنشاء مواقع أو مدونات إلكترونية.

والقاسم الذي تستخدمه يوروستات هو السكان الذين استخدموا الإنترنت في الأشهر الثلاثة الماضية. وثمة قاسم آخر - جميع السكان (في الفئة العمرية التي أعطيت) - يمكن أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار.

تعليق

عن زيارات المواقع الثقافية

إن البيانات الإدارية المتعلقة بعدد زيارات المواقع أو التظاهرات الثقافية (مثل المهرجانات) غالباً ما تتوفر عندما يُغلق المدخل و/أو عندما يكون الدخول مدفوعاً. وتغيُّر هذا العدد يمكن أن يعني تغيُّر جاذبية الأنشطة الثقافية أو الطلب عليها. ويفضَّل استخدام المؤشرات التالية المتعلقة بمسألة «المشاركة» لأنها تحسب عدد الأشخاص لا الزيارات، وهذا المؤشر يمكن أن يكون أكثر شيوعاً في البلدان النامية.

ومن المحتمل أن يكون هذا العدد متوفراً عن مجموعة مختلفة من المرافق الثقافية بحسب السياق الوطني، ولكنه يشمل عادة المتاحف وصالات العرض الفنية والمكتبات العامة، فضلاً عن المسارح ومراكز فنون الأداء. وهذا المؤشر مناسب لرصد اتجاه عدد زوّار إلى المجموعة نفسها من هذه الأماكن أكثر مما هو مناسب لمقارنتها دولياً. وبالتالي، عند استخدامه بهذه الطريقة، يمكن أن يبين ما إذا كان الاهتمام بمرفق ما يشتد وما إذا كانت كل المقاعد المخصصة للأنشطة الثقافية مملوءة.

وهذا المؤشر، مع أنه يمكن اعتباره مؤشراً عن «المشاركة» - لأنه يوضح إلى حد ما مستوى الاهتمام بالأنشطة الثقافية - من المهم الإشارة إليه كمؤشر عن «الزيارات» لأنه، على نحو ما تقدم، يمثل عدد المقاعد التي يتم شغلها أو البطاقات التي تباع لا عدد الأشخاص. فعلى سبيل المثال، إذا كان ثمة شخص يذهب إلى دار السينما أربع مرات شهرياً، يرجَّح أن يسجَّل في إطار هذا المؤشر أربع مرات. ومن المعروف جيداً أن عدداً متزايداً من «الزيارات» (مثل مبيعات البطاقات) يمكن أن يمثل زيارات متكررة من جانب «الطبقة المثقفة» وليس زيارات من قاعدة واسعة من الناس[23]. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البيانات الإدارية لا تجمَّع عادة بحسب العمر أو نوع الجنس أو مواصفات أخرى. وفي المقابل، فإن المؤشرات التالية المتعلقة بمسألة "المشاركة" تقيس عدد الأشخاص ويمكن استخدامها لقياس مدى مشاركة جميع فئات المجتمع الاجتماعية والثقافية في الأنشطة الثقافية.

تعليق

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يحدد في كثير من الأحيان المنطقة التي يأتي منها الزوار، في حين أن المؤشرات المستندة إلى الاستقصاءات التي تشمل الأسر يمكن أن تُستخدم لتحديدها. ويمكن أن يشمل هذا المؤشر السياح إلى جانب السكان المحليين وسكان مناطق أخرى من البلد، ولكن يمكن في إطار المؤشرات التالية تمييز السياح والمشاركة الثقافية بحسب أنحاء البلد. وفي بعض الأحيان، لئن كان هذا الأمر نادراً، قد يرتبط عدُّ البطاقات المبيعة أو الزيارات بإجراء استقصاء مباشر للحضور يمكن أن يبيّن نسبة الزوّار الأجانب، على سبيل المثال.

والمرافق التي يغطيها هذا المؤشر يمكن إدراجها ضمن تلك التي تمت زيارتها في إطار المؤشرات التالية، ولكنها تُحسب في هذه الحال على مستوى المرفق نفسه. ولا يمكن تحديد مقدار "التداخل" بين "الزيارات" و"الحضور"، مما يجعل مقارنتهما أمراً مستحيلاً.

عن حضور الأنشطة الثقافية

يُعتبر هذا المؤشر عادة المؤشر «الأساسي» لقياس المشاركة الثقافية، فهو يقيّم مستوى حضور أفراد الأسرة لمسارح فنون الأداء ولصالات العرض الفنية وغيرها من الفعاليات الثقافية.

ويستند المؤشر السابق إلى البيانات الإدارية؛ وعدد "الداخلين" أو البطاقات المبيعة أو المقاعد المملوءة الذي يُحسب. وكثيراً ما لا تكون هذه البيانات مبوبة بحسب العمر أو نوع الجنس أو الشرائح الاجتماعية والسكانية. وفي المقابل، يستند هذا المؤشر والمؤشرات التالية المتعلقة بمسألة "المشاركة" إلى البيانات المستمدة من الاستقصاءات. والاستقصاءات المعنية تجمع عادة بيانات جوهرية عن عدد كبير من المتغيرات الاجتماعية والسكانية، ولا سيما نوع الجنس والعمر، لكن وفي كثير من الأحيان عن متغيرات مهمة أخرى مثل الإعاقة أو الانتماء الإثني أو الدخل. وكل هذه الأبعاد مهمة للبلدان التي تسعى إلى ضمان مشاركة فئات متنوعة في إطار متنوع من الأنشطة الثقافية.

وبالتالي فإن تحليل هذه الأنشطة بالتفصيل في غاية الأهمية ويمكن أن يعكس العديد من جوانب التنوع الثقافي. ويمكن أن يعكس أيضاً أنواعاً عديدة من الأنشطة الثقافية قد تختلف درجة أهميتها باختلاف المجتمعات والمدن والمقاطعات وغيرها. ولهذا السبب تجري بلدان عديدة استقصاءات مخصصة للمشاركة الثقافية[24]. غير أن ثمة إدراكاً أن هناك بلداناً عديدة تفتقر إلى الموارد اللازمة لإجراء مثل هذه الاستقصاءات، وإذا تعذر تضمين الاستقصاءات الحالية الأسئلةَ المشمولة بالاستقصاءات المتعلقة بالمشاركة الثقافية، يُقترح استخدام البيانات الإدارية على النحو المشار إليه في المؤشر السابق.

الصعيد الحضري

الاستقصاءات الوطنية التي تتضمن أسئلة عن المشاركة الثقافية قد لا تشتمل على ما يكفي من عينات ليتسنى تقديرها مقارنة بعدد سكان المدينة. لذلك، ينبغي أن تفكر المدن في إجراء استقصاءاتها الخاصة بشأن المشاركة الثقافية، ولا سيما كجزء من تقييم سياسات وبرامج بارزة من قبيل اعتماد استراتيجية سياحية جديدة أو تقييم مهرجان كبير. وفي بعض الحالات، يمكن للمدن "زيادة" العينة المشمولة بالاستقصاءات الوطنية وذلك عبر المساعدة على إجراء عدد كاف من المقابلات المحلية لكي تصبح العينة ذات مصداقية. وإن تعزيز مدينة ما للاستقصاءات الوطنية بدلاً من إجراء استقصاءاتها الخاصة بها ينطوي على إيجابية فهو يتيح مقارنتها بمناطق أخرى من البلد كما بالسياق الوطني العام.

عن الأنشطة الثقافية الفردية

إلى جانب الأنشطة الثقافية التي تنظَّم خارج "المنزل"، ثمة أنشطة ثقافية عديدة تشكل جزءاً من أنشطة الناس العادية. وتشمل قراءة الكتب، ومزاولة فنون الأداء/دراسة الموسيقى أو الرقص، بالإضافة إلى الفنون البصرية والأنشطة الحرفية مثل الرسم والنحت وصناعة الفخار. وفي العديد من البلدان، يشكل رفع عدد الأشخاص المشاركين في هذه الأنشطة هدفاً مهماً في سياساتها العامة.

تعليق

الفرق بين هذا المؤشر والمؤشر السابق هو أن المؤشر السابق يقيّم النسبة المئوية للأفراد (بحسب نوع الجنس أو العمر أو الإعاقة) الذين يشاركون كجمهور في فعاليات/أنشطة ثقافية. ويقيس هذا المؤشر مدى أداء الناس دوراً فعلياً في أنشطة ثقافية. ومع أنه يمكن إدراج النشاط المدفوع الأجر في إطار هذا المؤشر، إلا أن الهدف المنشود هو التحقق من مدى أداء السكان نشاطاً ما لمتعتهم الشخصية، كتعلّم العزف على آلة موسيقية في المنزل، على سبيل المثال. والجمهور الذي يحضر هذا «الأداء» لا يتجاوز عادة إطار الأسرة المباشرة. فقد يتدرب ممثل ما (محترف أم هاوٍ) في منزله على دور ما، ولكنه نادراً ما يستخدم المنزل (ولكن ليس «البتة») كمكان لأدائه أمام جمهورٍ أوسع نطاقاً يدفع له مبلغاً مالياً لقاء ذلك. وقد تكون لدى البلدان والمدن سياسات ترمي إلى زيادة عدد الأشخاص القادرين على القيام بأنشطة ثقافية أو تعلمها.

والمشاركة في الأنشطة الثقافية تصنَّف أحياناً عبر التواجد وسط الحضور على أنها مشاركة ثقافية سلبية بينما يوصف النشاط الثقافي المدرج في هذا المؤشر بأنه المشاركة الفعلية فيه. ولا يمكن التمييز دوماً بين هذين النوعين من المشاركة. ففي الاحتفالات الأهلية والممارسات التقليدية، قد تنتقل الآلات الموسيقية أو أداء الأدوار من شخص إلى آخر من بين الحضور. وقد يتعين على كل شخص الرقص أمام المجموعة. وفي هذه الحالات، يكون الشخص تارة متفرجاً وطوراً أخرى مؤدياً لدور في إطار النشاط الثقافي نفسه. ويمكن لهذا التمييز أيضاً أن يساعد على التمييز بين الحضور الرسمي في "الأماكن" الرئيسية والممارسات الثقافية غير الرسمية وغير الملموسة.

الصعيد الحضري

ولذلك يلزم تفسير هذا المؤشر تفسيراً دقيقاً بموازاة المؤشر السابق. وفي إطار العواصم الحضري، على سبيل المثال، يرتاد ذوو الدخل المرتفع الأماكن البارزة المخصصة للفنون البارزة كجمهور متفرّج، في حين أن سكان المجتمعات المحلية يضطلعون بنشاط ثقافي غير رسمي فيؤدون دوراً على المسرح ويكونون جمهوراً على حد سواء، أي فاعلين وسلبيين، ومرسِلين ومتلقّين للنشاط الثقافي.

استخدام الإنترنت لأغراض ثقافية:

إن هذه الفئات، المشار إليها بالأنشطة الثقافية على الإنترنت، تُجمع حالياً من خلال الاستقصاء الذي أجراه يوروستات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أنها يمكن أن تتغير في المستقبل، لأن الاستقصاء يتكيف مع الأشكال الجديدة لاستخدام الإنترنت[25]. وتستخدم الاستقصاءات الكورية فئات مماثلة من الأنشطة الثقافية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[26].

البعد الجنساني

إن البيانات المستمدة من الاستقصاءات والمستخدمة في مختلف الاستقصاءات المذكورة هنا يمكن من الناحية النظرية تقسيمها إلى أجوبة الرجال وأجوبة النساء، مما يتيح مقارنة مواقف الجنسين من مسألتي الثقة بالناس والمساواة بين الجنسين. غير أن المشاكل الناجمة عن أخذ العينات لإعداد الاستقصاء يمكن أن يعني أن هذه البيانات غير موثوقة عند تصنيفها بحسب نوع الجنس. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه البيانات متوفرة لدى مقدم البيانات الأصلية حتى لو لم تكن منشورة بصورة ورقية أو على الإنترنت.

22 العمليات التشاركية

الوصف

قائمة مرجعية لتحديد مدى مشاركة كل أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمعات المحلية، في عمليات إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الثقافية التي تهمّهم.

الغرض

يرمي هذا المؤشر إلى تقييم الفرص الممنوحة للمجتمع المدني – ولمحترفي الثقافة ولا سيما الأقليات – للمشاركة في إعداد وتنفيذ أنشطة ثقافية فضلاً عن السياسات والتدابير والبرامج التي تهمّهم، على الصعُد الوطني والإقليمي/البلدي/المحلي.

وهذا المؤشر يكمل المؤشر 12 «حوكمة الثقافة» لأنه يرمي إلى تقييم مدى مشاركة المواطنين والمجتمعات والسكان المحليين في جميع العمليات التي يستتبعها وضع وتنفيذ السياسات والمشاريع المتصلة بالثقافة.

مصادر البيانات

- التقارير الدورية عن اتفاقيات أعوام 1972 و2003 و2005.
- المصادر الوطنية والمحلية: البيانات الإدارية، واستقصاءات وطنية محددة، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة عند توفرها.

الطريقة

تتضمن القائمة المرجعية أجوبة في شكل أرقام ونعم/كلا

الجدول 10. القائمة المرجعية المتعلقة بالإدارة والحوكمة على أساس تشاركي

	مرجع الاتفاقية	نعم/كلا	الرقم	الأدلة
المشاركة في نظم إدارة التراث وحوكمته				
أدلة على المجتمعات والمجموعات والأفراد الذين يشاركون **مشاركة فعالة في وضع السياسات الثقافية** وتعريف التدابير الإدارية التي تتضمن مسألة التراث (المادي وغير المادي) وصونه	اتفاقية عام 2003/ المؤشران 17 و11-4			
أدلة على مشاركة **المجتمعات المحلية** في عملية صنع القرار بشأن **تحديد وتسجيل عناصر التراث** (المادي)	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 31			
أدلة على وجود **آليات تديرها المجتمعات المحلية أثناء جرد عناصر التراث غير المادي.**	اتفاقية عام 2003/ المؤشران 1-3 و1-8			
عدد الممتلكات التراثية التي تتوفر خطة لإدارتها تتضمن **إطاراً رسمياً لمشاركة المجتمع المحلي فيها**	اتفاقية عام 1972/ المؤشر 32			
عدد **برامج التدريب** التي استهدفت العام الماضي المجتمعات المحلية والمجموعات والأفراد	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 3-1			
أدلة على اعتماد سياسات وتدابير تؤيد تنوع وسائل الإعلام عبر تشجيع **البرامج المجتمعية المخصصة للفئات المهمشة** (السكان الأصليون والمهاجرون واللاجئون)	اتفاقية عام 2005 /الغاية 1-2 السؤال 2اتفاقية عام 2003/ المؤشر 18			
أدلة على أن **المجتمعات المحلية تعدّ دراسات علمية وتقنية وثقافية** بشأن التراث **الثقافي غير المادي** (**عدد هذه المجتمعات التي تقوم** بالرصد والبحث وأمثلة على العمل الذي تضطلع به)	اتفاقية عام 2003/ المؤشر 22			
تدابير محددة متخذة **لرفع مستوى مشاركة الأقليات و/أو السكان الأصليين في الحياة الثقافية**				
السياسات والتدابير التي أُعدت في السنوات الخمس الأخيرة **بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني** من أجل تعزيز التنوع في التعبيرات الثقافية	اتفاقية عام 2005/ الغاية 1-4			
المبالغ الفعلية التي تنفقها منظمات المجتمع المدني لتعزيز التنوع في التعبيرات الثقافية (قيمة النفقات الفعلية)	اتفاقية عام 2005/ الغاية 1-4			

* الأجوبة على القائمة المرجعية تشمل، حسب الاقتضاء، إما نعم/كلا أو أرقاماً أو أدلة.

الجدول 11- مشاركة محترفي الثقافة والفئات المحرومة (اتفاقية عام 2005/الغاية 1-4)[27]

تسري هذه البنود على الصعيدين الوطني والمحلي

	المحترفون	الأقليات والفئات المحرومة
المشاركة في نظم إدارة التراث وحوكمته		
هل من آليات مؤسساتية (اجتماعات دورية، لجان) توفر إطاراً للحوار بين الممثلين والمسؤولين الإداريين بشأن: أ - إعداد السياسات، ب - إدارتها، ج - تنفيذها د - رصدها وتقييمها		
هل يمكن اعتبارها قائمة (اجتماعات رسمية عُقدت في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية)؟ أم لا (لم تُعقد أي اجتماعات رسمية في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية)؟		
هل هي دائمة (كاللجان، مثلاً)؟ أم مؤقتة (كالاجتماعات، مثلاً)؟		
هل هذه القرارات ملزمة أم أن الغرض منها إسداء المشورة؟		

البعد الجنساني ♀♂

ينبغي للمجيبين تقييم البعد الجنساني لعمليات التشاركية وتأثيره، بما يشمل العناصر المدرجة في القائمة المرجعية مثل:

- نسبة النساء/الرجال في عضوية مختلف لجان الإدارة.
- وجود النساء في مناصب إدارية عليا وقيادية.
- تحديد ما إذا كانت الخطط والسياسات تأخذ في الاعتبار مصالح النساء الخاصة؛ كدعم الأنشطة الثقافية التي يعتبرنها ذات أهمية خاصة لهن.
- يركز هذا المؤشر بشكل خاص على تمثيل الأقليات والفئات المحرومة. يتعين الإشارة إلى ما إذا كانت هذه الأقليات والفئات ممثَّلة برجال ونساء على حد سواء.

الاستنتاجات والتوصيات

إن **مؤشرات الثقافة|2030** التي استندت إلى اتفاقيات اليونسكو وبرامجها المتعلقة بالثقافة، تشكل وسيلة لتحليل مدى مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي رفع مكانة الثقافة في الخطة الدولية للتنمية. وهذا المنشور الذي أُعد بناء على **نهج قائم على الأدلة**، يهدف إلى إظهار القيمة المضافة التي تنطوي عليها الثقافة لمواجهة التحديات العالمية – مثل تغيّر المناخ، والحد من الفقر المدقع، وزيادة فرص العمل، وضمان التعايش السلمي - إلى جانب تحقيق الرفاه للشعوب. ويمكن استخدام هذه المؤشرات المواضيعية لتحسين السياسات التي توضع بشأن قطاع الثقافة وقطاعات أخرى من السياسات العامة، والحث على ضرورة توسيع نطاق الجهات الفاعلة التي ينبغي التعاون معها لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد.

ولكي تقاس وتُرصد بدقة آثار الثقافة على تحقيق غايات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، ينبغي أن تعتمد البلدان والمدن، قدر الإمكان، على **مصادر البيانات الوطنية والمحلية الموجودة**، وعلى البيانات التي تجمعها المنظمات الدولية وغير الحكومية، وأن تقيّم **البيانات النوعية والكمية** على حد سواء. وفي ضوء معدلات التوسع الهائلة التي تشهدها المناطق الحضرية في العالم، ينبغي قياس مساهمة الثقافة فيها بصورة منفصلة لتوفير **بيانات خاصة بالمدن** يمكن أن تساعد في تعزيز دور الثقافة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتحسين أوجه التآزر بين ما لدى اليونسكو من شبكات وبرامج بشأن المدن.

ويتطلب تطبيق **مؤشرات الثقافة|2030** بدقة بناء **القدرات الإحصائية والتحليلية** للهيئات المعنية ورفع مستوى فهم دور الثقافة وخصائصها. ولتقييم تأثير الثقافة، بوصفها رابطاً يصل بين تخصصات متعددة، لا بد من **تعاون** المؤسسات والقطاعات كافة، بدءاً من تلك المعنية بالتعليم وانتهاء بالبيئة. ويجب مقاربة مسألة **المساواة بين الجنسين**، لكونها أولوية **شاملة لكل المجالات**، مقاربةً مستعرِضة عند تقييم مساهمة الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وينبغي معالجتها إما عبر جمع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس أو عبر تبيان الجوانب الجنسانية للسياسات والقوانين والإجراءات المعتمدة. وكلما أمكن، في الوسع تطبيق طريقة التصنيف نفسها على خصائص فردية أخرى قد تفضي إلى التمييز (مثل العمر أو الانتماء الإثني أو الإعاقة). وعند جمع البيانات، من المهم أن تصنفها السلطات، حيثما أمكن، بحسب نوع الجنس أو العمر أو الإعاقة أو الانتماء الإثني أو الدخل أو التعليم أو أي متغيرات أخرى ذات صلة على الصعيدين المحلي والوطني.

واستُحدثت **مؤشرات الثقافة|2030** كأداة طموحة لمساعدة البلدان والمدن في تقييم تقدمها وقياس نتائج سياساتها. والدليل على حدوث تغيير مع مرور الوقت في المكان ذاته يشكل خطوة أساسية للتشدد في الدفاع عن دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة ولوضع مسألة الثقافة في صلب السياسات والأعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التوصيات

البيئة والقدرة على الصمود

1 - **تحسين عمليات تقييم الموارد المالية التي تلتزم بها البلدان والمدن لصون التراث الثقافي والطبيعي، وتوفير أدلة على دور الثقافة في تعزيز القدرة على الصمود لمواجهة آثار تغير المناخ والإدارة المستدامة للبيئة، وتحسين نوعية البيئة الحضرية.** وتحسين طريقة تقييم استثمارات البلدان في الإدارة المستدامة للتراث الثقافي والطبيعي والدليل على التزامها بهذا النوع من الإدارة سيساهمان في تحسين نوعية البيئة الحضرية، وفي تعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ في سياق العمل المناخي وفي الحد من مخاطر الكوارث.

1-1 ينبغي للسلطات الوطنية والمحلية الانطلاق من **منهجية معهد اليونسكو للإحصاء** من أجل **تصنيف نفقاتها** (من القطاعين العام والخاص) على صون التراث الثقافي والتراث الطبيعي بأسرهما بحسب نوع التراث ومستوى الحكومة ونوع النفقات ونوع الموارد المالية المقدمة من القطاع الخاص.

2-1 يلزم أن تتابَع عن كثب عملياتُ إدارة وصون التراث الثقافي والطبيعي والممارسات والتحف التاريخية المنقولة مع توفير **أدلة مستمدة من البيانات الإدارية والبيانات الواردة في اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة والاستقصاءات الوطنية** للكشف عن مواطن القوة والضعف التي ينطوي عليها العمل على الصعيدين الوطني والحضري، وخصوصاً في ضوء التوسع الحضري غير المسبوق.

3-1 تحسين عملية تقييم التدابير المتخذة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز القدرة على الصمود لمواجهة آثاره من خلال صون التراث المادي وغير المادي والطبيعي وإدارته بشكل دائم على صعيد البلد وفي المدن، وأيضاً من خلال **قياس مدى استخدام تقنيات ومواد البناء التقليدية** والمستدامة والطبيعية في أساليب التشييد الجديدة في المناطق التاريخية.

4-1 ينبغي للسلطات المحلية والوطنية **تقييم مستوى تنوع المرافق الثقافية وكيفية توزّعها مكانياً** ليتسنى تعزيز أشكال التعبير الثقافي لجميع الفئات السكانية الاجتماعية/الثقافية وتبيان مدى وصولها إلى أوسع مجموعة ممكنة من محترفي الثقافة ومن المؤسسات الثقافية.

5-1 إن التحقق من الأماكن العامة على مستوى المدن ينبغي أن يشمل حجمها وعددها وكيفية توزّعها مكانياً واستخدامها، كوسيلة لضمان المساواة في الاستفادة من الحياة الثقافية ولضمان تنوعها.

الازدهار وسبل الرزق

2. **القياس الكمي والنوعي لما تنطوي عليه الثقافة من طاقات للمساهمة في درّ الإيرادات على الصعيدين الوطني والحضري وتوفير سبل الرزق وخلق فرص العمل.** وإن تقييم مستوى مساهمة الثقافة في درّ الدخل والإيرادات وخلق فرص العمل من خلال السلع والخدمات والمؤسسات الثقافية من حيث هيكليات الحوكمة الموجودة يمكن أن يساعد على تحفيز وإتاحة النمو الاقتصادي وعلى جعل الاقتصادات أكثر شمولية واستدامة.

1-2 6 7

إن تقييم مساهمة قطاع الثقافة في النمو الاقتصادي، بما في ذلك مستوى الإنتاج، وتتبّع **معدلات العمل واتجاهات عدد العاملين في قطاع الثقافة**، أمران ضروريان لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وخلق فرص العمل وخاصة في أوساط الشباب، وتعزيز دور الثقافة في التخفيف من وطأة الفقر.

2-2 8

لمعرفة ما إذا كانت الظروف مواتية للمؤسسات الثقافية الصغيرة والمتناهية الصغر، ينبغي تقييمها **استناداً إلى اتجاه عدد المؤسسات الثقافية**. ويعطي هذا العدد صورة عامة عن نمط التغيير في طبيعة عمل هذه المؤسسات (مثل التوازن بين القطاعات الفرعية، ومجالات التركيز، وجمع الأنشطة الثقافية المتماثلة وتصنيفها في مجموعات وغير ذلك).

3-2 9

يشكل **تحديد نفقات الأسرة على الثقافة في شكل نسبة مئوية من إجمالي نفقاتها** أمراً ضرورياً لتقييم حجم الأسواق المحلية للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية ولإرشاد السياسات المتعلقة بالثقافة التي يمكن أن توسع نطاق الاندماج الاجتماعي من خلال الأنشطة الثقافية.

4-2 10

إن تتبّع **تصدير السلع والخدمات الثقافية كنسبة مئوية من جميع الصادرات** يبين الطلب الدولي على السلع والخدمات الثقافية للبلد والمدينة ويعطي نظرة دقيقة عن الأطر التنظيمية التي يمكن تمتينها لزيادة ما يصدَّر منها.

5-2 11

يجب أن يحاول كل إطار ثقافي **الحصول على صورة واضحة عن النفقات العامة على الثقافة والفنون من مجموعة مصادر تمويل شتى**. ومن ثم، يجب تصنيف البيانات لتمييز الدعم المباشر الوارد من الحكومة المركزية عن المصادر المحلية بما فيها الهبات المقدمة إلى المجتمعات المحلية والمبالغ التي تُدفع للمنظمات غير الحكومية. وتساعد مراقبة مستوى النفقات العامة على معرفة وقْع المال العام على خلق فرص العمل وعلى أشكال التعبير الثقافي للمجتمعات المحلية.

6-2 12

يجب على السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية **تتبع السياسات واللوائح السارية الرامية إلى مؤازرة قطاع الثقافة** لضمان توفُّر الظروف المناسبة للعمل والتجارة من أجل تحسين سبل الرزق وفتح المجال أمام الثقافة لكي تساهم بأقصى طاقتها في الاقتصاد. وثمة مؤشرات أخرى، مثل النفقات العامة والاتجاهات في خلق فرص العمل، ستؤازر السياسات القائمة على الأدلة وتبيّن الإنجازات التي تحققت من تنفيذها.

المعارف والمهارات

3 - يجب على السلطات الوطنية والمحلية مراقبة مدى دعم سياسات ومؤسسات نظام التعليم والتدريب لدمج ونقل وتعميم المعارف والمهارات الثقافية في المجالات الإبداعية وتقدير التنوع الثقافي والتدريب في مجال الثقافة. وإن الإضاءة على الممارسات التقليدية والتنوع والتعريف بهما في المناهج الدراسية، وتشجيع التعددية اللغوية والتعليم في مجال الثقافة والفنون، تعزز التعلم وتحث على احترام تعدد الثقافات. ولقياس مدى تحقيق البلدان لهذه الأهداف، ينبغي للبلدان والمراكز الحضرية تتبّعها وتقييمها بانتظام.

13 1-3 تقييم مدى **تضمّن** برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة **مسائل التنوع الثقافي والتراث والقيم الثقافية** على كل مستويات التعليم في السياسات والمناهج الدراسية والممارسة العملية في قاعات الدرس.

14 2-3 التحقق من **مدى توفُّر التدريب** المتعلق بالتراث والمجالات الإبداعية على جميع مستويات التعليم والتدريب.

15 3-3 استخدام المناهج الدراسية الوطنية والمحلية لتقييم مدى انتشار التعددية اللغوية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي **لفتح قنوات الحوار بين الثقافات وفهم التنوع الثقافي.** وينبغي أن تركز السلطات المحلية على الحصول على سجلات موثقة بوضوح عن لغة التعليم والتدريس "الفعلية".

15 4-3 تقييم مدى إدراج المجالات الثقافية والإبداعية في مناهج مرحلة التعليم الثانوي لرصد مستويات الإبداع وتقدير تنوع أشكال التعبير الثقافي. ويتعين على المدارس الثانوية، من أجل تحديد الوقت المخصص لتعليم الثقافة، أن تستخدم تعريفاً واسعاً وشاملاً لـ "المواضيع الثقافية".

16 5-3 تحديد نسبة الطلاب الذين يتلقّون التدريب في المجالات الثقافية والإبداعية. ويتيح هذا الأمر تكوين صورة تقريبية عن **مشاركة الطلاب في كل الدروس ودورات التدريب في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي في جميع المجالات ذات الصلة بالثقافة.** ويمكن استخدام أطر المؤهلات الوطنية لتقييم مكانة الثقافة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم غير النظامي.

الاندماج والمشاركة

4 - تقييم قدرة الثقافة على تعزيز المشاركة والاندماج والتماسك الاجتماعي عبر تقييم مدى استفادة الجميع من المرافق الثقافية، والحق في المشاركة في أشكال التعبير الثقافي وفي ممارستها، وإشاعة بيئة تنمّي الحرية الفنية والتنوع الثقافي وتشرّع الباب أمامهما. وهذه الأمور، مجتمعةً، تعطي صورة عن المشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية في الحياة العامة، التي بدورها تعزز التماسك الاجتماعي وفهم الثقافات الأخرى وتجعل المجتمع أكثر أماناً.

1-4 18 بحث مدى تقدير المنتمين لثقافات أخرى بحيث **يضطلعون بالأنشطة الثقافية ويشاركون فيها** وذلك بقياس مستوى التفاهم بين الثقافات واحترام حقوقها.

2-4 19 التحقق من مستوى **درجة الحرية الفنية وتقييم مدى شيوع بيئة مستدامة للفنانين والمبدعين** من خلال توفير السياسات والقوانين التنظيمية التي تضمن حرية الإبداع والتعبير.

3-4 20 تقييم ما إذا كانت لدى جميع أنحاء البلد والأحياء الحضرية إمكانية الاستفادة بالتساوي من مجموعة المرافق الثقافية بأكملها. ويتعين على السلطات المحلية **تقييم قدرتها على توفير إمكانية الوصول إلى المرافق لاستخدام المعارف والخدمات والسلع الثقافية وخلقها وتوزيعها ونشرها**، حرصاً منها على تلبية الطلب على الثقافة على الصعيدين الوطني والحضري.

4-4 21 رصد مستوى المشاركة الثقافية عبر تحديد نسبة الأشخاص الذين يزورون المواقع والمرافق الثقافية ويحضرون الفعاليات الثقافية، إلى جانب المعلومات التي تقدمها الأسر عن الأنشطة الثقافية التي يمارسها أفرادها في المنزل بما فيها استخدام الإنترنت لأغراض ثقافية. وينبغي للسلطات المحلية **التعاون مع المؤسسات الثقافية والمجتمع المدني لتحسين جمع البيانات عن زوّار المرافق الثقافية والمشاركين فيها، ولا سيما عبر الاستقصاءات التي تشمل الأسر والبيانات الإدارية عن عدد زيارات المرافق الرئيسية**، وذلك دعماً للسياسات الرامية إلى زيادة نسبة المقيمين الذين يشاركون في الأنشطة الثقافية، فضلاً عن العمل على مشاركة عدد مستدام من السياح فيها.

5-4 22 تقييم **الفرص المتاحة للمجتمع المدني ومحترفي الثقافة للمشاركة في عمليات صنع القرارات** المتعلقة بالأنشطة الثقافية بما في ذلك وضع السياسات والتدابير والبرامج التي تهمّهم، على الصعيدين الوطني والمحلي.

المراجع

European Union. 2016. *Culture statistics*. Luxembourg, European Union.

الأمم المتحدة 2014. *إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030*. نيويورك، الأمم المتحدة 2018.

التقرير المتعلق بأهداف التنمية المستدامة لعام 2018. نيويورك، الأمم المتحدة.

UNESCO–UIS. 2006. *Guidelines for measuring cultural participation*. Montreal, UNESCO–UIS. UNESCO–UIS. 2009.

UNESCO *Framework for Cultural Statistics*. Montreal, UNESCO–UIS 2009.

UNESCO–UIS 2012. *International Standard Classification of Education ISCED 2011*

UNESCO–UIS. 2014. *The globalisation of cultural trade: a shift in consumption. International flows of cultural goods and services 2004-2013*. Montreal, UNESCO–UIS.

اليونسكو – معهد اليونسكو للإحصاء 2014. *مجالات التعليم والتدريب 2013 إسكد–مجالات (ISCED–F 2013)*، مونتريال، اليونسكو–معهد اليونسكو للإحصاء.

UNESCO. 1996. *Our Creative Diversity*. Paris, UNESCO.

اليونسكو 2010. *تقرير رصد التعليم للجميع لعام 2010*. باريس، اليونسكو.

UNESCO. 2011. *Information policies in Asia: development of indicators*. Bangkok, UNESCO.

UNESCO. 2014a. *Culture for Development Indicators - Methodology Manual*. Paris, UNESCO.

اليونسكو 2014ب. *خطة عمل اليونسكو بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة 2014-2021*. باريس، اليونسكو.

UNESCO. 2015. *Unleashing the Potential: transforming technical and vocational education and training*. Paris, UNESCO.

UNESCO. 2017. *Towards quality assurance of technical and vocational education and training*. Bangkok, UNESCO.

UNESCO. 2018. *Reshaping cultural policies. Advancing creativity for development*. Paris, UNESCO.

المسرد

التقسيمات الإدارية (المقاطعات/المناطق/المحافظات): هي التقسيمات السياسية والإدارية دون الوطنية التي تلي مباشرة مستوى الدولة. والمعيار المرجعي الموصى به هو، من باب المقارنة، المعيار الدولي[28] ISO 3166–2 لرموز البلد ورموز تقسيماته الفرعية، الذي يعرض التقسيمات الفرعية الإدارية لأكثر من 230 بلداً. ويعتمد الاتحاد الأوروبي تصنيفاً هيكلياً لتقسيمات البلد الإدارية (NUTS) يغطي عدة مستويات جغرافية. والاسم المستخدم للتقسيم الإداري الرئيسي الذي يلي مباشرة مستوى الدولة يختلف من بلد إلى آخر. فهذه التقسيمات تكون مقاطعات في كولومبيا ومحافظات في بوركينا فاسو وفيتنام ومناطق في جمهورية تنزانيا المتحدة.

تعليم الفنون: يتكون من تخصصات فرعية عديدة مثل الرسم العادي ورسم اللوحات والنحت والتصميم والمصنوعات الحرفية والموسيقى والدراما والأدب والرقص والسيرك والتصوير الفوتوغرافي والفنون الرقمية والتصوير السينمائي والفيديو والأشكال الناشئة الجديدة للتعبير الفني الشعبي[29].

التعليم الثنائي اللغة والمتعدد اللغات: هو استخدام لغتين أو أكثر كوسائل للتعليم. ومع أن تعليم لغتين أو أكثر والتدريس بهما يساهمان على القدر نفسه في ترويج التعددية اللغوية، لم تؤخذ في الاعتبار عند استحداث هذا المؤشر إلا ساعات التدريس المخصصة للغات، سواء أكانت هذه اللغات دولية أم محلية أم إقليمية، رسمية أم وطنية.

المجالات الثقافية المركزية[30]: مجموعات شائعة من الصناعات والأنشطة والممارسات المنتجة ثقافياً والمرتبطة مباشرة بخلق وإنتاج وتوزيع واستخدام المحتوى الثقافي المركزي.

- التراث الثقافي والطبيعي؛
- فنون الأداء والاحتفالات.
- الفنون البصرية والحِرف؛
- الكتب والصحافة؛
- الوسائط السمعية والبصرية والتفاعلية؛
- خدمات التصميم والإبداع؛
- التراث الثقافي غير المادي (مجال مستعرِض).

خطة إدارة القدرة على الاستقبال: خطة لإدارة قدرة موقع ما على استقبال السياح لضمان ديمومة الزيارات السياحية بغية مراعاة الطلب بحسب الفصول وتغيرات أخرى، مما يؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية على الموقع (http://whc.unesco.org/sustainabletourismtoolkit/guides/guide-8-managing-visitor-behaviour).

السينما: هي وفقاً للتعريف الوارد في إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية "السينما في القاعات".

المركز الإبداعي: "مبنى أو مكان يستخدم جزءاً من مساحته المؤجرة أو المتاحة لإقامة العلاقات وتطوير المؤسسات والتجارة في قطاعي الثقافة والإبداع" (EU/British Council/ADDICT 2016)

التكتلات الإبداعية أو الثقافية: إن أول من أشار إلى مفهوم التكتلات في الاقتصاد كان ألفريد مارشال في عام 1890، لكن بورتر وكروغمان أعادا إحياءه في تسعينيات القرن المنصرم. والمقصود به هو أن في وسع شركات متماثلة، حتى لو كانت تتنافس، أن تكون أكثر فعالية عندما تكون في الحي أو المبنى نفسه حيث يمكنها تشارك المرافق والأفكار. وأثبتت هذه النظرية أهميتها الفائقة بشكل خاص لشرح ماهية المؤسسات الثقافية؛ وهي تتيح لكل من المبدعين أن يُلهم الآخر مع ترك المهام "اليومية" للمرافق التي يتشاركونها مثل الشؤون المالية والموظفين وسائر الخدمات الإدارية. والإدارات المحلية كثيراً ما تؤازر هذه التكتلات ولا سيما عبر أداء دور "الحاضنات" لمساعدة المؤسسات الوليدة. وكثيراً ما تُستخدم هذه الإدارات الحاضنة لتعزيز قوة قطاع واحد أو أكثر من القطاعات الإبداعية. غير أنه قد يكون من الصعب تعريف هذه المجموعات استناداً إلى قاعدة تجارية متغيرة وعلامة إدارية.

السلع والخدمات الإبداعية[31]: هي المنتجات غير المتصلة بسائر السلع والخدمات الاقتصادية لأنها "تنطوي على قيم فنية وجمالية ورمزية وروحية".

التراث الثقافي: يشير إلى: (أ) المعالم الأثرية: الأعمال المعمارية، والمنحوتات واللوحات الضخمة، والعناصر أو الهياكل الأثرية الطابع، والنقوش، والمغارات، ومجموعات العناصر ذات القيمة الاستثنائية من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية؛

(ب) مجموعات المباني: مجموعات المباني المعزولة أو المترابطة التي بسبب هندستها المعمارية أو تجانسها أو مكانها في محيطها الطبيعي تمتلك قيمة استثنائية من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية؛ (ج) المواقع: الأعمال التي من صنع الإنسان أو الأعمال التي من صنع الطبيعة والإنسان والمناطق التي تضم مواقع أثرية وتمتلك قيمة استثنائية من الناحية التاريخية أو الجمالية أو الإثنولوجية أو الأنثروبولوجية.

ولإعداد هذا المؤشر، استلزم الأمر اعتبار عناصر التراث الثقافي التي أُخذت في الحسبان ذات قيمة عالمية و/أو وطنية استثنائية وتسجيلها في قوائم أو سجلات التراث الثقافي الدولي و/أو الوطني.

المشاركة الثقافية: تشمل المشاركة الثقافية الممارسات الثقافية التي تتمثل في الاستهلاك والأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في المجتمع، والتي تجسد نوعية الحياة والتقاليد والمعتقدات. وتشمل حضور الفعاليات الرسمية أو الأنشطة بتعرفة، مثل الذهاب إلى السينما أو إلى حفلة موسيقية، والأعمال الثقافية غير الرسمية، مثل المشاركة في الأنشطة الثقافية المجتمعية والإنتاج الفني من باب الهواية، أو الأنشطة اليومية مثل المطالعة. والمشاركة الثقافية تكون فعلية وسلبية؛ وتشمل الشخص الذي يستمع إلى حفلة موسيقية والشخص الذي يعزف الموسيقى. على أساس هذا التعريف، ستتناول مؤشرات المشاركة الثقافية الأنشطة الثقافية التالية:

- حضور أفلام/الذهاب إلى السينما/حضور مهرجانات سينمائية؛
- ارتياد المسرح أو حضور عروض راقصة؛
- حضور عروض موسيقية حية؛
- زيارة الحدائق التاريخية/الثقافية أو المواقع التراثية.
- زيارة المتاحف وصالات العرض الفنية أو معارض المصنوعات الحِرفية؛
- حضور المهرجانات الوطنية أو المحلية؛
- المشاركة في الاحتفالات المجتمعية بالمناسبات الثقافية/التاريخية؛
- المشاركة في الطقوس/المناسبات/الاحتفالات المجتمعية.

الممارسات الثقافية: يمكن تعريفها وفقاً لثلاث فئات:

- المنزلية: تشير إلى مقدار الوقت الذي يمضيه الفرد في مشاهدة التلفزيون، والاستماع إلى الراديو، ومشاهدة الصور المسجلة والاستماع إلى الأصوات المسجلة، والمطالعة واستخدام الكمبيوتر والإنترنت.
- الخارجية: تشمل زيارات الأماكن الثقافية، مثل دور السينما والمسارح وصالات الحفلات الموسيقية والمتاحف والمعالم الأثرية والمواقع التراثية.
- بناء الهوية: يشمل الممارسات الثقافية التي يقوم بها الهواة، والانتماء إلى الجمعيات الثقافية[32]، والثقافة الشعبية، والثقافة الإثنية، والممارسات المجتمعية وثقافة الشباب[33].

أنشطة الإنتاج الثقافي: هي الأنشطة التي يتولى مسؤوليتها شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يحولون المدخلات (الأيدي العاملة والسلع والخدمات ورأس المال) إلى سلع وخدمات (مخرجات)، والمدفوعة الأجر والمشمولة بمجال ثقافي ما[34]. والأنشطة التي تشكل جزءاً من المجالات الثقافية ليست كلها جزءاً من الإنتاج.

ويشمل الإنتاج الثقافي أنشطة تجارية وغير تجارية. فالأنشطة غير التجارية هي الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات غير الربحية والحكومية والكيانات التي تقدم منتجاتها مجاناً أو بأسعار لا تُذكر[35]. غير أن المؤشر الأساسي الوارد في مجموعة مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية والمتعلق بمساهمة الأنشطة الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي لا يقيّم، لأسباب منهجية، إلا مستوى مساهمة أنشطة الإنتاج الثقافي الخاصة والرسمية فيه.

الممتلكات الثقافية: تشير إلى الممتلكات، أي يكن أصلها أو مالكها، التي تعتبرها تحديداً السلطات الوطنية، لأسباب دينية أو علمانية، مهمة لعلم الآثار أو لفترة ما قبل التاريخ أو التاريخ أو الأدب أو الفن أو العلوم، وتنتمي إلى الفئات التالية:

- المجموعات والعينات النادرة من الحيوانات والنباتات والمعادن والهياكل البشرية أو الحيوانية التي تُستخرج من الأرض والأشياء التي تتسم بأهمية لعلم المتحجرات؛
- الممتلكات ذات الصلة بالتاريخ (بما يشمل تاريخ العلوم والتكنولوجيا والتاريخ العسكري والاجتماعي)، وبحياة الزعماء والمفكرين والعلماء والفنانين في البلدان والمناسبات التي تكتسي أهمية وطنية؛
- القطع المستخرجة من الحفريات الأثرية (بما في ذلك الحفريات العادية والسرية) أو من الاكتشافات الأثرية؛
- الأجزاء التي حُطمت من المعالم الفنية أو التاريخية أو المواقع الأثرية؛
- الآثار التي تعود إلى أكثر من مائة عام، مثل النقوش والعملات المعدنية والأختام المحفورة؛
- الأشياء ذات الأهمية الإثنولوجية؛

- الممتلكات ذات الأهمية الفنية، مثل ما يلي: (1) الصور واللوحات والرسومات المصنوعة يدوياً بالكامل بأي وسيلة وأي مادة (باستثناء التصميمات الصناعية والسلع المصنوعة المنمّقة باليد)؛ (2) التماثيل والمنحوتات الأصلية أياً تكن المادة المصنوعة منها؛ (3) النقوش والرسومات والحروف الأصلية المطبوعة على الحجر؛ (4) القطع الفنية الأصلية المجمّعة والمركّبة أياً تكن المادة المصنوعة منها؛
- المخطوطات النادرة والمؤلفات النادرة والكتب القديمة والوثائق والمنشورات ذات الأهمية الخاصة (التاريخية والفنية والعلمية والأدبية وغيرها) سواء أكانت منفردة أو في مجموعات؛
- الطوابع البريدية والطوابع المالية والطوابع المثيلة لها، سواء أكانت منفردة أو في مجموعات؛
- الأرشيف، بما يشمل الأرشيف الصوتي والتصويري والسينمائي؛
- قطع الأثاث التي تعود إلى أكثر من مائة عام والآلات الموسيقية القديمة.

وعند إعداد المؤشر، ينبغي للدولة إخضاع الممتلكات الثقافية التي أُخذت في الحسبان للتدابير الكفيلة بحمايتها من الاستيراد والتصدير ونقل ملكيتها بصورة غير مشروعة وذلك بما يتفق والتعريف الوارد في اتفاقية عام 1970 الخاصة بالوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

هيئة إدارة الوجهات السياحية: هي كناية عن شراكة واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة ترمي إلى إدارة آثار السياحة على مدينة أو منطقة ما whc. unesco. org/ sustainabletourismtoolkit/guides/ guide–2– developing–strategy–progressive–change

الفئات المحرومة: لأغراض إعداد هذه المؤشرات، تشير عبارة "الفئات المحرومة" إلى أي أقلية تواجه صعوبات في الاستفادة من الخدمات العامة أو احترام الغير لحقوقها بسبب عوائق اجتماعية أو اقتصادية. وغالباً ما تضم هذه المجموعات، على سبيل الذكر لا الحصر، النساء والأطفال والأقليات الإثنية والمعوقين جسدياً أو عقلياً. انظر أيضاً الفقرة أدناه المعنونة "الأقليات".

المؤسسات التعليمية: هي المؤسسات التي يتمثل غرضها الرئيسي في توفير التعليم، كالمدارس أو الكليات أو الجامعات أو مراكز التدريب على سبيل المثال[36].

العاملون في الأنشطة الثقافية: المقصود بالعاملين في قطاع الثقافة أولئك الذين يزاولون مهناً في المؤسسات العاملة في قطاع الثقافة. والمؤسسات المتفرغة للأنشطة الثقافية قد تضم مِهناً مرتبطة بالثقافة وأخرى غير مرتبطة بها، مثل مهنة المحاسب الذي يعمل في مسرح. وبالفعل، فإن نفس المؤسسة المتفرغة لنشاط ثقافي (دار نشر، مثلاً) يمكن أن تضم أشخاصاً مختلفين يؤدون أعمالاً مرتبطة بالمجال الثقافي، مثل الرسامين والكتّاب والمحررين وأشخاص آخرين يزاولون أعمالاً غير مرتبطة به مثل المدراء والمحاسبين والكَتبة والباعة. ويمكن أن تكون هناك أيضاً مهن ذات صلة بالثقافة/عاملون في قطاع الثقافة داخل مؤسسات لا تنتمي إلى قطاع الثقافة (تسمى أحياناً بالمهن المضمّنة)، مثل المصمم الذي يعمل في مصنع لتصنيع السيارات. وهذا المفهوم الواسع للعمل الثقافي مبيّن في الجدول أدناه.

	المؤسسات الثقافية	المؤسسات غير الثقافية
المهن الثقافية	ألف	باء
المهن غير الثقافية	جيم	خاء

يُحسب عدد المهن الإجمالي في قطاع الثقافة عادة على أنه ألف+ باء+ جيم، ولكن البيانات المتعلقة بالقطاعات والبيانات المتعلقة بالمهن تنحو لتأتي من مصدرين مختلفين (الأولى من الاستقصاءات التي تشمل المؤسسات، والثانية من الاستقصاءات التي تشمل الأُسر) وقد يكون من الصعب حساب عدد هذه المهن الإجمالي. والعاملون في قطاع الثقافة هم الأشخاص الذين يؤدون مهام وواجبات "يتم الاضطلاع بها من أجل: إظهار مغزى ثقافي أو رمزي أو روحيّ أو بلورته أو صونه أو تجسيده؛ واستحداث وإنتاج ونشر السلع والخدمات الثقافية المصحوبة عموماً بحقوق الملكية الفكرية؛ والتعبير الفني"[37].

التمكين: "هو الآليات التي تتيح للرجال والنساء التحكم بحياتهم وتولي مسؤوليتها من خلال توسيع الخيارات المتاحة لهم"[38].

ملحوظة: إن الإحصاءات العادية تعرّف النساء والرجال على أنهم مَن بلغوا الـ 15 عاماً وما فوق، والفتيات والفتيان هم من تقل أعمارهم عن الـ 15 عاماً. وإذا كان بلدكم يستخدم فئات عمرية مختلفة، يرجى ذكرها في جدول البيانات المتعلقة بالأبعاد والتقرير التقني.

المعدات والمجالات الثقافية الداعمة: هي الصناعات الداعمة والخدمات الإضافية التي تسهل أو تتيح استحداث وإنتاج وتوزيع المنتجات التي تشكل جزءاً من المجالات الثقافية المركزية (مثل الطباعة أو أجهزة التلفزيون أو الـiPod) على نحو تعريفها في إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية (2009).

المؤسسات: هي الوحدات الإحصائية المستخدمة لقياس الإنتاج. وتكون نشطة للغاية في موقع واحد فقط وتركز على نشاط واحد لا غير أو على نشاط بارز يولّد ما لا يقل عن نصف القيمة الإجمالية المضافة. ويمكن أن تتكون الشركة من مؤسسة واحدة أو أكثر. والمؤسسات التابعة للشركة يمكن بدورها أن تستحدث أنشطة بارزة شتى.

ويركز البعد الاقتصادي على المؤسسات المنخرطة في أنشطة ثقافية مرتبطة بمجالات ثقافية مركزية (تغطي مؤسسات مثل دور النشر والبث الإذاعي وشركات المسرح والرقص والمتاحف والمكتبات)، والمعدات والمجالات الثقافية الداعمة (التي تغطي مؤسسات مثل شركات الاتصالات).

قاعات المعارض المخصصة للفنون المسرحية: لأغراض إعداد هذا المؤشر، المقصود بقاعات المعارض المخصصة للفنون المسرحية هو المرافق الثقافية المادية (مثل الأماكن أو المباني أو المواقع المادية) المخصصة تحديداً لأغراض ثقافية، والتي صُممت وجُهزت لهذه الأغراض وتكرَّس في المقام الأول لكي تعرض وتوزع وتقدم إلى العموم المسرحيات والشعر والموسيقى الحية والرقص والسيرك والدمى المتحركة والأغاني وعروضاً فنية متنوعة تقع في فئة فنون الأداء والاحتفالات[39]. ويتعين أن تحتوي هذه المرافق على ما لا يقل عن 100 مقعد للمشاهدين.

ويسري هذا التعريف على الأماكن الداخلية (مثل المسارح والقاعات)، والأماكن الخارجية الدائمة المنظمة والمصممة والمجهزة للفنون المسرحية (مثل المسرح في الهواء الطلق) والمراكز الفنية والمراكز الثقافية وغيرها من الأماكن الثقافية المتعددة المجالات والأغراض المخصصة لتقديم أنواع مختلفة من الأنشطة الثقافية كجزء من برامجها (مثل فنون الأداء والمعارض والأفلام)، شريطة أن تتقيد بالمواصفات والشروط المذكورة[40]. غير أن دور السينما غير مشمولة بهذا التعريف.

وإذا كان الموقع نفسه يتضمن أماكن مختلفة للفنون المسرحية، على النحو الوارد في هذا التعريف المختار، يتعين، لإعداد المؤشر، إدراج مرفق واحد فقط في فئة قاعات المعارض المخصصة للفنون المسرحية.

ويستند هذا التعريف المختار إلى العرض ويركز على الأماكن والمواقع المستخدمة لعرض وتقديم فنون الأداء، وليس إلى المنتجات الثقافية، مثل الحفلات الموسيقية أو المسرحيات، أو المؤسسات الثقافية مثل شركات الرقص أو المسرح، حتى لو كانت ممولة كلياً أو جزئياً من الأموال العامة. وكذلك الأمر، فإن هذا التعريف لا يسري على مراكز التدريب أو البحث أو التوثيق، أو المعاهد أو الشركات العاملة في قطاع فنون الأداء إذا كانت أنشطتها ومهامها الرئيسية لا تشمل تقديم وعرض أنشطة فنية من فنون الأداء في مكان مخصص لها يتقيد بالمواصفات والشروط المشار إليها.

المحاسبة المالية القائمة على نوع الجنس، أو الميزنة القائمة على نوع الجنس، أو الميزنة المراعية للمنظور الجنساني: هي طريقة مستخدمة لمعرفة ما إذا كانت النفقات أو الميزنة تُستخدم لدعم أو تحسين المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تحديد مدى دعم التمويل للأنشطة التي يحبذها الرجال أو النساء ومعالجة مشاكل عدم المساواة. وتطبَّق هذه الطريقة في المحاسبة في عدد من الدول المتقدمة والنامية[41].

المساواة بين الجنسين: تُعرّف بأنها "الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية للنساء والرجال والفتيات والفتيان". والمساواة لا تعني تماثل النساء والرجال بل أن حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم لن تكون مرهونة بنوع الجنس الذي وُلدوا فيه. والمساواة بين الجنسين تعني إيلاء الاعتبار لمصالح الإناث والذكور واحتياجاتهم وأولوياتهم، مع إدراك تنوع مختلف فئاتهم[42].

الإنصاف بين الجنسين: يُعرّف بأنه "معاملة المرأة والرجل بالإنصاف وفقاً لاحتياجات كل منهما. وقد يشمل ذلك المساواة في المعاملة أو الاختلاف في المعاملة ولكن لا تمييز فيها من حيث الحقوق والتقديمات والواجبات والفرص. وفي سياق التنمية، غالباً ما يتطلب تحقيق هدف الإنصاف بين الجنسين اتخاذ تدابير تكون من صلب التنمية للتعويض عن الإجحاف التاريخي والاجتماعي الذي عانت منه النساء"[43].

المؤسسات الخاصة المعتمدة على الحكومة: إن التمييز بين المؤسسات الخاصة التي تعتمد على الحكومة والمؤسسات الخاصة المستقلة يجري استناداً إلى مدى اعتماد المؤسسة الخاصة على التمويل من مصادر حكومية. فالمؤسسة الخاصة المعتمدة على الحكومة هي المؤسسة التي تتلقى ما يتجاوز 50 في المائة من مواردها المالية الأساسية من هيئات حكومية.

أما المؤسسة الخاصة المستقلة فهي التي تتلقى أقل من 50 في المائة من مواردها المالية الأساسية من هيئات حكومية[44].

تعليق: تقدم المؤسسات والجمعيات الخاصة في العديد من البلدان معظم أو جميع الدورات التدريبية التقنية والمهنية. ولغرض إعداد هذا المؤشر، فإن المؤسسات و/أو الجمعيات الخاصة هي دون سواها التي تُعتبر "مؤسسات خاصة معتمدة على الحكومة" وفقاً للتعريف المختار المقترح.

مراكز توثيق التراث: هي المؤسسات العامة أو الخاصة التي تتولى جمع المعارف والمعلومات والنتائج المسجلة المتعلقة بالتراث ومعالجتها وتدوينها وتخزينها ونشرها، وذلك باستخدام تقنيات مختلفة بحيث تبلغ إمكانية الوصول إلى المعلومات الوثائقية واستخدامها أقصى حد ممكن. ويمكن لهذه المراكز إما أن تغطي جميع أشكال التراث أو أن تكون متخصصة في أنواع معينة من التراث: التراث الطبيعي أو الثقافي أو المادي أو غير المادي أو المنقول.

خطة إدارة التراث: هي كناية عن وثيقة تعرض الجوانب التراثية الهامة لمكان أو موقع ما، وتفصل السياسات المناسبة لإدارته، بحيث تُحفظ قيَمه لتُستخدم وتثمَّن في المستقبل. ومع أنه ينبغي لطريقة إدارة المكان أن تكون متكيفة مع طبيعته، يتعين أن تقوم خطة الإدارة عموماً بما يلي: (أ) تحديد قيَم المكان التراثية؛ و(ب) عرض العوائق والفرص التي تستتبعها قيَمه التراثية على استخدامه في المستقبل؛ و(ج) ذكر ما يتعين على المالك القيام به أو ما يرغب في القيام به فيما يتعلق باستخدامه؛ و(د) تقييم هذه المعلومات ووضع السياسات والاستراتيجيات التي ترمي إلى تحقيق نتائج متسقة معها. ويتعين، وهذا الأفضل، أن تكون هناك لكل الأماكن المدرجة ضمن قائمة التراث خطةُ إدارة خاصة بها توضح بالتفصيل الطريقة التي ستُتبع للحفاظ على قيمها التراثية. وفي بعض الحالات، قد يلزم وجود أكثر من خطة لمعالجة مجموعة قيَم المكان التراثية بأسرها.

التراث الثقافي غير المادي: يتمثل في الممارسات وأشكال التمثيل والتعبير والمعارف والمهارات – فضلاً عن الأدوات والأشياء والمصنوعات اليدوية والأماكن الثقافية المرتبطة بها – التي تعتبرها المجتمعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد جزءاً من تراثها الثقافي وهي تتجسد في المجالات التالية:

- التقاليد وأشكال التعبير الشفوية، بما في ذلك اللغة بوصفها وسيلة لنقل التراث الثقافي غير المادي؛
- فنون الأداء؛
- العادات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية؛
- المعارف المتعلقة بالطبيعة والكون وطرائق التعامل معهما؛
- الصناعات الحِرفية التقليدية[45].

اللغات الدولية التي تعلَّم في المدرسة: يتعلق الأمر بالوقت المخصص لتعليم لغات دولية أو أجنبية غير رسمية. فعلى سبيل المثال، ثمة مدارس في بلدان أفريقية عديدة تعلم المناهج إما باللغة الإنكليزية أو اللغة الفرنسية وفقاً لتاريخها الثقافي والبلد الذي كان يستعمرها. وهذه اللغة "الأجنبية" هي في بعض البلدان لغة "رسمية". وفي بعضها الآخر، تدرَّس اللغة الفرنسية أو الإنكليزية كلغة ثانية بسبب هيمنتهما في المعاملات التجارية والعلاقات الاجتماعية الرئيسية.

مستخدمو الإنترنت من إجمالي السكان: يُعرّف الاتحاد الدولي للاتصالات[46] مستخدمي الإنترنت بأنهم أولئك الذين استخدموا الإنترنت في الأشهر الاثني عشر المنصرمة من جهاز كمبيوتر أو أي جهاز آخر، بما في ذلك الهواتف المحمولة.

لغة التدريس: هي اللغة التي يستخدمها المعلمون للتدريس في قاعات الدراسة. قد تكون لغة "رسمية"، أو لغة غالبية السكان، أو لغة خاصة بأقلية ما عند انتماء تلامذة الصف لمجتمع محلي معين.

المكتبة: هي مؤسسة أو جزء من مؤسسة، تتمثل أهدافها الرئيسية في مراكمة مجموعة من الكتب والاهتمام بها وتيسير استخدام المعلومات كموارد ووسائل كما يلزم لتلبية احتياجات مستخدميها من حيث الحصول على المعلومات أو البحث أو التعلم أو الثقافة أو الترفيه[47].

اللغات المحلية أو الإقليمية التي تعلَّم في المدرسة: يتعلق الأمر بالوقت المخصص لتعليم لغات السكان الأصليين غير الرسمية، أي اللغات التي تتحدث بها أقلية ثقافية مهمة في البلد.

الأقليات: إن المادة 1 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام 1992 تشير إلى الأقليات على أساس هويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية وتطلب من الدول حماية وجودها. غير أنه لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً للمجموعات التي تشكل أقليات. انظر أيضاً الفقرة المعنونة "الفئات المحرومة".

ولاستحداث هذا المؤشر، اعتُمد التعريف المختار التالي لـ "الأقليات": مصطلح "الأقليات" [...] يعني المجموعات المهمشة أو الهشة التي تعيش في ظل أغلبية سكانية لديها عقائد ثقافية مختلفة وطاغية.

وتتشارك هذه المجموعات نُظم قيَم ومصادرَ ثقة بالذات تستمدها غالباً من منابع مختلفة إلى حد بعيد عن تلك الخاصة بثقافة الأغلبية. ومصطلح "الأقليات" يسري على أربع فئات من المجموعات هي:

- الشعوب الأصلية أو السكان الأصليون الذين تعود أصولهم إلى سكان البلد الأصليين الذين تربطهم بأراضيهم علاقة خاصة ولديهم شعور قوي بملكية ما يعتبرونه أرضهم؛
- الأقليات الإقليمية، وهي مجموعات ذات تقاليد ثقافية طويلة العهد وعاشت في أطر وطنية تتعدد فيها الأقليات [...]؛
- الأقليات التي لا أرض لها أو البدو الرحل، أي المجموعات التي ليس لها ارتباط معين بأرض محددة ما؛
- المهاجرون الذين يميلون إلى الدفاع جماعياً عن وجودهم الثقافي والديني في مجتمع معين ما[48].

- **التدابير**: ينبغي للمجيبين تقديم أدلة على الأنشطة أو النفقات تبيّن التدابير الملموسة المتخذة بشأن المسألة المعنية.

المتحف: هو مؤسسة غير ربحية ودائمة في خدمة المجتمع ومفتوحة أبوابها أمام العموم، وتقتني مجموعات من القطع التي لها قيمة تاريخية وفنية وعلمية وتقنية أو أي طابع ثقافي آخر وتحفظها وتدقق فيها وتعرضها لأغراض التعليم والدراسة والتمتع بها[49].

السجل الوطني أو القائمة الوطنية أو قائمة الجرد الوطنية للتراث الثقافي: يتعلق الأمر ببنوك البيانات أو القوائم الرسمية المتعلقة بالممتلكات التي من صنع الإنسان غير المنقولة والمهمة من الناحية التاريخية أو الثقافية وبالمباني التاريخية والمرافق الصناعية والمنازل التذكارية التي سكنها أشخاص بارزون في الماضي والمعالم الأثرية والمقابر والقبور والمواقع الأثرية والمواقع الثقافية – التي من صنع الإنسان والموائل الطبيعية التي غيّرها الإنسان تغييراً حاداً – الموجودة على التراب الوطني، والتي اعتُبرت ذات قيمة تراثية نتيجة لعملية اختيار رسمية وتم تحديدها وتسجيلها بشكل منفصل.

قوائم جرد التراث الثقافي غير المادي الوطني أو المحلي: هي قوائم الجرد المنبثقة من عملية تحديد وتعريف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجودة على أراض معينة وتشارك في إعدادها المجتمعات المحلية والمجموعات والمنظمات غير الحكومية المعنية، وتُعتبر إجراءات ضرورية لكفالة حماية التراث الثقافي غير المادي. وتصف قوائم الجرد هذه عنصراً واحداً أو أكثر من عناصر التراث الثقافي غير المادي في سياقها وتميّزها عن غيرها. ويمكن للدول تبنّي طرق مختلفة لجرد التراث غير المادي الموجود على أراضيها: مثل إعداد قائمة جرد واحدة شاملة أو مجموعة قوائم جرد أصغر وأكثر حصراً.

البناء الطبيعي: يعني أساليب البناء التي تُستخدم فيها مواد طبيعية وليس المواد التي يصنعها الإنسان. وإلى جانب البناء التقليدي الذي تُستخدم فيه الأخشاب والطين، يمكن، على سبيل المثال، استخدام مادة القنب كلاصق لتقليص الحاجة إلى الملاط والإسمنت. وهذا المصطلح مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبناء المستدام.

اللغات الرسمية: اللغة الرسمية هي اللغة التي تتمتع بوضع قانوني في البلد المعني. وتستخدمها عادة الهيئات الإدارية العامة وتكون عادة لغة التعليم الرئيسية في المدارس.

المناهج الدراسية الرسمية أو الوطنية: إن المنهج الدراسي هو عبارة عن مجموعة من المعارف المنتظمة والمختارة عن قصد (أي المعلومات والمهارات والمواقف التي تستند إلى قيَم) التي يتعين على المتعلمين اكتسابها من خلال تجارب تعلّم منظمة في أطر رسمية وغير رسمية[50]. ويمكن أن يتضمن معلومات عن عدد الساعات المتوقع تكريسها لمواضيع مختلفة في كل مستوى تعليمي.

الأنشطة الثقافية على الإنترنت: يستند تعريف الأنشطة الثقافية على الإنترنت إلى يوروستات[51] يشمل الفئات التالية:

- قراءة الأخبار والصحف والمجلات على الإنترنت؛
- اللعب/تنزيل ألعاب؛
- مشاهدة التلفزيون أو أفلام الفيديو بتقنية التدفق الدائم على الإنترنت؛
- الاستماع إلى الموسيقى (مثل الراديو أو الموسيقى أو البث الإذاعي بتقنية التدفق الدائم)؛
- الاطلاع على مواقع 'Wikis' الإلكترونية؛
- إنشاء مواقع أو مدونات إلكترونية.

ممثلو محترفي الثقافة المنظَّمون: تسري هذه العبارة على أي جمعية أو نقابة أو منظمة غير ربحية أو شبكة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد أو مؤسسة أو شركة أو إطار تمثيلي منظم مستقل عن الحكومة ومنشأً قانوناً أو على الأقل معترف به علناً (لكونه تابعاً لشبكة دولية أو اتحاد دولي أو جمعية دولية، على سبيل المثال)، وتكون مهمتها الرئيسية الدفاع عن مصالح أعضائها وتحقيقها وبلوغ الأهداف المتعلقة بأنشطتها. ويمكن أن تكون ذات طابع عام (جمعيات ثقافية) أو قطاعي (جمعيات محترفين للمسؤولين عن قطاع الفنون أو معلّمي الثقافة أو المنتجين أو المتخصصين في شؤون المتاحف).

المؤسسات التعليمية العامة: تصنَّف على أنها عامة أو خاصة وفقاً لما إذا كانت المؤسسة العامة أو الخاصة تمتلك السلطة النهائية لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة. وتُعتبر المؤسسة عامة إذا كانت تخضع وبشكل مباشر لسيطرة وإدارة سلطة أو هيئة تربوية عامة، أو لسيطرة وإدارة جهاز حكومي بشكل مباشر أو عن طريق هيئة إدارية (مجلس، لجنة، غير ذلك) تعيّن معظم أعضائها سلطةٌ عامة أو ينتخبهم العموم[52].

المكان المفتوح العام: هو بمثابة مساحة محددة ومفتوحة ومتاحة لأي شخص يود دخولها أو عبورها. وهذه المنطقة تكون عادة خالية من المباني وتغطيها النباتات. وبالنسبة للحدائق العامة، فإن النباتات الموجودة فيها تُزرع على الغالب وقد يكون فيها عدد محدود من المباني مثل المقاهي والمسارح والمراحيض العامة. ويمكن أن تفرض الحدائق العامة بعض أنواع الحظر، كمنع حيوانات معينة من دخولها أو الناس من زيارتها بعد حلول الظلام.

إطار الثقافة المعياري: يشير إلى مجمل الأحكام الدستورية والقانونية والتنظيمية السارية في الدولة على قطاع الثقافة، والمعاهدات والصكوك الدولية أو الإقليمية أو الثنائية التي صدقت عليها.

البناء أو التشييد المستدام: يتمثل في استخدام مواد البناء "الطبيعية" (انظر أعلاه) التي تقلص الأضرار على البيئة. فاستخدام مواد من مصادر محلية، على سبيل المثال، يقلص من الضرر الذي يستتبعه النقل على البيئة. والتقليل من استخدام الأدوات الكهربائية يخفف الانبعاثات واستهلاك الكهرباء. والبناء المستدام يمكن أن يغطي "عمر" المبنى بأكمله، إذ إنه يسعى إلى تقليص الضرر بدءاً من اختيار منتجات مستدامة لمواد البناء حتى إعادة استخدام مخلفات المبنى بعد هدمه.

التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة بالتعريف الكلاسيكي لها المستمد من تقرير برونتلاند لعام 1983 (Brundtland Report) هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

الفئة السكانية المستهدفة: هي مجموعة الأشخاص المستهدفة لتشملها دراسة أو مبادرة أو استقصاء ما. وعادة يعرَّف السكان المستهدفون بمصطلحات جغرافية (الأشخاص الذين يعيشون في منطقة معينة)، أو بخصائص اجتماعية وديموغرافية (مثل العمر ونوع الجنس).

التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني: يُعرف أنهما يشملان التعليم والتدريب وتنمية المهارات في مجموعة واسعة من المجالات المهنية والإنتاج والخدمات وسبل الرزق. وهما، كجزء من التعلم مدى الحياة، يمكن أن يجريا في مراحل التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والعالي، وأن يشمل التعلم القائم على العمل والتدريب المستمر والتطوير المهني الذي ينتهي بالحصول على شهادات[53].

التعليم العالي: يقوم التعليم العالي على التعليم الثانوي ويوفر أنشطة تعليمية في مجالات تعليم متخصصة. ويهدف إلى التعلّم على مستوى عالٍ من التعقيد والتخصص. ويشمل التعليم العالي ما يُفهم عموماً على أنه تعليم أكاديمي ولكن أيضاً التعليم المهني المتقدم أو التدريب المهني[54].

مجموع ساعات التدريس المخصصة سنوياً للغات: يتعلق الأمر بالوقت الإجمالي المخصص سنوياً لتدريس اللغات، سواء أكانت لغات دولية أم محلية أم إقليمية أم رسمية أم وطنية. ولحساب هذه القيمة لكل صف، يتعين مراعاة ثلاثة عوامل: (أ) طول السنة الدراسية المعتمدة؛ و(ب) عدد فترات التدريس المخصصة لكل لغة في كل صف؛ و(ج) متوسط طول الفترات المذكورة أعلاه (الدروس أو الساعات)، معبراً عنها بالدقائق.

الأماكن الثقافية التقليدية: هي كناية عن أماكن محددة مستخدمة لعقد الاجتماعات التقليدية/للتلاقي في القرى، مثل " kiva" – وهي غرفة تستخدمها قبيلة "Hopi" ويقع نصفها دون مستوى الأرض ومحاطة بجدران وتحتوي على مواقد ومفروشات، و"maneaba" التي هي كناية عن مصطبة مفتوحة ومسقوفة وتُستخدم للتلاقي وتناول الطعام والنوم وعقد الاجتماعات في القرية (كيريباتي)، و" marae" وهي كناية عن قاعة بجدران وسقف ومفتوحة تعكس ثقافة الأجداد وتُستخدم للصلوات الجماعية وغيرها (نيوزيلندا).

الأسواق التقليدية: لهذا النوع من الأسواق عدة تعاريف ممكنة. والتعريف المعتمد في هذا الإطار هو التالي "هي السوق التي تُبنى وتدار من قِبل الحكومة أو القطاع الخاص أو تعاونية أو السكان المحليين بطريقة مستقلة، وتتضمن أماكن للأعمال مثل المتاجر أو الأكشاك أو الخيَم أو أماكن تحمل أسماء أخرى مثيلة ويملكها/يديرها تجار صغار ومتوسطو الحال من أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة ورؤوس الأموال الضئيلة، حيث تتم عملية البيع والشراء بالمساومة (موئل الأمم المتحدة).

التراث الثقافي والطبيعي المغمور بالمياه: يتمثل في "كل آثار الوجود البشري التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثري كانت تحت الماء جزئياً أو كلياً، في فترات معنية أو على الدوام لما قدره 100 عام على الأقل مثل: (أ) المواقع والهياكل والمباني والمصنوعات الحرفية ورفات البشر يضاف إليها سياقها الأثري والطبيعي؛ (ب) السفن أو الطائرات أو المركبات الأخرى أو أي جزء منها أو حمولتها أو محتويات أخرى فيها فضلاً عن سياقها الأثري والطبيعي؛ والأشياء التي تعود إلى ما قبل التاريخ"[55].

وينبغي أن تكون هذه العناصر الثقافية المغمورة بالمياه مسجلة في القوائم الوطنية و/أو الدولية للتراث الثقافي والطبيعي أو السجلات البحرية لحطام السفن والخصائص الطبيعية. ويُفترض بشكل عام أن التراث المغمور بالمياه مدرج في مواقع برية مماثلة.

ويجب أن تكون مواد التراث الثقافي غير المادي قيد النظر مسجلة في قوائم جرد التراث غير المادي الموجودة على الصعد المحلي أو الوطني أو الدولي.

العمارة المحلية: هي المباني التي يشيدها السكان المحليون باستخدام مواد محلية واتباع التقاليد المعمارية المحلية. وهذه الطريقة لئن كانت تطبَّق عموماً لبناء المساكن، يمكن أن تشمل أي مبنى مشيد بهذه الطريقة وبمواد تقليدية و/أو نمط تقليدي. وتُعتبر أحياناً "عمارة بدون مهندسين معماريين" لأن المباني يشيدها عادةً السكان المحليون وفقاً للممارسات التقليدية بدون أي خطط أو تصميمات مسبقة واضحة.

العنف ضد المرأة: هو "أي فعل من أفعال العنف القائم على نوع الجنس يستتبع على المرأة أو يرجَّح أن يستتبع عليها أضراراً أو أذية جسدية أو جنسية أو نفسية، بما في ذلك التهديد بارتكاب هذه الأفعال، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أحدث ذلك في الحياة الخاصة أم العامة"[56]. واختارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التحرش الجنسي والعنف المنزلي والاغتصاب كـ "مؤشرات" لتجسد مستويات العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني.

ساعات التدريس المخصصة سنوياً لتعليم الفنون: تعني إجمالي الوقت المخصص سنوياً لتدريس الفنون وذلك لأول سنتين من مرحلة التعليم الثانوي. ولحساب مقدار هذا الوقت لكل صف وبلد، تؤخذ ثلاثة مكونات في الاعتبار: (أ) مدة العام الدراسي؛ و(ب) عدد فترات التدريس المخصصة لكل مادة متعلقة بالفنون في كل صف؛ و(ج) متوسط هذه الفترات الآنفة الذكر (الدروس أو الساعات)، معبّراً عنها بالدقائق.

الحواشي

1 – انظر القرارات (20/12/2010) A/RES/65/166، و(22/12/2011) A/RES/66/208، و(20/12/2013) A/RES/68/223، و(19/12/2014) A/RES/69/230، و(22/12/2015) A/RES/70/214، و(20/12/2017) A/RES/72/229.

2 – تتكون الأدلة الداعمة اللازمة لتأكيد صحة الأجوبة من المنشورات والقوانين ومحاضر اللجان. وإن الأنشطة المقترحة ومشروعات الوثائق غير مقبولة لأنه يجب تنفيذ الأنشطة أولاً.

3 – كما نوقش على المستوى الدولي في مكتب الإحصاءات الوطنية (المملكة المتحدة)، التقييم الإحصائي السكاني لعام 2021 بشأن متطلبات المستخدم الأولية المتعلقة بالمحتوى في إنجلترا وويلز؛ وتقرير موضوع الهوية الجنسية، أيار/مايو 2016.

4 – قد تختلف تقييمات الأثر في الطبيعة. فقد تتعلق بأثر التطوير المقترح لجانب "التراث" في الموقع. وقد تتعلق بالآثار على الأنشطة الثقافية الأوسع نطاقاً في المنطقة، بما في ذلك على سبل عيش المقيمين والعاملين في المنطقة مثل الوظائف المفقودة أو المفتوحة. وقد تغطي الآثار البيئية. وينبغي تحديد طبيعة دراسات التأثير من الأدلة المقدمة.

5 – تحدد الصفحة 15 من إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030–2015 ضرورة تلك الأدلة من أجل "إعداد معلومات عن مخاطر الكوارث خاصة بأماكن معينة، بما في ذلك وضع خرائط عن تلك المخاطر، حسب الاقتضاء، وتحديثها وتعميمها بصفة دورية [...]، وذلك في شكل مناسب من خلال استخدام ما ينطبق من تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية".

6 – الفقرة 24(ط)، الصفحة 15، إطار سِنداي.

7 – انظر مثلاً Borgatti، Network analysis in the social sciences، Science 323 (2009)، ص 895–892.

8 – السينما تُعرّف بأنها "دار سينما داخلية" بما يتماشى مع التعريف الذي يستخدمه معهد اليونسكو للإحصاء.

9 – الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لن تحدد مدى استخدام الناس القاطنين خارج المدينة لتلك الأماكن إما لغرض أداء (مثل تلك المدرجة في إطار "بناء الهوية") وإما لأسواق المنتجات الثقافية. ولن تشتمل البيانات الإدارية إلا على الاستخدامات "الرسمية" وتغفل أغلب الأنشطة الثقافية غير الرسمية. ففي حالة هونغ كونغ مثلاً، من غير المرجح أن تشتمل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو البيانات الإدارية على التجمعات الكبيرة للمساعدين المنزليين في جنوب شرق آسيا التي تحدث في الأماكن العامة المفتوحة في عطل نهاية الأسبوع.

10 – شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، نيويورك (2018)، الصفحة 25.

11 – تبيَّن أن ذلك مشكلة كبيرة في حال مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية في أذربيجان مثلاً حيث يدعى أن 60% من الناتج المحلي الإجمالي يتركز في القطاع غير الرسمي، ويشير تقرير مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية إلى أن ذلك يتضمن العديد من المعاملات الثقافية في أذربيجان (المشروع النهائي (2017 pp. 11 and 13) "ACCA "Emerging From Shadows"، http: //www. accaglobal. com/content/dam/ACCA___Global/Technical/Future/pi–shadow–economy. pdf.

12 – https: //en. unesco. org/creativity/sites/creativity/files/cdis___methodology___manual. pdf

13 – للمزيد من التفاصيل عن تلك المسائل، انظر (2014) "An Advanced Introduction to Cultural Economics" ،R. Towse، القسم 6.2.4 بشأن "صعوبات" تعريف الوظائف الثقافية.

14 – تجمع الاستقصاءات المتعلقة بالقوة العاملة معلومات عن الوظائف الثانية. ويمكن أن يكون ذلك عنصراً مهماً في الوظائف الثقافية، فقد يعمل الفنانون مثلاً في وظائف غير ثقافية مرتفعة الأجر من أجل دعم عملهم الفني. وللأسف، لا يسجِّل الإحصائيون ولا يحللون إلا نادراً البيانات الخاصة بالوظائف الثانية.

15 – http: //www. ilo. org/global/statistics–and–databases/WCMS___157467/lang––en/index. htm. تعتمد موثوقية البيانات على المستوى الوطني على ثقة المجيبين في أن إجاباتهم لن تُستخدم لتقييم مسؤولياتهم القانونية أو الضريبية.

16 – للمزيد من التفاصيل عن تلك المسائل، انظر (2014) "An Advanced Introduction to Cultural Economics" ،R. Towse، القسم 6.2.4 بشأن "صعوبات" تعريف الوظائف الثقافية.

17 – https: //unstats. un. org/unsd/class/revisions/coicop___revision. asp

18 – قاعدة بيانات un. comtrade. org

ACCA "Emerging From Sh

19 – أحدث تقرير هو معهد اليونسكو للإحصاء، The Globalisation of Cultural Trade: a shift in consumption – international flows of cultural goods and services 2004–13 (2016). ويناقش المسائل المتعلقة بالإبلاغ عن هذا المؤشر أيضاً L. Deloumeaux في " Persisting imbalances in the flow of cultural goods and services', Reshaping Cultural Policies; advancing creativity for development "، اليونسكو (2018)، الصفحات 125–161.

20 – انظر مثلاً J. Stotsky، 'Gender Budgeting: Fiscal context and current outcomes'، ورقة عمل صندوق النقد الدولي 46 (2016).

21 – تشمل مجالات التعليم والتدريب للتصنيف الدولي الموحد للتعليم 2013 لمعهد اليونسكو للإحصاء (إسكد–مجالات2013–) (2014) مثلاً 021 فنون (5 حقول فرعية)، و022 علوم إنسانية (3 حقول فرعية)، و023 لغات (حقلان فرعيان)، و032 صحافة ومعلومات (حقلان فرعيان)، و061 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (3 حقول فرعية)، و0723 صناعة المنسوجات، و0731 العمارة والتخطيط.

22 – لعمليات استعراض حديثة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، انظر: Marope, Chakroun & Holmes. *Unleashing the Potential: Transforming Technical and Vocational Education and Training*، اليونسكو (2015)، و Bateman and Coles. Towards Quality Assurance of Technical and Vocational Education and Training، اليونسكو، بانكوك (2017).

23 – انظر الدراسة التقليدية، R. Peterson. 'Understanding audience segmentation from elite and mass to omnivore and univore'، Poetics 21 (1992)، الصفحات 243–258 والبحوث اللاحقة حول هذا الموضوع. ويرد ملخص حديث في القسم 1.3.2 من R. Towse. 'Advanced Introduction to Cultural Economics'، (2014).

24 – معهد اليونسكو للإحصاء، Measuring Cultural Participation، FCS Handbook 2 (2012) يناقش الدراسات الاستقصائية من كل مناطق العالم.

25 – إحصاءات يوروستات الثقافية (2016)، الصفحة 141.

26 – اليونسكو، بانكوك، Information Policies in Asia: Development of Indicators (2011)، ص85.

27 – انظر المسرد

28 – انظر http://www.iso.org/iso/country_codes.

29 – يستند هذا التعريف إلى " Informe sobre la encuesta de implementación del plan de trabajo para la educación artística " ["تقرير التحقيق في تنفيذ خطة العمل من أجل التعليم الفني"] (اليونسكو، 2010)، ص14.

30 – اليونسكو، إطار الإحصاءات الثقافية (2009)، ص23.

31 – اليونسكو، إطار الإحصاءات الثقافية (2009)، ص22.

32 – A. Morrone. Guidelines for measuring cultural participation (معهد اليونسكو للإحصاء، 2006)

33 – نظراً إلى صعوبة دمج قياس ممارسات الهواة والعضوية في الجمعيات الثقافية في إطار المؤشرات التلخيصية التي اقترحتها مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية، فلن تُدرج هاتان الفئتان في مؤشر مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية المتعلق بالمشاركة في الأنشطة الثقافية لبناء الهوية.

34 – يشمل نظام الحسابات الوطنية (SNA) كل الأنشطة المنجزة لإنتاج السلع والخدمات، ويستبعد كل الأنشطة المنزلية أو الشخصية المنزلية (مثل التنظيف وإصلاح المنازل وتقديم الوجبات) التي لا يُدفع مقابل لها.

35 – تؤدي دوراً ثقافياً مهماً للغاية في فنون الأداء أو التراث أو الخدمات مثل المكتبات والمتاحف.

36 – معهد اليونسكو للإحصاء، التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 (2012)، ص79.

37 – اليونسكو، إطار الإحصاءات الثقافية (2009)، ص40

38 – "المشاركة المتساوية للنساء والرجال في عمليات صنع القرار، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة السياسية والقيادة"، رقة المعلومات الأساسية إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (2005) ، ص6
http://iknowpolitics.org/sites/default/files/ women20and20men_decision_making_daw.pdf

39 – اليونسكو، إطار الإحصاءات الثقافية، معهد اليونسكو للإحصاء (2009)، ص26.

40 – يعتمد التعريف المقترح المعمول به اعتماداً كبيراً على التقرير النهائي المعنون " Les infrastructure culturelles dans la municipalité; Nomenclature, recensement et état des lieux" الذي جمعه Serge Bernier وPascale Marcotte لصالح وزارة الثقافة والاتصالات ووضع المرأة، مرصد الثقافة والاتصالات بمعهد كيبيك للإحصاءات وفنون المدينة (2010).

41 – انظر مثلاً J. Stotsky، 'Gender budgeting: fiscal context and current outcomes'، ورقة عمل صندوق النقد الدولي 16/149 (2016)، و L. Chakraborty، 'Asia: a survey of gender budgeting efforts'، ورقة عمل صندوق النقد الدولي 16/150 (2016).

42 – مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة (OSAGI) https: //www. un. org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions. htm

43 – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD): https: //www. ifad. org/documents/38714170/0/gender___glossary. pdf

44 – الموجز التعليمي العالمي 2010، مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم (معهد اليونسكو للإحصاء، 2010)، ص262–261

45 – المادة 2.2 من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (2003).

46 – تعاريف المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات، آذار/مارس 2010؛ http: //www. itu. int/ITU–D/ict/handbook. html

47 – استقصاء معهد اليونسكو للإحصاء/الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات لعام 2007 استناداً إلى المعيار ISO 2789

48 – Our Creative Diversity (تنوعنا الإبداعي)، ص71.

49 – يستند هذا التعريف المعمول به إلى التعريف الوارد في النظام الأساسي (2007) للمجلس الدولي للمتاحف، http: //icom. museum/ museum–definition/the–vision .

50 – اليونسكو، http: //www. unesco. org/new/en/education/themes/strengthening–education–systems/quality–framework/ core–resources/curriculum/، في 8 كانون الثاني/يناير 2018

51 – إحصاءات يوروستات الثقافية (2016)، ص141. وأُدرجت عناصر مماثلة في الدراسات الاستقصائية الكورية بشأن استخدام الإنترنت؛ اليونسكو، بانكوك، سياسات المعلومات في آسيا: وضع المؤشرات (2011)، ص85–84.

52 – الموجز التعليمي العالمي 2010، مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم (معهد اليونسكو للإحصاء، 2010)، ص262–261

53 – يونيفوك، موسوعة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بعد المؤتمر العام لليونسكو 2015: http: //www. unevoc. unesco. org/go. php?q=TVETi– pedia+Glossary+A–Z&term=Technical+and+vocational+education+and+training، في 8 كانون الثاني/يناير 2018

54 – معهد اليونسكو للإحصاء، التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 (2012)

55 – اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001).

56 – المادة 1 من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/48/104).

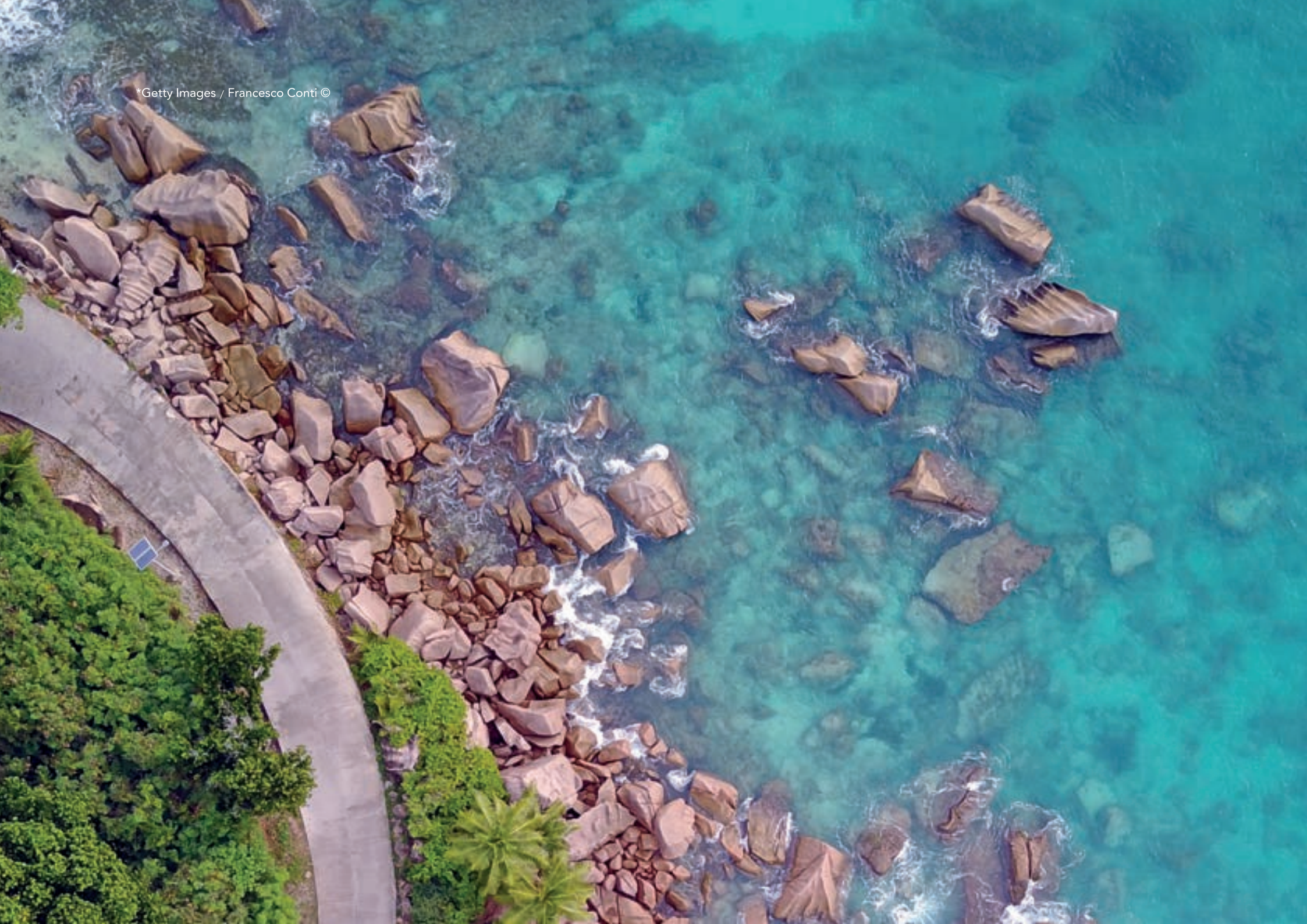

*Getty Images / Francesco Conti ©

مؤشرات الثقافة 2030

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

أهداف التنمية المستدامة

المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تشكل مؤشرات الثقافة|2030 إطاراً من المؤشرات المواضيعية التي تهدف إلى قياس ورصد مدى تقدم مساهمة الثقافة في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي. ويقيّم إطار المؤشرات هذا دور الثقافة كقطاع نشاط ومساهمتها المستعرِضة في تحقيق أهداف شتى من أهداف التنمية المستدامة وفي مجالات أخرى. والغرض من هذا الإطار، كمجموعة من المؤشرات المواضيعية التي تنفَّذ طوعاً، هو دعم وتكملة المؤشرات العالمية المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإقامة صلات بين مختلف أهدافها وغاياتها. وتوفر مؤشرات الثقافة|2030 إطاراً مفاهيمياً وأدوات منهجية للبلدان والمدن لكي تقيّم مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من الآليات المعتمدة حالياً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني أو المحلي. وتعتمد منهجية إعداد المؤشرات، قدر الإمكان، على مصادر البيانات المتوفرة حالياً، باستخدام البيانات النوعية والكمية لتقييم مدى مساهمة الثقافة. والأدلة التي تُجمَع ستوجه السياسات والقرارات والأنشطة التنفيذية. والمبادرة هي عبارة عن جهد مبتكر لوضع منهجية تُظهر وتُبرز ما تخلفه الثقافة من تأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تساعد صناع القرار. ومؤشرات الثقافة|2030، بتسليطها مزيداً من الضوء على دور الثقافة المستعرِض في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ستساعد في استحداث إطار سردي متماسك ومتين عن دور الثقافة في التنمية المستدامة يقوم على الأدلة.

9 789236 000978

قطاع الثقافة
UNESCO
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
https://whc.unesco.org/en/culture2030indicators
Culture2030Indicators@unesco.org